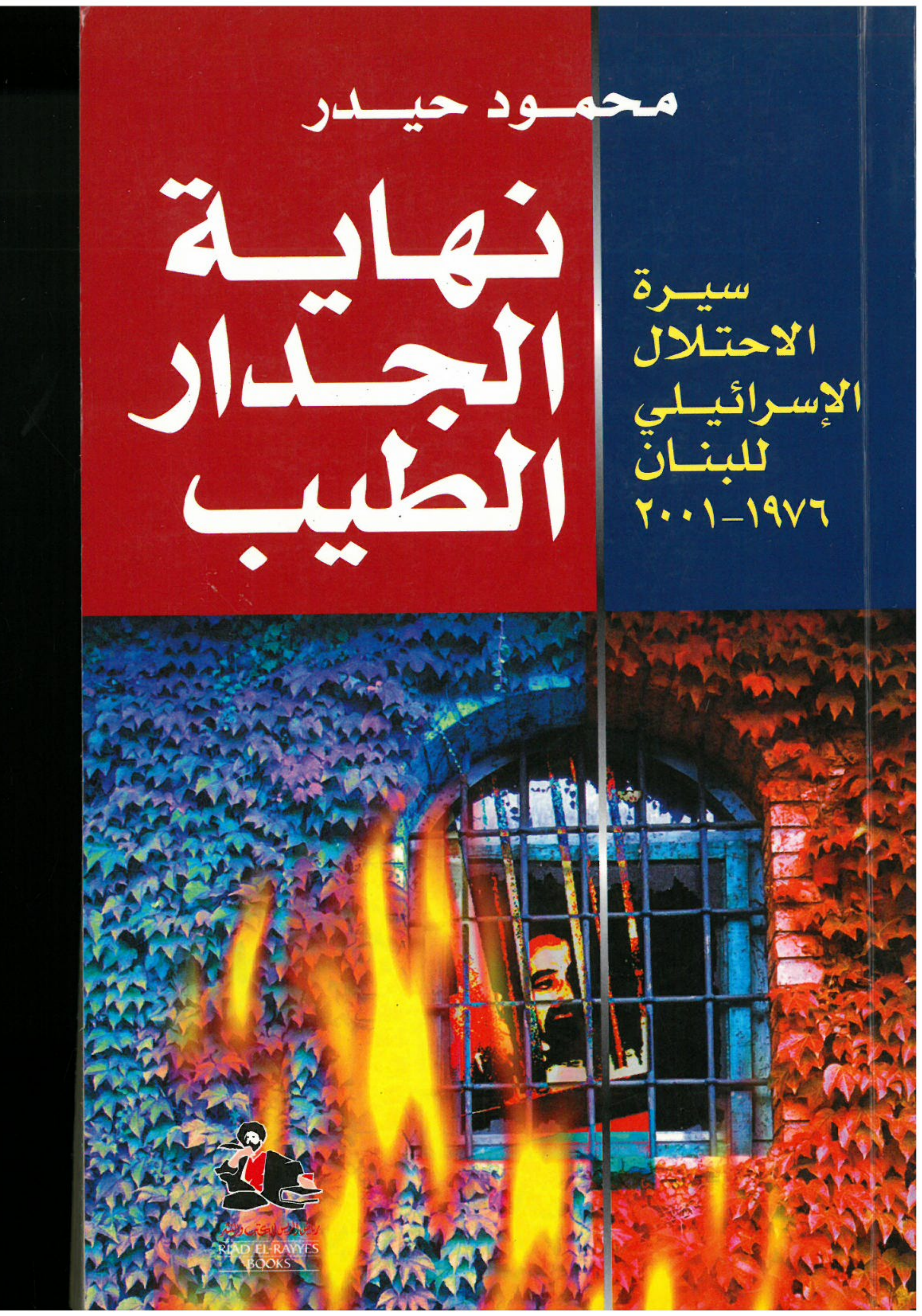

محمـود حيـدر
نهاية الجدار الطيب
سيـرة
الاحتلال
الإسرائيـلي
للبنـان
١٩٧٦-٢٠٠١
RIAD EL-RAYYES
BOOKS

محمود حيدر

نهاية الجدار الطيب

سيرة
الاحتلال
الاسرائيلي
للبنان
١٩٧٦-٢٠٠١



THE END OF THE «GOOD WILL» GATE

The History of Israel's Occupation of Lebanon 1976 - 2001

By

Mahmoud Haidar

First Published in November 2001

BEIRUT - LEBANON
info@elrayyesbooks.com . www.elrayesbooks.com

ISBN 9953 21 066 7

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

المحتويات

دخول

لم يكن السادس والعشرون من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، يوماً عارضاً، أو عادياً، في الاستراتيجيا الإسرائيلية حيال لبنان. في هذا اليوم سينشأ من الوقائع ما لا عهد للحدود الجنوبية به من قبل: إسرائيل تُعلن قيام «الجدار الطيب»، لتستهل زمناً آخر، يُفترض ألا تكون فيه أطروحة الاحتلال بصيغتها التقليدية، الوسيلة الفضلى للسيطرة على الجغرافيا المحمومة المجاورة لحدودها الشمالية.

كان ثمة شَغَفٌ إسرائيلي، بأن من الممكن حمل لبنان على علاقة حسن جوار، تسمو مع الزمن إلى صلة قربى، وبعدها لن يعود القلق المقيم على الحدود قدَرَاً لا راد له. فالأمن في هذه الحال حاصل بالبداهة. والبديهي لا يحتاج إلى قوة تعرِّفه وتوجده، وتصونه، وتمنحه الدوام. فهو قائم بالفعل ما دام القائم به هم «الناس الواقعين تحت الاحتلال أنفسهم»، أولئك الناس المفترضين الذين «ارتضوا بالإسرائيلي» عن حسن طوية وطيبة خاطر.

يومذاك حظي «الجدار الطيب» بفلسفة سياسية. وكان ذلك ضرورياً للّذين أمسكوا بناصية القرار السياسي والأمني في إسرائيل. لقد انصرف هؤلاء، وأولهم وزير الدفاع شمعون بيريز لتوليف منطق جديد في النظر إلى المجال اللبناني بوصفه أحد مصادر التهديد. وهذا المنطق سيعرضه بيريز بعبارات

مقتضبة، نشرتها صحيفة «عال همشمار» في ١٩٧٦/٨/٢٣: «إن الأسلوب السليم (للسيطرة) هو عدم السيطرة على مناطق، بل إقامة شبكة طيبة من العلاقات بالأهالي في لبنان».

ولكي يتحصَّل الغرض على أتمِّه، فقد صيغ ورُتِّب بلغة خلت من التهديد والإكراه، فجاءت الكلمات مكتظة بجرعات زائدة من النيات الحسنة تجاه سكان الشريط الحدودي المحتل. هذا الشغف الإسرائيلي الممتلىء بقدراته من جهة وبضعف الخصم من جهة ثانية، لا يلبث أن يصطدم بنفسه منذ اللحظة الأولى. أدرك أن الأمر سيكون عسيراً لو جرى الاكتفاء بخيار «الاحتلال الطيب» عبر «الجدار الطيب». ذاك أن خياراً كهذا لوحده، لن يؤدي أغراضه من دون حماية أو رعاية كامنة ومتحفزة دائماً من جانب مؤسسة الحرب الإسرائيلية. كان لا بد للعقل الأمني الإسرائيلي، إذاً، أن يجعل من «الجدار الطيب» رمزاً للأمن. وجهاً آخر للحزام الجيو ــ أمني الممتد من الناقورة إلى سفوح جبل الشيخ. هكذا لم يسقط من نصوص الأدب السياسي الإسرائيلي ما يعكس البعد الاستراتيجي لفضائل «الجدار الطيب» بالنسبة إلى مقتضيات أمن الحدود الشمالية. وهنا مقتطف من مقالة لـ «يديعوت أحرونوت» ٩/٥/ ١٩٧٦، يفصح عن ذلك:

«مع كل الاحترام والتقدير للجانب الأخلاقي ــ الإنساني، الذي تنطوي عليه المساعدة لقرى جنوب لبنان، فليس العلاج الطبي والعمل والتموين، وحتى البريد وزيارات الأقارب، إلا «منتوجات» فرعية؛ إذ الهدف الحقيقي للسياسة الإسرائيلية المسماة «الجدار الطيب» هو خلق وضع جديد في المنطقة على الحدود الفاصلة بين الدولتين». هذا الاستدراك في تعريف الوضع الجديد الذي ينبغي لـ «الجدار الطيب» أن يخلقه، عنى في التفكير الإسرائيلي، أن كل شيء يجري على الحدود مع لبنان، إنما هو آلية من آليات تشكِّل مفهوم الأمن. و«الجدار» حكماً في هذا المحمول. وإذن، فهو عامل فعَّال في بناء المفهوم. وهو صورة مدنية له. ولا ضير من تدخل الأيديولوجيا لتصبح صورة المدني ــ الإنساني «للجدار الطيب» ناجزة في الوجدان. فمتى طابقت المصلحة المباشرة

لعبة التضليل تيسَّر لـ «المدني» أن يخدم «الأمني» بإخلاص. على هذا الفهم ستقوم واحدة من أشهر الأوجه الفلسفية لـ «الجدار الطيب». فهو إنما سمي «طيِّباً» لغرض في نفس الأيديولوجيا الإسرائيلية التي ستمضي أكثر لتفتح في «الجدار الطيب» بوابة سمَّتها «بوابة فاطمة». ومن لا يعلم كم للاسم من مقام عالٍ عند المسلمين عموماً والشيعة منهم على الخصوص حيث يقطنون ما نسبته ٩٠ بالمئة من المناطق الحدودية المحتلة؟

تعددت الروايات حول سبب إطلاق اسم «بوابة فاطمة» على معبر كفركلا الذي يفصل قرى الشريط المحتل سابقاً عن فلسطين المحتلة. ابتداءً من النهار الأول لرحيل المحتلين سوف يتدفق الجنوبيون لزيارة بوابة فاطمة. وهي معبر اصطنعه الاحتلال في بلدة كفركلا التي تحدها بلدة الخيام شمالاً، وقرى الطيبة، العديسة، عدشيت القصير جنوباً والأراضي الفلسطينية المحتلة شرقاً. ومن الروايات: أن امرأة لبنانية تدعى فاطمة توجهت للعمل داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٧٨. ورواية أخرى تقول إن فاطمة اسم لامرأة لبنانية دخلت فلسطين المحتلة لتضع مولودها فيها.

ورواية ثالثة تتحدث عن امرأة اطلق الإسرائيليون الرصاص عليها مع والدتها وأختها حيث أصيبت الأم وهربت الأخت الصغرى حين كنّ يقطفن شتول التبغ في منطقة تدعى الوادي تقع بين الأراضي اللبنانية والأراضي الفلسطينية. وقد قام جنود الاحتلال بإدخال الأم وتطبيبها لمدة ٢١ يوماً داخل إسرائيل ثم لحقت بهم الابنة فاطمة إلى البوابة محاولة الدخول إلاّ أن عناصر من جيش العدو رفضوا إدخالها، في الوقت الذي كان ذووها وأهالي القرية ينادونها: «أرجعي يا فاطمة» ومن حينها أطلق الاسم على البوابة وحفظه الجنوبيون.

ويمضي الرواة إلى أن فاطمة هذه كانت تبيع الثياب للجنود الإسرائيليين داخل الأراضي المحتلة وقد وثقت علاقتها بهم وفي الوقت عينه كانت تقوم بنقل المعلومات إلى أفراد المقاومة، وفي إحدى المرات شاهدها الإسرائيليون تتحدث مع المقاومين بعد إحدى العمليات، فاعتقلوها وأخذت إلى سجن داخل فلسطين المحتلة لمدة سبع سنوات وأفرج عنها فيما بعد.

أياً تكن دلالة الأمر، يمكن القول أن أطروحة «الجدار الطيب» لم تُعرض ـــ إسرائيلياً ـــ على سبيل العرض العارض. ومن لاحظ الفضاء العام في إسرائيل في ذلك الوقت، سيجد ما لا حصر له من الأسباب التي رجَّحت الأخذ بهذه الأطروحة. لعلّ صورة لبنان من داخل، هي التي منحت القيادة الإسرائيلية، اليقين في جدوى وأهمية ما ذهبت إليه. فهي راقبت وتابعت وساهمت ـــ وغالباً من موقع الشريك ـــ في تفعيل مقدمات الحرب الأهلية اللبنانية. مثلما وجدت في رحلة الانقسام والتفتت الأهليين، وانشطار الجغرافيا السياسية ـــ الطائفية، ما يتيح لها المساحة الكافية لاختبار وترسيخ مفاهيمها الأمنية والسياسية الجديدة.

ظهر لبنان في العين الإسرائيلية كحالة إغواء نادرة للتدخل. وابتداءً من نيسان (أبريل) ١٩٧٥، سيتحول المجال اللبناني، تدريجاً، ليغدو مقولة أمنية تسدّدها فوضى داخلية مفتوحة على كل ريح. لقد تبيّن للإسرائيليين أن لبنان المسكون بفوضاه آخذ في التشكّل على نصاب الانقسام إلى جغرافيات طائفية وأمنية. وبدا بالعين أن الانشطارات الحاصلة تجري في الاتجاه الذي يؤسس لـ «كونفدراليات» لكل منها أمنها وسياساتها ورؤاها وحساباتها الصغيرة والكبيرة وعلاقاتها الداخلية وامتداداتها الخارجية. وظهرت «الغواية» اللبنانية على حرارتها القصوى، حين ثبت للعقل السياسي الإسرائيلي أن «كونفدراليات» الطوائف الكامنة وراء جدرانها المسلحة قد رست مطمئنة على قاعدة مثلثة الأضلاع: أ ـــ أعصابها الفالتة من أي عقال معزّزة بالقوة التي تحوزها وتختزنها تبعاً لاستيطانها الطائفي. ب ـــ المجال الجغرافي الذي يصوّن حياضها السوسيولوجي وهويتها وثقافتها السياسية. ج ـــ السياسة الإقليمية والدولية بوصفها مجالاً حيوياً لاستمداد القوة والدعم من جانب القوى المشتركة في النزاع. والذي حصل، جعل موسم الحصاد الإسرائيلي مدوِّياً. فلقد يسَّرت «جيوبوليتيكا الطوائف» قيام «دولة لبنان لبنان الحر» بقيادة الضابط سعد حداد في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٧٨. وهذه «الدولة» ستوفر الأرض السياسية الفضلى لأطروحة «الجدار الطيب». لكن هذه الأطروحة سوف لا تلبث مع

الوقت حتى تصبح مفهوماً أمنياً صارماً. وهو ما عبّر عنه الكاتب الإسرائيلي موشيه زاك حين رأى أن الجدار على حدود الشمال يشكّل عقبة أمام «المخربين»، لكنه ليس حاجزاً محكم الإقفال، بل إنه في الأغلب «نقطة انطلاق لمبادرات نشطة لضمان السلام على الحدود الشمالية».

هذا الكلام سيرفع الحد الذي يفصل بين وجهين للجدار: الوجه المراد به احتواء التوتر على الحدود من طريق تطبيع العلاقات الأهلية بين سكان الشريط اللبناني وسكان مستوطنات الجليل، ووجه الإخضاع بالقوة، الذي ستكشفه الحروب الإسرائيلية المتعاقبة ـــ في آذار (مارس) ١٩٧٨ وحزيران (يونيو) ١٩٨٢ وتموز (يوليو) ١٩٩٣ ونيسان (أبريل) ١٩٩٦، ناهيك عن الحروب الخاطفة المتنقلة ضد البنية الاقتصادية اللبنانية على مدى الأعوام ٩٧ و٩٨ و٩٩ حتى العام ٢٠٠٠.

الوجه الأخير للجدار الطيب ـــ أي صفة كونه مَعْبَراً للاحتلال ـــ هو الذي سيحفر مجراه الدامي على امتداد ربع قرن. ولم تفعل الديماغوجيا الإسرائيلية في غضون ذلك سوى المواظبة على تمرين يؤْثِرُ الكلام المديد على «جدار طيب» بلا طائلة. أما بوابة فاطمة التي أرادها الإسرائيليون رمزاً للحد الآمن، بين ضفتين للحدود، أو نافذة لإحتلال يقيم بيُسر على أرض لبنان، فقد ظلّت على اسمها. ولم تملك «الديماغوجيا» إيّاها أن تجعل منها ذريعة يتخذها أهل الشريط المحتل عوناً للتسليم بواقع الحال أو الرضى بسوء العاقبة.

* * *

دأبت أيديولوجيا الاحتلال على تشييع ثقافة توجد رابطاً بين «الحزام الأمني» و«الجدار الطيب». كأن يجري الأمر على قاعدة تقول: «لنا الأمن بكم ولكم.. ولكم العيش بنا ومن دون دولتكم» وسنسمع الجنرال شاؤول نورتال رئيس الإدارة المدنية في الجنوب اللبناني يستعيد تلك «الأطروحة المتفائلة» في شيء من التفصيل فيشدّد على هذا: «يجب أن نتذكر أن الأكثرية الصامتة من سكان الجنوب اللبناني تريد أن تعيش بهدوء، وتهتم بالتعايش مع إسرائيل.

ويجب ألا نعمِّم، فنلصق بالسكان كلهم وصمة العداء لدولة إسرائيل. إن الكثيرين منهم ــ مسيحيين وشيعة على السواء ــ عرَّضوا أنفسهم للخطر عندما أظهروا ثقتهم بنا وتعاونوا معنا، بالمعنى الإيجابي للكلمة. ومن المهم أن نحافظ على العلاقة بهم، وأن نعتني بها حتى لا نثير لديهم الإحساس بأن «الزنجي قام بمهمته، إذن الزنجي يستطيع أن يذهب». وأكثر من ذلك، علينا أن نبذل جهداً في مساعدة سكان الحزام الأمني ليعيشوا بأمان ورخاء اقتصادي (...) إننا معنيون أيضاً بإيجاد بنية تحتية لسكان ودِّيين في المنطقة، لا تهيم أبصارهم شمالاً أي إلى بلدهم...».

لكن أمَدَ زمن التبليغ لم يطُل. فلن يفتأ الحال المقيم، حتى تقع العداوة بين «الحزام» و«الجدار». كأنما قدَرٌ قضى أن يجري الزمن بوتائر لم تستطع «الحميمية الإسرائيلية» جعل «الجدار الطيب» نظام حياة في المناطق اللبنانية المحتلة. فالعسكرية الإسرائيلية المسكونة بحمى الأمن ستدير ظهرها للجدار، لتقلب «أطروحة الاحتلال الرحيم» على عقبيها. ثم لتعيدها إلى نشأتها الأولى حيث السيطرة على الجغرافيا هي الغاية الكبرى في نظرية الاحتلال.

لقد لاحظ كثيرون من مرجعيات الفكر الإسرائيلي أن لبنان تحوّل في قليل من الوقت إلى مستودع للمِحَن. وسيغدو حزام الأمن أشبه بـ «طوق النجاة المثقوب». إذ من خلاله سوف يتسلّل الموت ليخطف الجنود المسكونين بالهلع حتى وهم في مواقعهم الحصنية. أما «الجدار الطيب» فقد استحال باباً لسجن كبير لم يفلح القائمون بأمره في جعل الناس مجتمعاً مرصوفاً متماهياً مع الاحتلال أو متصالحاً معه.

ناقدو العقل الأمني في إسرائيل يأخذون عليه ارتكاب الحماقات المديدة. فقد وجدوا أن هذا العقل تحول إلى حبيسٍ في قلعة الذي من بناها. ثم إنه مكث طويلاً في أسر «المفهوم» الذي حل محلَّ الحكمة وسبقها. وفي هذا يبيّن البروفيسور شاؤول غوتمان «أن تمعناً دقيقاً في الاعتبارات والحسابات التي كانت تواجه صانعي القرار في إسرائيل على امتداد سنوات عدة، ليثبت أن التحليل الإستراتيجي في إسرائيل كان ضحلاً وغير منهجي. وسيأتي يوم

تضطر فيه القيادة الإسرائيلية أخذ القرار بمغادرة جنوب لبنان لتعلو أصداء النقد العنيف إلى ذروتها. فلقد ذهب جمعٌ من الخبراء والجنرالات إلى نقد العقل الأمني والسياسي حتى وهو يزف بشائر السلام إلى مواطنيه بعد الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠.

في مقابلة مع صحيفة «معاريف» سيؤكد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي شاؤول موفاز أن للانسحاب من لبنان من دون اتفاق «آثاراً استراتيجية». موضحاً أنه وقيادة الجيش، وكذلك السياسيون كانوا يظنون أن من الأفضل لإسرائيل الانسحاب باتفاق مع لبنان. واعتبر أن تقديرات شعبة الاستخبارات الإسرائيلية على المدى القصير قد تحققت، «إذ قلنا إن الانسحاب من طرف واحد لن يوقف نشاطات «حزب الله». وعملياً هذا ما جرى. وصحيح أن الهدوء قد حلَّ على الحدود الشمالية، ولكن يجب التفكير بالآثار بعيدة المدى، لأن هناك نواقص أيضاً من الناحية الاستراتيجية في الانسحاب من دون اتفاق»، وحسب تقدير موفاز «فإن الآثار الاستراتيجية للانسحاب من دون اتفاق سوف تظهر في المستقبل» (...) وفي هذا يتفق الجنرال الإسرائيلي مع كثيرين من رفاقه بأن الخطر الداهم الذي ستواجهه إسرائيل على خط الانسحاب يتمثّل بإمكان فتح جبهة جديدة، وهو أمرٌ يثير مخاوف من طبيعة جيو ــ استراتيجية وثقافية أي أن تتراكم في ذهن المواطن العربي حقيقة أنه عبر «ممارسة حرب العصابات ضد الجيش الإسرائيلي سوف تضطر إسرائيل إلى اتخاذ قرارات من طرف واحد».

* * *

بعد الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠ بات «الجدار الطيب» على مرمى حجر. ولم يكن هيِّناً على الإسرائيليين مشاهدة جنودهم يحتمون داخل الدشم المسلحة أو يتوارون خلف الصخور والأشجار على خط الحدود الذي عرّفته الأمم المتحدة بـ «الخط الأزرق».

بعد أكثر من ربع قرن سيجري تحوّل مدوٍ في مفاهيم الأمن. لم تعد أطروحة

الاحتلال مستقرة على حال. لقد بدا كما لو أن هذا الزمن الممتد من عمر «الجدار الطيب» يُختزل في جدار نارٍ هادىء إلى حين. مع أن ثمة من كبار القادة الإسرائيليين من رأى في حادث الانسحاب بداية زمن آخر في نظرة إسرائيل للبنان. ظهر رأي هؤلاء على نحو من الغرابة والتفارق. فمن وجه وصفوا الانسحاب بـ «التهرب»، ثم لاحظوا من وجه ثانٍ أنه شكّل خطوة إيجابية لما أسموه بـ «التحرّر الذاتي». لكن هذه النظرة الاستراتيجية ستمضي إلى ما هو أبعد من ذلك لترى أن قرار إيهود باراك بمغادرة لبنان على النحو الذي حصل، كان أشبه بالتسلّل المُذِلّ في عتمة ليل بهيم. فالقرار الذي مضى فيه كان يتعارض تماماً مع رأي المؤسسة العسكرية التي وجدت أن الانسحاب سيتحول إلى فشل محض، وأن أبواب الشمال ستدك بالصواريخ، وأن «حزب الله» سيواصل طريقه إلى القدس.

لكن الذين رأوا إلى الانسحاب بوصفه حبل نجاة كانوا على دراية من الحصاد الأليم جراء الاستغراق في النار اللبنانية. هكذا سيلاحظ الكاتب الإسرائيلي غابي باخور في ما وصفه بـ «درجة الغبطة التي هلّت على إسرائيليي الشمال بفضل الانسحاب». ويقول إن قرار مغادرة لبنان كان أحد القرارات «المدنية» الكبرى والوحيدة في تاريخ الدولة في المجال الأمني. وهو سيبقى نموذجاً جديراً بالمحاكاة على مدى الأجيال. فهذا الانسحاب شكّل ضربة في الصميم لنظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية القائلة بضرورة نقل الحرب إلى أرض العدو. وكذلك إلى نظرية المنطقة الأمنية التي يبدو أن عبرتها لم تصل بعد إلى العقل الإسرائيلي.

* * *

هل استيقظ الإسرائيليون من غفلتهم على وقع انهيار الجدار الطيب؟

سؤال راح يبيّنه الإسرائيليون لأنفسهم ويتداولونه في جوٍ حار من الشعور المركب بين الدهشة والهلع. لكن الجنرال يعقوب حسدائي كان بكّر في استقراء المشهد المدويّ ليقول إن زعماء إسرائيل تعلّموا درساً جوهرياً في

حرب لبنان، هو «أن استخدام القوة بصورة تتخطّى المألوف يؤدي إلى إلحاق ضرر سياسي بعيد المدى بالدولة وأمنها القومي، أكثر من الفوائد التي ينطوي عليها هذا الاستخدام».

مع هذا، فثمة يقين حتى لدى أساتذة التخطيط السياسي والاستراتيجي في إسرائيل، بأن أطروحة الاحتلال المؤسسة على الحرب لم تفارق العقل الإسرائيلي قط وقد لا تفارقه أبداً.

* * *

هذا الكتاب هو استعادة تاريخية لسيرة الاحتلال. سنعرض فيه على مساحة ثمانية فصول وقائع الحروب الإسرائيلية على لبنان والتحوّلات التي طرأت على مفاهيم ونظريات الأمن منذ نشوء الحزام الأمني في العام ١٩٧٦ امتداداً إلى العام ٢٠٠١، مروراً بالمحطة الكبرى التي قضت برحيل الاحتلال في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠.

لقد آثرنا النظر في المنطق الداخلي للعقل السياسي الإسرائيلي. فكانت قراءتنا لمعطياته أدنى إلى استقرائه وتفكيكه منها إلى بسطه على نحو العرض العام. وقصدنا من هذا، استنتاج الأطروحة التي خَلُصت إليها عقود كاملة من الاختبارات الأمنية والحروب والاحتلالات المتعاقبة. وسيتبيّن لنا أن باب الدخول إلى فقه الأطروحة الإسرائيلية بعد عقود من المكوث الشاق داخل الجيو ــ بوليتيكا اللبنانية، يبدأ من حقيقة أن نظرية الاحتلال بلغت ذروة صعودها لتعود فتأخذ مسارها الهابط مع المثال اللبناني الأخير. سوى أن ما ينبغي تثبيته كحقيقة سياسية طويلة الأمد، ما يتعلق بكون المجال الجنوبي من لبنان مجالاً إسرائيلياً للأمن والسياسة في آن. وهو في هذا المعطى يشكّل حيزاً «جيو ــ بوليتيكاً» لإسرائيل، لأنه اتّسم بالحركة والاختلاج الدائمين. ولأنه كذلك، فسيؤسس لجملة من مفاهيم الأمن والاستراتيجيات السياسية المتعلقة بالأمن القومي لدولة إسرائيل ومستقبلها.

لقد أظهر «الوعي الإسرائيلي» حقيقة هذا التحوّل الذي حلَّ على مفهوم الأمن

وفي القلب منه أطروحة الاحتلال. كما أظهر حال التفارق بين غريزة التوسّع والهيمنة وضرورات المحافظة على أمن الحدود الشمالية واستقراره. في لبنان حل على الإسرائيليين اليقين المشؤوم بأنهم ولأول مرة في تاريخ دولتهم، افتقدوا عامل الزمن. لم يعد لدى الاستراتيجيا الإسرائيلية التي واجهت حرب الاستنزاف على امتداد عقد متواصل في جنوب لبنان، متسع من الزمن الذي يمكنها من صنع الخيارات الكبرى. ولسوف يمضي العقل السياسي الإسرائيلي إلى نقد شوائبه الكبرى في جحيم الجيو ــ بوليتيكا اللبنانية.

هكذا لم تكن حروب لبنان سوى «حروب رجال بلا أمل» كما وصفها السكرتير السياسي لحزب مبام د. جادي ياتسيف. كان يعني بـ«فقدان الأمل» أنه لم يعد بالإمكان عمل أي شيء بصورة عقلانية لتحسين الوضع في المدَيَيْن المتوسط والبعيد.

لقد ظهر بوضوح أن الصورة اللبنانية ــ الإسرائيلية بدت في نظر الإسرائيليين أدنى إلى ملحمة تراجيدية، إذ كلما مرَّ وقت زائد أفصحت هذه الملحمة عن حقيقة إسرائيل الموقوتة.. المحكومة على الدوام بلعنة الجغرافيا ولعنة المكان.

سيمضي هذا الكتاب في سيرة الاحتلال من أولها. ولسوف يجد القارئ أنها سيرة لم تنتهِ بنهاية الجدار الطيب.. وهي لن تنتهي في زمن منظور.

محمود حيدر

بيروت ـ خريف ٢٠٠١

الفصل الأول

لبنان في استراتيجيات الأمن الإسرائيلي
مستودع المِحَن

لزمن مضى، ربما يعود إلى منتهى الستينيات، كان لبنان مجالاً لاختبارات الأمن. وفي الجنوب خصوصاً، توفّر للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، حقلٌ خصبٌ، لكي تمتحن ثوابتها وتحولاتها.

في المجال اللبناني، بلغت مفاهيم الأمن اتساعاً ملحوظاً. لقد جرَّبت مؤسستا الجيش والاستخبارات الإسرائيليتان، حروباً منوعة، مكشوفة حيناً، وسرية حيناً آخر. لم تكتفيا بالمناطق المحاذية للحدود الدولية، التي ظلّت على امتداد عقدين متتاليين هادئة نسبياً تحت ظلال اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩. والذي جرى هو اختراق الجغرافيا اللبنانية عبر حربين كبيرتين: كانت حصيلة الأولى اجتياح الجنوب حتى مجرى نهر الليطاني في آذار (مارس) ١٩٧٨. وكانت حصيلة الثانية غزواً شاملاً لأكثر من نصف مساحة لبنان، حيث احتلت العاصمة بيروت في صيف العام ١٩٨٢.

لم يكن الدخول العسكري الإسرائيلي، في هاتين الحربين، مجرد عمليات تنتهي عند غايات ظرفية ومحدودة. كان حلقات متصلة، متواصلة، ضمن سلسلة أمنية بعيدة المدى.

وفي كل مرة كان شعار «سلامة الحدود الشمالية»، مثابة غطاء ذرائعي يحجب نية الإمساك المحكم بأمن لبنان، بوصفه عمقاً استراتيجياً لأمن إسرائيل.

لقد جرى التعامل مع لبنان كحاجة ملحّة لهذا الأمن. وكميدان جيو ـ سياسي يؤمن حرية المناورة وسعة الحركة لمؤسستيْ الجيش والاستخبارات. فضلاً عن كونه ورقة سياسية مفترضة في لعبة التنافر والتجاذب في الشرق الأوسط، تحاول الإدارة السياسية الإسرائيلية استخدامها بأشكال شتى في هذه اللعبة.

خصوصية لبنان في مفهوم الأمن الإسرائيلي

شهد مستهلّ السبعينيات، ثم السنوات التي تلت، دخول لبنان فعلياً في المجال الحيوي للأمن الإسرائيلي. منذ ذلك الوقت راج الكلام على زواج لا فكاك له بين التطورات الداخلية اللبنانية، ومسار الأزمات في المنطقة. وعندما كانت تصاغ مفاهيم الأمن الإسرائيلية حيال المنطقة، كان الموقع اللبناني يحتلّ المرتبة الأولى في هذه الصياغات. ذلك لأنه الموقع الوحيد من بين «بلدان الطوق» الذي يوفر لأركان الأمن في إسرائيل امتحان خططهم عن طريق الحروب. فبعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣، لم يعد ثمة مجال لإسرائيل للجوء بسهولة إلى شن الحروب الخاطفة. والهزيمة التي

مُنيت بها على الجبهتين المصرية والسورية أحدثت تحولاً في مفاهيمها الأمنية. إلى درجة أن كثيرين من الجنرالات والقادة السياسيين دعوا إثر الحرب إلى التحوُّل عن نظرية بن غوريون الشهيرة، وهي النظرية التي تتركّز على القتال الهجومي الذي يتيح إحراز إنجازات تكتيكية في وقت وجيز؛ وتوفر حياة الإنسان. وهي إذا جرت على أرض العدو يكون ثمنها بالنسبة إليه فادحاً جداً، إلى الحد الذي يضطر فيه العدو إلى طلب تسوية معينة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الإنهاء السريع للحرب.

هذا المفهوم الأمني الذي رسمه أول رئيس حكومة لدولة إسرائيل لم يعد مفهوماً مطلقاً في نظر قطاع واسع من النخب المسيطرة على القرارين السياسي والعسكري. كان اتجاه هذه النخب ـ وهي غالباً تنتمي إلى «اليسار الصهيوني» وتيار «العمل» كممثل رسمي له ـ يرمي إلى ضرورة اعتماد الهجوم السياسي عوض الهجوم الحربي بعد حرب ١٩٧٣. ذاك أن تحولاً حصل في تعاطي إسرائيل مع جبهات القوة العربية، مصر ـ سوريا ـ الأردن باتجاه الضغط السياسي، بينما احتفظت في تعاطيها في المجال اللبناني بخيارات الحركة المفتوحة، ابتداءً من الضربات الوقائية السريعة إلى حروب الاحتلال، فالرغبة في تشكيل نظام الحكم المناسب لسياستها الإقليمية.

تأتّى هذا التحول في مفهوم الأمن من وجوب قصْر نظرية القتال الهجومي على نقطة الضعف. أي على لبنان بما هو الحلقة الأضعف ضمن سلسلة القوى العربية. فما أحرزته إسرائيل من نجاحات في تدمير نقاط القوة العربية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، صار

غير ممكن بعد الاختراق المصري لخطوط الدفاع الاستراتيجية في سيناء، والاختراق السوري المماثل للاستحكامات المقامة في مرتفعات الجولان. لقد أحدثت هذه الحرب انعطافاً مدوّياً في طريقة تفكير الجنرالات الإسرائيليين. إلى درجة أن واحداً من كبار هؤلاء وهو الجنرال عمانوئيل فالد[1]، اتّهم القيادة العليا بهبوط فكرها التخطيطي الإستراتيجي إلى نقطة العدم. ورأى إلى أن «حرب يوم الغفران أثبتت عدم وجود نظرية دفاعية ملموسة للجيش الإسرائيلي». وأوضحت أن هذا الجيش لم يكن يملك الرد التكتيكي على النظرية المصرية الهجومية الدفاعية عموماً، وعلى تهديد الصواريخ خصوصاً. كما لم يكن يملك رداً نظرياً على تحديات المعركة البرية. في عام ١٩٧٣، كان للقوات البرية نظريتان ساذجتان: واحدة هجومية «القبضة الفولاذية»، والأخرى دفاعية «الصَدّ». في هذه الحرب انهارت كلتاهما، ولكن قبل أن تؤديا إلى السحق الذي تلته الكارثة المعروفة.

ترتب على النقد العنيف لنتائج حرب ١٩٧٣، من جانب القيادات الإسرائيلية العليا إلى مراجعات في مفاهيم الأمن الذي لم تنتهِ تداعياتها إلى الآن. وعموماً، فإن السياق الذي استوى عليه الإجماع القومي فيما بعد هو الاتجاه إلى تكييف ثوابت العقيدة الأمنية الهجومية، ومقتضيات التحوّل السياسي العام في المنطقة. وقد يكون هذا الإتجاه التّكييفي غير معاكس لروح الأمن القومي لإسرائيل. ذاك أن الأمن الاستراتيجي للدولة العبرية متحرك أصلاً حتى في ثوابته التي عادة ما تبدو مقدّسة. ويتبيَّن لنا، كتعبير صريح عن ذلك،

كيف انتقلت نظريات القتال الهجومية إلى لبنان، بعدما استُبعِدَت لأسباب سياسية وعسكرية استراتيجية على الجبهات العربية الأخرى، وخصوصاً الجبهتين المصرية والسورية.

غير أن التكامل في مفهوم الأمن الإسرائيلي ظلّ قائماً من خلال الموازنة بين الهجوم السياسي على جبهة التسوية، والذي وجد أثرَهُ المُجدي في اتفاق كامب دايفيد مع مصر. وبين الحروب المفتوحة على جبهة لبنان، والتي سعى الإسرائيليون إلى توظيفها في الضغط على العرب عموماً، عن طريق الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، واستغلال انهيار النظام السياسي بفعل استمرار الحرب الأهلية اللبنانية.

خمس مراحل.. خمسة مفاهيم

بيَّن المختبر اللبناني منذ افتتاحه في بداية السبعينيات، عدم حصول تغيُّر جوهري في التفكير الأمني الاستراتيجي للقيادات الإسرائيلية المتعاقبة. «لقد تم[2] تبني العناصر الأساسية في النظرية الأمنية لـ«بن غوريون» من قبل خلفائه، حيث أصبحت تلك العناصر بمثابة النظرية الأمنية غير الرسمية لإسرائيل. وكانت هذه النظرية بالنسبة لهم إطار التعامل الوحيد تقريباً في كل ما يتعلق برسم السياسة، دونما استشعار لضرورة تحديثها، وذلك في الوقت الذي كانت تتغيّر فيه الظروف الأساسية التي كانت قائمة لدى تكوُّنها». ويستغرب المحلّل السياسي في صحيفة «هآرتس» رؤوبين فدهتسور «عدم وجود نظرية أمن إسرائيلية لسنة ١٩٨٦ تختلف في مضمونها وأسسها عن تلك

النظرية التي وضعها بن غوريون في مطلع الخمسينيات. ويتمثّل مكمن الغرابة في أنه منذ وضع بن غوريون فرضياته الأساسية التي ترجمت إلى توجيهات عسكرية عملياتية، تغيَّرت الظروف الجيو ـ استراتيجية في الشرق الأوسط من أساسها: احتلال الأراضي في حرب الأيام الستة، اتفاقية السلام مع مصر، الحرب العراقية ـ الإيرانية. شبكة العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة الأميركية»[٣]. وعلى الأرجح سيزيد استغراب فدهتسور حين يجد بعد مرور أكثر من ست سنوات على هذا التحليل، وبعد تطورين استثنائيين محيطين بإسرائيل هما حرب الخليج الثانية وافتتاح مؤتمر السلام، أن نظرية جديدة لأمن إسرائيل لم تتبلور بعد.

أكثر من هذا، فإن فوضى السجال حول مفاهيم الأمن تأخذ مداها اليوم بين مواقع النفوذ المتنافسة في المجتمع السياسي الإسرائيلي. وكل ما في السجال الحاصل هو مزيد من الاستغراق في سلسلة التقييمات القديمة والمتجددة في النظريات والفرضيات الأمنية التي حدّدها واضعو السياسة في فترات مختلفة.

لقد انطوى السجال الإسرائيلي حول لبنان على تضارب الآراء في تحديد مفاهيم أمنية واضحة. وعلى رغم تعاقب خمس مراحل تؤلف دائرة تعاطي إسرائيل مع لبنان، فإن التفكير الأمني الإسرائيلي ظلّ حائراً في اختيار استراتيجيات واضحة. وحين يضطر قادة التخطيط في الحكومة والجيش إلى وضع سياسات أمنية حيال لبنان، كانوا يعودون إلى مراجعة المراحل الخمس دفعة واحدة. ويمكن تحقيب هذه المراحل على الوجه التالي:

أولاً: مرحلة ما قبل العام ١٩٧٥ وهي المرحلة التي شهدت معارك الاختبار الأولى لاستنزاف قواعد الفدائيين الفلسطينيين في مناطق العرقوب والقرى الجنوبية الأمامية. كما شهدت عدداً من العمليات السرية ضد مواقع حساسة في الأراضي اللبنانية، أبرزها الغارة على مطار بيروت الدولي واغتيال قادة فتح الثلاثة في فردان وغيرها من عمليات الكوماندوس بين الأعوام ٧٠ ـ ٧١ ـ ٧٢ ـ ٧٣ و١٩٧٤.

ثانياً: مرحلة انفجار الحرب الأهلية في ربيع العام ١٩٧٥. في هذه المرحلة، اتَّسع هامش اللعبة الإسرائيلية، وصار لبنان عرضة لاختراقاتها على جبهتي الجنوب والداخل في آن. لقد عملت إسرائيل على التعاطي وهذه المرحلة بمفهوم أمني مزدوج: جانبُه الأول وضع نظرية القتال الهجومية موضوع التنفيذ عبر شن الضربات الوقائية من الجو والبر والبحر، ضد القواعد المشتركة للأحزاب اللبنانية «اليسارية» ومنظمات المقاومة الفلسطينية. وجانبه الثاني التسلّل السياسي والاستخباراتي لاختراق الداخل اللبناني. وساعدت البنية اللبنانية، المتداعية بفعل التمزّق الأهلي في رفع شهية التصعيد الإسرائيلي إلى درجة الرهان على إنشاء كانتونات طائفية موالية لها، بل حتى إلى إقامة نظام حكم في لبنان متصالحاً منعها.

ثالثاً: مرحلة حرب ١٦ آذار (١٩٧٨) والنتائج التي ترتّبت على اجتياح الجنوب حتى حدود نهر الليطاني شمالاً. لقد كان الحزام الأمني أو ما سمي «المنطقة الأمنية» من أخطر نتائج حرب الاجتياح. بالإضافة إلى إقامة منطقة دولية عازلة بواسطة قوات متعددة

الجنسيات جرى استقدامها بعد قرار اتخذه مجلس الأمن الدولي رقمه ٤٢٥.

رابعاً: مرحلة غزو لبنان صيف العام ١٩٨٢، وفيها بلغت مفاهيم الأمن ذروتها، حيث رَمَت القيادة الإسرائيلية العليا إلى تحقيق هدفين استراتيجيين:

ـ **الأول:** تدمير البنية العسكرية الفلسطينية تدميراً تاماً، وإخراج منظمة التحرير نهائياً من لبنان، وهو ما حصل بنسبة كبيرة.

ـ **والثاني:** إقامة نظام حكم في لبنان، يعقد معها معاهدة صلح. وكان اتفاق السابع عشر من أيار ١٩٨٣ التعبير الأوضح عن هذا الهدف.

خامساً: مرحلة مؤتمر السلام في (٣٠ ـ ٣١ تشرين الأول، وأول تشرين الثاني ١٩٩١). في هذه المرحلة سعت إسرائيل منذ البداية إلى دخول مؤتمر السلام بجرعة كبيرة من الإحساس بالغلبة، وإلى تكريس مفهوم للأمن يحقق لها بواسطة المفاوضات ما لم يكن ممكناً استكمال تحقيقه من خلال نظرية الهجوم القتالي أو نظرية الضربات الفولاذية. ولقد تبيَّن أن نقل هذا المفهوم إلى المسار اللبناني سيخضع لآلية معقّدة عنوانها العام المزاوجة بين المفاوضات واستمرار العمليات العسكرية.

ومن دون شك، فإن تداخلاً حصل بين المراحل الخمس يصعب معه دراسة تجربة كل واحدة منها بمعزل عن الأخرى. فالسلسلة المتصلة لهذه المراحل ألّف بينها منطق داخلي واحد، مؤداه الأخير بلوغ مفهوم أمني يقضي بجعل الضفة الشمالية مع لبنان بمثابة سياج أمني

لا تشوبه شائبة.

غير أن هذا التداخل أدّى في جانب مقابل إلى اضطراب في الرؤية الإسرائيلية. وربما لهذا السبب، وكذلك لسبب آخر هو استمرار المقاومة في الجنوب، راحت إسرائيل تواصل عملياتها الحربية على الأراضي اللبنانية إلى جانب مواصلة التفاوض مع الحكومة اللبنانية كما سنلاحظ ذلك في حروب التسعينيات الإسرائيلية على لبنان.

تناقض بين مفهومين أمنيين (نموذج حرب ٨٢)

رغم التحولات التي طرأت على الأعمال الحربية في لبنان على مدى نحو ربع قرن، ظلّ النقاش قائماً بين النخب الإسرائيلية حول مفهومين متناقضين للأمن. وغالباً ما مثّل هذا السجال التياران الرئيسيان المتعاقبان على الحكم، «العمل» و«الليكود».

تيار العمل بنى نظريته الأمنية على أسس تكتيكية عسكرية مستبعداً النظرية الاستراتيجية القائمة على الأمن المطلق، لا سيما «في ظل غياب الإجماع الأيديولوجي»[٤]، وانطلاقاً من الخوف من مغبة مواجهات يمكن أن تؤدي إلى إثارة الشقاق في المجتمع الإسرائيلي، ولقد ظهر بإيعاز من القيادة السياسية (خصوصاً من جانب أقطاب العمل في السلطة) مفهوم جديد هو «حدود يمكن الدفاع عنها». وقد ارتأت حكومات إسرائيل (ابتداءً من أواسط الثمانينيات) مثل هذه الحدود على أنها حدود وقف إطلاق النار في حزيران (يونيو) ١٩٦٧».

انسحب هذا التوجه على لبنان بنشوء ظاهرة نقدية للقيادة الليكودية

التي خاضت حرب لبنان عام ١٩٨٢. سوى أن هذه الظاهرة لم تقتصر على المعارضة العمالية، بل تعدَّتها إلى جنرالات شاركوا في العمليات الميدانية خلال هذه الحرب. من هؤلاء مثلاً العقيد الاحتياط غيورا فورمن[٥] (الذي تولى منصب مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان خلال حرب لبنان) فقد رأى «أن التورط في لبنان ينطوي على عنصرين يتكوّن منهما المفهوم الذي استرشد به المسؤولون. وكلاهما كان خطأً منذ البداية:

الأول يقوم على وجهة النظر القائلة أننا نستطيع بالقوة إقامة نظام جديد في دولة مجاورة، يحولها من عدو إلى حليف.

والثاني تبنى وجهة النظر القائلة: «إن محاربة الإرهاب يمكن أن تنتهي بعملية عسكرية. في حين أن من الواضح للجميع أن الحل المطلوب هو حلّ سياسي، والعنصر العسكري هو مجرَّد أداة له»».

أما تيار الليكود المشبع بثقافة سياسية قائمة على نزعة القوة، فقد وجد في الجنرال آرييل شارون ضالته في تجسيد هذه الثقافة أثناء غزو لبنان صيف العام ١٩٨٢. علماً بأن ثقافة كهذه تقوم على الإكراه المطلق لم تكن قسراً على وزير الدفاع المذكور، فهي تعود إلى ما قبل تبوّئه هذا المنصب بزمن بعيد. «وهذه الثقافة ذات انعكاسات أبعد كثيراً من سياستنا الداخلية. وهي جزء من أنظمة التعيينات في المؤسسات الاقتصادية الكبرى، وفي الجيش، داخل الأحزاب. وفي الحالة اللبنانية تحوَّلت هذه الثقافة إلى مفهوم مغلوط فيه ومضلِّل في السياسة الخارجية. وهناك كثيرون مستعدون للاعتراف بذلك. إن النموذج اللبناني يستحق البحث فيه بالتأكيد، ويجب أن يعلّمنا ـ

على صعيد «المفهوم» ـ دروساً أكثر وفرة»[٦].

لكن شارون الذي يعتبر أحد أبرز ممثلي ثقافة النزوع إلى القوة، كان يصرُّ على ضرورة الاحتفاظ بمفهوم الأمن القومي التقليدي الذي وضع أسسه الأولى بن غوريون، والذي يشكّل أساس وجود دولة إسرائيل وأمنها.

وبين الدفاع عن أدائه في قيادته للحرب ونظرته الأصولية لمفهوم الأمن، يعود شارون إلى التمسّك بالمطلق الأمني باعتباره حقيقة ميدانية لم يأتِ شيء جوهري يبدِّل من موجباتها.

وحرص شارون في تقويمه لحرب «سلامة الجليل» على ضرورة مقابلتها بالحروب الماضية. وهو ما يعكس وجهة نظر تيار الأمن المطلق في إسرائيل، وهو تيار يقول بأن كل الحروب التي خيضت في لبنان تنطوي على جوهر واحد. وأن أي محاكمة للمعطيات الأمنية الناجمة عن كل واحدة منها، يجب أن تقاس على إيقاع هذا الجوهر. وبحسب شارون: «إن معايير مفهوم الأمن الصهيوني المتّفق عليه (الإجماع)، المستخلصة من حروب الماضي والمتجسدة فيها، هي الوحيدة التي يُسمح لنا بأن نستخدمها كمقاييس للحكم على حروبنا من مختلف النواحي. «إننا بحاجة إلى فحص عملية «سلامة الجليل» في مرآة حرب الماضي، وللأسباب نفسها التي تجعل اليسار الصهيوني حريصاً على تجنّب الخوض فيها»[٧].

ولتأصيل وجهة نظر التيار الذي يمثّل، يستعيد آرييل شارون أربع حالات، كان وضعها قبله يغآل آلون، وتجيز لإسرائيل البحث في ضرورة وصحة اجتياز خط وقف إطلاق النار سواء من أجل غارة

قصيرة، أو من أجل بقاء احتلالي أطول:

«الحالة الأولى: من أجل إزالة أسباب الحرب الصغيرة والإرهاب والتخريب التي تنفّذ ضدنا من قواعد تقع وراء خط وقف إطلاق النار، ولا يمكن كبحها بوسائل أكثر محدودية.

الحالة الثانية: من أجل مدِّ يدِ العون لحلفاء محتملين في بلاد مجاورة.

الحالة الثالثة: في حال حدوث تغيير خطر يهدّد الوضع الراهن في إحدى الدول المجاورة.

الحالة الرابعة: في حال الهجوم، أو حشد القوات المعادية بغاية الهجوم»[٨].

هذه الحالات الأربع التي يدعو آلون إلى ضرورة درس كل واحدة منها، بحذر وشجاعة، في ضوء الظروف الإقليمية والدولية، يصفها شارون بأنها مطابقة لعملية «سلامة الجليل». لقد كانت «حرباً استباقية ـ في رأيه ـ وبديلاً من حرب أكثر شمولاً كانت ستقع في موعد لاحق، لأنها كانت أيضاً حرباً عاقلة وفق الإجماع»[٩].

وبقطع النظر عن مبررات المؤيدين لنتائج حرب «سلامة الجليل» أو انتقادات المعارضين لها، فإن السنوات الثماني عشرة اللاحقة لم تُنهِ النقاش بشأنها.

فالإنجازات التي حققتها عملية الغزو عام ١٩٨٢، ما لبثت أن ولّدت معطيات معاكسة، فرضت وجوب إعادة الاعتبار لعدد من الثوابت في مفهوم الأمن عند الإسرائيليين. ولئن كانت الإنجازات قد تحدّدت

تقليدياً، بإنهاء البنية الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبتوسيع الحزام الأمني بعمق يراوح بين ١٠ إلى ١٥ كيلومتراً على طول الحدود مع لبنان، وإقامة سياج من القوات الدولية بعمق ثلاثين كيلومتراً، فإن هذه الإنجازات لم تمنع الاختراقات الكبرى للأمن الإسرائيلي في الجنوب.

لعلّ أبرز المعطيات على هذا الصعيد، كانت حرب الاستنزاف الفعلية التي أطلقتها المقاومة (الوطنية والإسلامية) ضد جيش لبنان الجنوبي ومواقع انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي في ما يسمى «المنطقة الأمنية».

ظهرت آراء النخب الإسرائيلية حيال النتائج المتناسلة باستمرار لحرب العام ١٩٨٢، كمرايا تنعكس فيها مفاهيم الأمن المختلفة. وهي مفاهيم عبَّرت عن ذهنيتين تحكمان دولة إسرائيل تاريخياً. فالذين قادوا الحرب ينتمون تاريخياً للأصولية الصهيونية، أما المعارضون فهم أولئك الذين جزموا بأن استخدام القوة بصورة تتخطّى المألوف ـ وهو ما حصل في حرب لبنان ٨٢ ـ سيؤدي حتماً إلى إلحاق ضرر سياسي بعيد المدى بالدولة، أكثر من الفائدة التي ينطوي عليها هذا الاستخدام.

حتى أن هناك من حمله الاعتقاد على أن حرب «سلامة الجليل» هي جزء من المفاهيم التي تجلب المحَن لدولة إسرائيل. ولعلّ كلام السكرتير العام لحزب «مبام» د. جادي ياتسيف ما يكشف عمق النظرة النقدية بعيدة المدى لأصحاب مفاهيم الأمن المطلق. فهو يرى أنه «إذا كانت حرب الأيام الستة تمثل الاحتفال بانتصار الآمال،

على الرغم من أن غايتها لم تكن كذلك منذ البداية، فربما تصبح حرب لبنان موكب دفن لهذه الآمال. ولا يزال في إمكاننا أن نحدّد ما إذا كانت ستصبح كذلك أم لا، كي نسقط من نطاق امكاناتنا نهائياً حرباً رهيبة أخرى»[١٠].

طوق النجاة المثقوب

الحزام الأمني: قد يكون الحزام الأمني أو «المنطقة الأمنية»، على حد تعبير رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق موشيه ليفي، من أهم وأخطر ما أنجزته إسرائيل عبر اجتياحين متتاليين؛ الأول في العام ١٩٧٨ والثاني في العام ١٩٨٢. والمبررات التي يطرحها ليفي[١١] هي ما لاحظه على النحو التالي: «إننا بحاجة إلى منطقة أمنية في لبنان نظراً إلى عدم وجود سلطة حقيقية فيه. فنحن مثلاً، لا نحتاج إلى منطقة أمنية على حدودنا مع الأردن، ولا إلى منطقة أمنية في هضبة الجولان، فهناك ترتيبات لفصل القوات العسكرية، لكن لا يوجد إرهاب لأن هناك سلطة مسيطرة على المنطقة».

يتبيّن من كلام ليفي فضلاً عن كثيرين من أمثاله، أن الحزام الأمني ضرورة حيوية لإقامة حاجز بشري وجغرافي يفصل بين احتمالات الهجوم المسلح من جانب المقاومة وبين مستعمرات مناطق الجليل الأعلى. غير أن الإستراتيجية القائمة على مفهوم المنطقة العازلة لم تلبث أن تعرضت لثقوب واختراقات لا حصر لها.

والسؤال الذي طرحه المسؤولون الإسرائيليون منذ ذلك الوقت حول ما إذا كان بإمكان الحزام الأمني أن يحمي المستعمرات، فإن غير

شخصية عسكرية سياسية تجيب عنه معتبرة أن الهدف الذي دخلت من أجله إسرائيل إلى لبنان، ودفعت الثمن الذي دفعته، لا يلبي حاجاتها الأمنية كما لا يشكّل الحل. وبحسب اللواء السابق يشعيا هوغافيش فـ «إن الحزام الأمني لا تعلّق إسرائيل أهمية كبيرة عليه، أو على القوات المحلية التي ستعمل في نطاقه»[١٢].

لكن «الحزام الأمني» ما فتىء حتى أخذ يتحوّل تدريجاً من عازل أمني إلى «طوق نجاة مثقوب» على حد وصف المعلق العسكري في صحيفة (هآرتس) زئيف شيف[١٣]، الذي أضاف قائلاً: «إن محصلة المعطيات الأمنية ما زالت في مصلحة وجهة النظر القائلة بوجود المنطقة الأمنية. لكن هذه المحصلة تقتصر فقط على الناحية العسكرية». ولعلّ في كلام شيف هذا ما سبق وأكّد عليه أكثر من جنرال إسرائيلي، من أن «الحزام الأمني» بات يشكّل عبئاً على المؤسسة العسكرية الإسرائيلية. إن من جانب الدعم المالي لبضعة آلاف من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» الذي تزعمه انطوان لحد، أو من الناحية الأمنية حيث استطاعت المقاومة اختراق قطاع واسع من عناصر هذا الجيش التي أخذت تسرّب المعلومات، وتسهّل عبور عدد من المجموعات المقاتلة إلى داخل ما سمي بـ «الشريط الحدودي».

وفي الواقع فقد استحال «الحزام الأمني» منذ إقامته عام ١٩٧٨ إلى معضلة أمنية وسياسية أحدثت شَغَباً التفكير الأمني الإسرائيلي، حيث إن بعضاً من الجنرالات صار يفضّل إنهاءه، ولكن عبر صيغ سياسية في إطار المفاوضات مع الحكومة اللبنانية. لا سيما بعدما ثبت لقادة

الأمن في المنطقة الشمالية أن الحزام الأمني بات في حاجة إلى حزام يحميه جراء حرب الاستنزاف التي يتعرض لها من جانب المقاومة.

غير أن تبدلاً اضطرارياً طرأ على نظرة القيادة الإسرائيلية إلى «الحزام» في خلال السنوات الأولى من التسعينيات، ومع ذلك أبقت حرصها على الإفادة منه كمفهوم أمني له مرتكزاته الواقعية والجيو ـ سياسية. وبدا كما لو أن تحولاً قد حصل في مفهوم الحزام الأمني، لكن هذا التحوّل كان لا يزال في طور التكوين والتداول. وكان من علاماته إشراف الإسرائيليين على الأمن مباشرة في المناطق المحتلة، مع إعطاء جيش لبنان الجنوبي مهمة الاستطلاع وقواعد للإنذار المبكر، فضلاً عن استخدامهم كمتاريس بشرية للوحدات الإسرائيلية المتحركة أو الثابتة. ولعلّ ما شهدته المناطق المحتلة في ذلك الحين، هو أشبه بوضع انتقالي يتّجه نحو وضع لم تكن معالمه واضحة. وهذا أحد العوامل التي تكشف أسباب التبدّل الطارىء على تفكير القيادة الإسرائيلية بشأن الخيارات التي يجب أن تعتمد حيال مصير جيش لبنان الجنوبي. وهي الخيارات التي ستدخل في سياق النقاش حول مستقبل التسوية مع لبنان.

ولعلّ الرسالة التي حمّلها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين إلى وزير خارجية الولايات المتحدة وارن كريستوفر إنما تصب في التحضير لاعتماد أحد الخيارات المناسبة حول مستقبل الحزام الأمني. لقد طلب رابين إلى كريستوفر إعادة النظر في التفاهم الذي صاغه الأخير في تموز ١٩٩٣ عقب حرب الأيام السبعة، وفيه «أن رابين قلق على أبناء القرى المسيحية في جنوب لبنان، ويريد شمولهم

بالتفاهم الذي نصَّ على عدم قصف مناطق الجليل»[١٤].

آلية لبلورة المفاهيم الأمنية

راحت الآفاق المحتملة للآلية التي سيُصاغ فيها مفهوم الأمن الإسرائيلي على هذا الصعيد، تأخذ المستويات التالية:

أولاً: حرص إسرائيل على رعاية وضمان راهن ومستقبل الميليشيات التابعة لها في الشريط الحدودي. ففي حالة السلام مع الحكومة اللبنانية ستلجأ، إلى نوع من المقايضة تقوم على معادلة نفوذ أمني في مناطق استراتيجية على الحدود، تضمنها اتفاقية سلام عتيدة في مقابل حل جيش لبنان الجنوبي.

ثانياً: وهو يرتبط بالمستوى الأول. أي أن حلّ الجيش الجنوبي يجب أن يدخل في إطار حل لبناني داخلي، من خلال اعتبار هذا الجيش ميليشيا محلية، وينطبق عليها ما ينطبق على أي ميلشيا حزبية أخرى.

ثالثاً: الإفادة من الروابط مع أهالي الشريط الحدودي التي دامت أكثر من عقد ونصف، بغاية توظيفها في مرحلة السلام المقبل. بحيث تكون هذه المناطق، رغم انتقالها إلى إشراف السلطات اللبنانية الشرعية، مخزوناً بشرياً لتسهيل عملية التطبيع الاقتصادي والمالي والتشغيلي بين إسرائيل ولبنان.

وأكثر من ذلك، فقد كان ثمة رهان إسرائيلي على اختراق المجتمع الأهلي اللبناني المقاوم للتطبيع، عبر إنشاء العشرات من «الجدران الطيبة»، من دون أن يتحمل المواطنون تبعات التطبيع، نظراً لأنهم

يتصرفون تحت ظل شرعية اتفاق السلام. ومنذ العام ١٩٨٥، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً صريحاً في هذا الاتجاه يقول في أحد بنوده: «ستحافظ إسرائيل على بقاء الجدار الطيب، وستؤمّن الاتصال الحر لسكان المنطقة الأمنية بباقي مناطق لبنان. وذكر القرار أن إسرائيل لا تريد المنطقة الأمنية منطقة مغلقة، مع كل ما يستتبع ذلك من مخاطر»[١٥].

رابعاً: قوات الطوارىء الدولية (اليونيفيل): إذا كانت «المنطقة الأمنية» في الشريط الحدودي المحتل منطقة ثابتة وعازلة بحسب مفهوم الأمن الإسرائيلي، فإن قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) هي أيضاً منطقة أمنية بالنسبة إلى العقيدة الأمنية الإسرائيلية. وقد سبق لناطقين رسميين إسرائيليين أن أعلنوا جهاراً أن ثمة مكوِّنين أساسيين تريد إسرائيل أن تشتمل عليهما هذه الترتيبات الأمنية: جيش لبنان الجنوبي وقوة الأمم المتحدة. غير أن قوة الأمم المتحدة لم تلبث أن فقدت قيمتها كمكوّن من مكونات الأمن بالنسبة إلى المستوطنات الإسرائيلية الشمالية. وفي رأي كثيرين من الإسرائيليين أن «عدة عوامل تضافرت لتجعل من هذه القوة جهة غير موضوعية ومنحازة ومعادية لإسرائيل»[١٦].

عدد من الخبراء العسكريين الإسرائيليين جزموا بأن قوات الأمم المتحدة لا تقدم ولا تؤخر. فضلاً عن أن جنودها لا يؤدون مهامهم، بل يسمحون لرجال المقاومة بالتسلل إلى الحزام الأمني. لهذا السبب اعتبر الإستراتيجيون الإسرائيليون أن كل قرارات الأمم المتحدة في

الجنوب لم يعد لها أي معنى. ولعل إلغاء فاعلية القرار ٤٢٥ كأساس في المفاوضات بين لبنان وإسرائيل، إنما يرمي أولاً وأساساً إلى إلغاء المرتكزات القانونية الدولية التي يتمسك بها لبنان في مفاوضاته مع إسرائيل. وقد يكون من أخطر التحولات التي فرضها منطق مؤتمر السلام والمفاوضات، هو أنه وضع لبنان وإسرائيل عند نقطة الصفر للتفاوض. أي أن هذه المفاوضات إما أن تنتج الحد الأقصى من السلام ـ معاهدة وتطبيع علاقات وحسن جوار ـ و ألا تنتج شيئاً. وفي هذه الحالة لن تكون للقرارات الدولية ـ من اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩ وحتى القرار ٤٢٥ ـ أي فعالية تذكر، ولا سيما بعد تثبيت المعادلة القائمة على قاعدة السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل. وهذا هو العنوان الأبرز في مفهوم الأمن الإسرائيلي في المفاوضات مع لبنان.

المفاوضات كمقوّم للأمن

رأت إسرائيل إلى المفاوضات مع لبنان كفرصة ممتازة لإعادة تشكيل مفاهيمها الأمنية، التي تعرضت للخروقات والثقوب، وفي أسوأ الأحوال للسقوط، كما حدث بالنسبة إلى اتفاق السابع عشر من أيار. وابتداءً من مطلع التسعينيات سينطلق التفكير الإسرائيلي من دائرة المفاوضات لتقويم انحرافاته وأخطائه. فهو كان يرى إلى الحصاد المر من خلال المشاهد التالية:

أ ـ الحزام الأمني يؤدي فوائد تكتيكية لكنه يثير أخطاراً كبرى في المدى الاستراتيجية.

ب ـ قوات الطوارىء الدولية كفّت عن كونها مكوناً من مكونات الأمن.

ج ـ سقوط مبدأ الأمن المطلق إن من خلال الاجتياح والغزو أو من خلال فرض السلام بالقوة (سقوط ١٧ أيار).

د ـ إخفاق في تشكيل نظام سياسي متحالف ومتصالح مع إسرائيل.

هـ ـ استطاعت إسرائيل إخراج منظمة التحرير من لبنان، لكنها لم تستطع إخراج لبنان من جبهة المواجهة معها. وتبعاً لهذه المعادلة، ظلت الأخطار على أمن المستوطنات هي هي، حيث نشأت مقاومة محلية لبنانية أكثر تشدداً وراديكالية من منظمة التحرير.

و ـ عمق المقاومة في الجنوب يتعدّى الجغرافيا اللبنانية ليبلغ عمقاً عربياً وإقليمياً يمتد إلى بيروت ودمشق وطهران، ناهيك عن الترابط العميق بين المقاومة في الجنوب، وحركة الانتفاضة في فلسطين.

ز ـ بعد حرب الخليج دخلت استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلية ضمن دائرة الأمن المستعار، حيث أشرفت الولايات المتحدة الأميركية مباشرة على عمق «الأمن القومي» للدولة العبرية.

حيال هذه المشاهد، يظهر في المجتمع السياسي والأمني في إسرائيل نزوع قوي نحو المفاوضات كمفهوم أمني. وستدخل نظرية السلام مع لبنان كمحقق رفيع الأهمية للأهداف السياسية والأمنية التي لم يتسنَّ للآلة العسكرية تحقيقها.

لقد ظل السؤال المطروح في تلك الحقبة هو: معرفة صورة التعامل الإسرائيلي مع الوضع الانتقالي بين حالتي الحرب والسلام مع لبنان؟ سوف يتبيّن لبنان فيما بعد كيف ستكون حرب الأيام السبعة (تموز

١٩٩٣) بمثابة استعادة فجّة لاستراتيجية الحرب الوقائية والخاطفة في آن. لكن اجتنابها لعنصر التقدم البري الاجتياحي أفقدها القدرة على تحقيق أهدافها المباشرة، وهي تأليب المجتمع الأهلي على المقاومة والضغط على لبنان للإسراع بتوقيع معاهدة سلام منفردة.

سنجد بعد هذه الحرب حدوث تحول مهم، لكن ملتبس، في مفهوم الأمن. وهو مفهوم يقضي بإعطاء الأولوية للقرار السياسي بدل القرار العسكري. لكن من دون الانتقاص من الأهمية الحيوية لهذا الأخير. وقد انعكس هذا التحوّل في مشروع الهدنة الذي رعته حكومتا الولايات المتحدة الأميركية وسوريا. وفيه تحقيق هدنة ثابتة في الجنوب طوال مدة المفاوضات، وبالتالي تمكين واشنطن من التدخل في حالات الضرورة لجعل هذه المفاوضات تتقدم من دون تعثُّر نوعي تمليه أحداث عسكرية ولا سيما القصف بالكاتيوشا على مستوطنات الجليل.

ومن علامات التحول الملتبس في مفهوم الأمن ضمن حقبة المفاوضات، القلق الذي يقيم عليه التفكير الأمني الإسرائيلي جراء المعاهدة الأمنية السياسية بين لبنان وسوريا. وهو قلق يسفر عن حيرة في اعتماد أي «من الخيارات الفضلى حيال الفصل بين السلوك الأمني التكتيكي مع لبنان، والسلوك الأمني الاستراتيجي مع سوريا.

ومن المعضلات التي تواجه صياغة مفهوم جديد للأمن الإسرائيلي، حالة الاحتكاك مع الأمن اللبناني الرسمي ما دام هذا الأخير يشكّل تغطية شرعية لنشاط المقاومة ووجودها في الجنوب. لكن ما يخفف من وطأة هذه المعضلة هو التهادن الذي تفرضه أجواء المفاوضات،

حيث تراهن إسرائيل على الاقتراب التدريجي للبنان من توقيع معاهدة سلام معها.

إن الفترة الانتقالية التي تسلكها احتمالات السلام بين لبنان وإسرائيل هي فترة ممتلئة بالضباب وبغبار الحروب الماضية. لكن الخيار الإسرائيلي الراهن سيتجه إلى إعطاء مسافة أوسع من الهدنة مع ما يسميه بؤر التوتر في جنوب لبنان. وهنا من غير المستبعد أن ينشأ مفهوم أمني إسرائيل قائم على سياسة «التعايش السلبي» مع نشاط المقاومة ووجودها، وهو تعايش موقوت رهن بإنجاز معاهدة سلام مع لبنان.

ومهما يكن من أمر، فإن أي صياغات مقبلة لنظريات أو مفاهيم أمنية إسرائيلية إزاء لبنان، لن تكون بمنأى عن استراتيجية السلام الشاملة في المنطقة، فضلاً عن حرصها على أن يكون الأمن الاقتصادي والمالي والمائي ناهيك عن الثقافي والدبلوماسي في صميم أي مفهوم للأمن جديد.

إحالات ومراجع:

(١) عمانوئيل فالد، «دروس لم يُستفد منها»، **هآرتس** ١٩٨٦/٥/١٣، نقلاً عن نشرة **«الملف»**، العدد (٣ ـ ٢٧)، حزيران (يونيو) ١٩٨٦، نيقوسيا، قبرص.

(٢) رؤوبين فدهتسور، نظرية الأمن القومي في اختبار الزمن، **«هآرتس»** ١٨ و٥/٢٠ و١٠/ ١٩٨٦/٦.

(٣) رؤوبين فدهتسور، المصدر نفسه.

(٤) رؤوبين فدهتسور، المصدر نفسه.

(٥) غيورا فورمن، **إسرائيل وتجربة حرب لبنان**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص١٣٥.

(٦) المصدر نفسه، ص١٣٥ ـ ١٣٦.

(٧) آريل شارون، عملية سلام الجليل في مرآة حروب الماضي، **يديعوت أحرونوت**، ٣١/ ١٩٨٥/٥.

(٨) آريل شارون، المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) جادي ياتسيف، رجال بلا أمل، **عار همشمار** ١٩٨٥/٦/٥.

(١١) من مقابلة أجراها المقدم أفي ليبسكي مع موشيه ليفي، **«بمحانيه»** العدد ١ ـ ٢ ـ ٩/٤/ ١٩٨٥. نقلاً عن كتاب إسرائيل وتجرب حرب لبنان، مصدر سابق.

(١٢) **إسرائيل وتجربة حرب لبنان**، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.

(١٣) زئيف شيف، **هآرتس**، ١٩٨٦/٢/٢١.

(١٤) **السفير**، ٣٠ نيسان (أبريل)، ١٩٩٤.

(١٥) قرار الحكومة الإسرائيلية في شأن الانسحاب من لبنان وإقامة الحزام الأمني، **«هآرتس»**، ١٩٨٥/٤/٢٢.

(١٦) أهارون ليبرن، قوة الأمم المتحدة أحد مكونات الترتيبات الأمنية. راجع: **«إسرائيل تجربة حرب لبنان»**، ص٢٥٥، مصدر سبق ذكره.

الفصل الثاني

السجال الحائر

إستراتيجيتان لإسرائيل: البقاء أو الانسحاب

في غضون العام ١٩٨٥، وبينما كانت قيادة جيش الاحتلال الإسرائيلي تبحث عن طريقة فضلى لمغادرة حرب الاستنزاف في جنوب لبنان، بلغ السجال بين الجنرالات والسياسيين درجة من الحدة لا قِبلَ لهم بها. يومها ظهرت أصوات قالت كلاماً في استراتيجيات الأمن والعمل العسكري لم تألفه المؤسسة الإسرائيلية منذ نشوئها. لقد أجمع الكثيرون ـ ربما باستثناء آرييل شارون ـ على أن الدخول العسكري إلى لبنان يعادل الخطيئة الاستراتيجية، التي لن تجلب سوى الخسارات الصافية. وذهب الجنرال يعقوب حسدائي ـ عقيد الاحتياط في سلاح المشاة ـ إلى حد الجهر بإعلان فشل منطق القوة الذي يشكّل أساس العقيدة التي قامت عليها دولة إسرائيل أساساً. ورأى «أن استخدام القوة بصورة تتخطّى المألوف يؤدي إلى إلحاق ضرر سياسي بعيد

المدى بالدولة أكثر من الفائدة التي ينطوي عليها هذا الاستخدام».
وقد أعطى «حسدائي» المثل اللبناني على فشل منطق القوة حيث «دفعت ثقافة القوة التي تبناها السياسيون في إسرائيل إلى المماثلة بين الحق والقوة. وبالتالي إلى عدم إدراك قيود هذه القوة في عملية الاستخدام الاستراتيجي»[1].

أما جادي ياتسيف، سكرتير عام حزب مابام، فوصف حرب إسرائيل في لبنان بأنها، حرب رجال بلا أمل، بالمعنى الذي وضعه موشيه دايان. أي لم يعد في الإمكان القيام بأي شيء عقلاني لتحسين الوضع. فالقوة هي الحل الفوري الآني. ورأى ياتسيف «أن حرب لبنان تشير إلى عدم وجود قواعد واضحة تتحكم في نظرة إسرائيل تجاه علاقاتها بالشعوب. ويضيف أن «هذه العلاقات، في جوهرها، استبدادية غير محدَّدة، وغير ملجومة، ولا تتطلب أية محاسبة، ولا يترتب عليها أية مسؤولية». وكانت مناسبة لزعيم «المابام» ليعود إلى جذور مفهوم القوة الإسرائيلية الذي تكرَّس – في رأيه – في أعقاب حرب الأيام الستة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ثم يخلص إلى «أن حرب إسرائيل في لبنان كانت دليلاً على نهاية عهد الآمال الكبرى المعقودة على استخدام القوة»[2].

بعد اثني عشر عاماً على هذا الكلام، بدا كما لو أن سيرورة التشاؤم الإسرائيلية أخذت طريقها إلى منطقة من السجال أشد قسوة وإيلاماً في التعبير من تهافت استراتيجيات الاحتلال. ولعل النقاش الذي راح يشغل الاستراتيجيين الإسرائيليين منذ حرب تموز/ يوليو ١٩٩٣ مروراً بما سمي بـ «حرب عناقيد الغضب» نيسان/ أبريل ١٩٩٦

وصولاً إلى الحرب المفتوحة بين المقاومة وقوات الاحتلال في الجنوب والبقاع الغربي، إنما يشكّل امتداداً منطقياً، ولكن بصورة أكثر احتداماً، مع الظاهرة النقدية العارمة التي عمَّت المجتمع السياسي الإسرائيلي في أواسط الثمانينيات.

ظهر الوجه الأكثر إثارة لهذا النقاش في التركيز على جدوى استمرار الاحتلال لقسم من جنوب لبنان والبقاع الغربي. وهذا الوجه أشار بلا أدنى ريب إلى وجود ثغرة لا يمكن النظر إليها بتبسيط كما لو أنها أمرٌ عادي. ففي القياس النظري الاستراتيجي لا تلجأ أي قيادة عسكرية يحتل جيشها أراضي دولة أخرى للتفكير بالانسحاب، إلا إذا استنفد واقع الاحتلال أغراضه الأساسية، أو إذا تحوَّل إلى عبء متعدّد الأوجه على القوى المحتلة. والواقع أن قوات الاحتلال الإسرائيلي دخلت في تلك المعادلة النظرية بامتياز منذ النصف الثاني من الثمانينيات. وحتى صيف العام ١٩٩٧ كانت الثغرة التي يعيشها الاحتلال وقياداته السياسية والعسكرية العليا تتوسع باضطراد. فعلى الرغم من الاتفاق الأمني الذي أسفرت عنه حرب «عناقيد الغضب» وسمي يومها بـ «تفاهم نيسان» ظلت الخيارات الإسرائيلية تدور ضمن دائرة من التوتر اللافت. حيث تفاوتت هذه الخيارات بين مستويات ثلاثة:

١ ـ توسيع رقعة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي لإبعاد قوة نار المقاومة عن مستوطنات الجليل.

٢ ـ ضرب المنشآت والمرافق الحيوية في لبنان ودفع الحكومة اللبنانية إلى صدام مع المقاومة لوقف عملياتها العسكرية.

٣ ـ توجيه ضربات عسكرية تحذيرية وإفساح المجال أمام الاتصالات الإقليمية والدولية لتهدئة الجبهة العسكرية.

وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد دخلت عملياً في الخيار الثالث، وجعلته خياراً مفتوحاً على الاحتمالات كافة، فهي لم تجنِ من ورائه الأهداف التي كانت تنشدها. لقد وجدت نفسها في مأزق متشعب كما جاء في تعليقات الصحف الإسرائيلية. وهذا الأمر وضع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بين مطرقة الهلع الذي أصاب المستوطنين في الجليل الذين راحوا يحتجون على عجز الحكومة عن تأمين الاستقرار لهم، وبين سندان الضغوط الأميركية والأوروبية التي طالبت نتنياهو بوقف التصعيد.

ومثلما حصل غداة حرب العام ١٩٨٢، اندلع من جديد الكلام على ضرورة الانسحاب العسكري من طرف واحد. حتى أن وزير الخارجية دايفيد ليفي الذي وقف بشدة في وجه الدعوات القليلة المتشدّدة لتوسيع نطاق الشريط الحدودي المحتل، طالب حكومته بالاعتدال في مواجهة تصاعد وتيرة العنف. وإلى هذا نبَّه خبراء عسكريون كبار حكومة نتنياهو من مخاطر الأخذ باستراتيجية «الاحتواء المزدوج». أي مزاوجة الضربات الوقائية ضد المقاومة بالعمل الضاغط على الحكومة اللبنانية لتوقيع معاهدة سلام وأمن منفردة. وكانت حجة هؤلاء أن استراتيجية كهذه وصلت درجة لم يعد يجدي معها تحقيق الأهداف العليا.

وواقع الحال، فإن الاحتقان الداخلي في إسرائيل لم يقتصر فقط على النخب في البيئتين السياسية والعسكرية وإنما طاولت مجمل

القطاعات والشرائح الاجتماعية. وهذا ما حدا بأحد رؤساء مستوطنات الجليل على القول «إننا نشعر شعور المحكوم عليه بالإعدام والذي يسألونه تحت حبل المشنقة عن طلبه الأخير»(٣).

ملامح تشكيك في العقل العسكري

الحدث الأبرز الذي طغى على حركية الجدال الأمني والسياسي في خلال العام ١٩٩٧ هو ما أثاره فشل عملية الكوماندوس في بلدة أنصارية الجنوبية في الأسبوع الأول من أيلول (سبتمبر) من ذلك العام. الحدث لم يكن عادياً هذه المرة. وهو نال من الاهتمام ما لم ينله أي حادث مواجهة بين المقاومة وجيش الاحتلال. فالدلالة التي انطوى عليها فشل العملية هي ذات مغزى كبير بالنسبة لجيش ظل طوال احتلاله للأرض اللبنانية يعتبر نفسه ممسكاً بزمام المبادرة في حرب الاستنزاف التي وجد نفسه متورطاً فيها منذ انسحابه الشهير في العام ١٩٨٥. ولقد عبَّر عن هذه الحقيقة الكاتب والمعلّق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف حين رأى أن «مثل هذا الفشل الذي يقاس عادة بعدد القتلى وبعدم تنفيذ المهمة، هو أمر لم يسبق له مثيل تقريباً في تاريخ وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي. وخصوصاً عندما يدور الحديث عن عملية هجومية ضد منظمة عسكرية وليس ضد جيش نظامي، يستعين ببنية تحتية تكنولوجية أوسع. وفقط في حالة واحدة أخرى من العمليات الهجومية التي كان عدد الإصابات أكبر. وقد جرى هذا في عهد العمليات الانتقامية في الخمسينيات عندما أغارت قوة مظليين إسرائيليين على مركز شرطة قلقيلية، وقد قُتِل في تلك العملية ثمانية عشرة جندياً».

التساؤلات التي حملت الخبراء العسكريين الإسرائيليين على التشكيك بآلية التخطيط التي أشرف عليها المجلس الوزاري بالإضافة إلى قيادة الأركان وقيادة المنطقة الشمالية ذهبت على ما يبدو إلى أبعد من ذلك. حتى أن سيل الأسئلة والتحقيقات التي نقلتها صحيفة «هآرتس» عن أوساط لجنة التحقيق العليا بلغت درجة التشكيك بالعقل العسكري الإسرائيلي في كيفية تعامله مع الوضع الأمني المتحرك في جنوب لبنان.

الأسئلة التي تداولتها لجنة التحقيق توحي بعمق الاضطراب الذي تعيشه المؤسسة العسكرية، حيث جاء فشل عملية الكوماندوس ليكشف عنه بصراحة لافتة. ومن أبرز الأسئلة ما يلي:

- ما الذي صادق عليه المجلس الوزاري المصغّر، وهل حصل على جميع تفاصيل العملية؟
- هل توفّرت لوحدة الكوماندوس البحري كل المعلومات الاستخبارية الكافية قبل الخروج إلى هذه المهمة؟
- هل قدمت قيادة الجبهة الشمالية بواسطة أجهزتها الاستخبارية معلومات كافية لوحدة الكوماندوس؟
- هل كان هناك تسريب معلومات لحزب الله من عملاء ساعدوا الجيش الإسرائيلي؟
- لماذا لم تقم المخابرات بالتحذير من وجود قوات لحزب الله في المنطقة؟
- هل كان يجدر بالجيش الإسرائيلي الخروج إلى عملية من هذا

النوع حيث بات من الواضح أن استخبارات الجيش الإسرائيلي في الجنوب باءت بالفشل مراراً؟

- هل يجدر بالجيش الإسرائيلي الاستعانة بعملاء محليين؟
- هل عمل الجيش الإسرائيلي حسب خطة العمل المقررة سلفاً[٤]؟

لا شك أن في هذه الأسئلة عكست أجواء الاحتقان والريبة التي سادت مراكز القرار والتخطيط في إسرائيل لحظة ورود الأنباء عن مقتل العسكريين الـ ١٢ لمجموعة الكوماندوس البحري. وهم العدد الكامل للوحدة المقاتلة التي أرسلت إلى بلدة أنصارية في قضاء الزهراني. إلا أن أسئلة من هذا النوع كانت تعبّر في المقابل عن المدى الذي بلغه الجدل داخل مؤسسة الجيش الإسرائيلي. لا سيما أن هذه المؤسسة ظلّت على الدوام تحافظ على مسافة واسعة نسبياً، وبعيداً من المساجلات الحادة التي تدور عادة بين المؤسسات السياسية والحزبية وخصوصاً بين «العمل» و«الليكود» في خلال تداولهما للسلطة.

لقد أشارت ردات الفعل التي عكسها المشهد السياسي الإسرائيلي بعد عملية «أنصارية»، إلى ما هو أكثر من التشكيك بالتماسك الذي عُرفت به الذهنية العسكرية والأمنية للجيش الإسرائيلي. وبدا أن خللاً فادحاً أخذ يظهر على ديناميات ومواقع صنع القرار. وخصوصاً المتعلقة منها بالقضايا الأمنية. صحيح أن موضوع السجال الدائر حول الانسحاب من جنوب لبنان من طرف واحد هو موضوع سبق وطُرح مرات عدة بعد غزو لبنان صيف ١٩٨٢، إلا أنه لم يبلغ الحد الذي بات يترجم تناقضاً محورياً حتى داخل الحكومة الليكودية بالذات.

ها هو رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يتحدث في الموضوع كما لو أنه يعترف بـ «أمر واقعية» السجال ويقول عبر محطة «فوكس نيوز» إنه سيكون «أول من يرغب في مغادرة لبنان... ولكن لا أريد أن أتركه بالأسلوب الذي يجعل لبنان يتبعني إلى شمال إسرائيل». داعياً أولئك الذين يروّجون هذا الحديث الأهوج عن الانسحاب من طرف واحد إلى الكف عن ذلك، إذ إن الأمر لو حصل فسيشجع المقاومة على مواصلة عملياتها ضد الجيش الإسرائيلي. ومع أن نتنياهو لم يقدّم بدائل للرأي العام الإسرائيلي الذي أصبح ضاغطاً أكثر من أي يوم مضى، راح وزير البنى التحتية ـ والشخصية الأكثر تشدداً في الحكومة ـ آرييل شارون يضع تصورات عملية للخروج من الجدار المسدود. ففي الحديث إلى صحيفة «هآرتس» يقول: «بسبب الخسائر فإن لبنان يشكّل عبئاً كبيراً على إسرائيل. وينبغي علينا التحرّر من هذا العبء، الذي سيثقل علينا في المفاوضات مع سوريا، كما يمكن أن يدفعنا إلى تنازلات لا ضرورة لها». ويرى شارون أن هناك احتمالين للخروج من المأزق:

«**أولاً**: مواصلة الاحتفاظ بجنوب لبنان، لكن بعد تغيير أساليب العمل هناك. وهذا أمرٌ ممكن من دون توسيع النشاط البري واختيار أساليب عمل أخرى.

ثانياً: الخروج من لبنان حسب خطة وجدول زمني. وبعد إعادة الانتشار، يجب اتخاذ القرار حول أساليب عمل جديدة من دون أي ارتباط بالمفاوضات السياسية مع سوريا ومن دون أن ندفع لسوريا أي ثمن سياسي وأمني مقابل ما يؤلمنا في لبنان»[٥].

ولو عرضنا إلى المواقف الإسرائيلية المتعدّدة والمتناقضة من مبدأ الانسحاب من طرف واحد، لوجدنا مروحة واسعة منها. فإلى الآراء الحائرة التي أصيبت بذهول لافت جرّاء الخسائر المتواترة في صفوف جيش الاحتلال كان لا يزال هناك طرفاً معترضاً بقوة في عملية النقاش المتواصلة بين القيادات الإسرائيلية:

أ ـ هناك من اعتبر أن غياب وجود سلطة جدية لبنانية تستطيع ضمان وقف العمليات ضد الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي فإن الانسحاب من لبنان يعتبر عملاً غير مسؤول. وهو الأمر الذي أشار إليه وزير الدفاع إسحق موردخاي مشدداً على وجوب إعادة الاعتبار لأطروحة الترتيبات الأمنية مع لبنان في مقابل أي انسحاب يمكن أن تقدم عليه القوات الإسرائيلية. وليس أمراً عادياً ـ ومن دون أية دلالة ـ أن يشتغل وزير الدفاع على خط آخر غير منظور لعرض خطة للمقايضة مع الحكومة اللبنانية عبر وسطاء غربيين في بيروت. الأمر الذي يرى إليه الملاحظون على أنه اعتراف ضمني بمأزق لا يجلب سوى الخسائر الصافية على الوجود العسكري الاحتلالي لجزء من جنوب لبنان.

ب ـ أما في الطرف النقيض المقابل فهناك من التيارات السياسية الإسرائيلية من راح يدعو إلى ترك لبنان من دون شروط بأسرع وقت ممكن. حتى أن النائب يوسي بيلين ـ ومن قيادات حزب العمل ـ دفعته الحماسة إلى مثل هذه الدعوة لكي يعلن عن إنشاء تجمّع سياسي (حزبي) جديد باسم «الحركة من أجل الانسحاب بسلام من لبنان» معتبراً أن حركته هذه تهدف إلى وضع حد لمسيرة

الحماقة وأن كل يوم تقضيه إسرائيل في جنوب لبنان هو يوم زائد ومجلب للخسائر. كما تهدف حركته إلى العمل من أجل إحداث القطع المطلوب بين الخروج من لبنان وإدارة المفاوضات مع سوريا. وهي المعادلة التي حرصت حكومة نتنياهو عليها من خلال ربط الانسحاب بمساومة سياسية بعيدة المدى على المسار السوري.

اضطراب الخيارات

لم يكن على الإسرائيليين في ما يبدو سوى التكيُّف مع الحلقة المفرغة في خلال المستقبل المنظور. وصار واضحاً أنه للمرة الأولى ربما، يكون فيها المأزقان السياسي والأمني متلازمين إلى هذا الحد. وليس من باب المبالغة، القول إن كلاً من الخيارين: السياسي ـ عبر المفاوضات، والعسكري ـ عبر الضربات الاحترازية لمواقع المقاومة ـ قد وصلا إلى الجدار المغلق، على الأقل في ما يعني أو يناسب الرغبة الإسرائيلية.

إن هذا الواقع سيؤدي إلى تعميق الاضطراب الذي يعصف بمراكز القرار الإسرائيلية. ولم يحدث أن ساهمت التدخلات الدبلوماسية الأميركية ـ وخصوصاً بعد أول جولة لوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت غداة تعيينها ـ في فتح نوافذ مهمة وأساسية تُدخل الطمأنينة على البيئة المقررة للسياسات العليا في إسرائيل.

ربما كان العمل الإسرائيلي على إعادة تفعيل «لجنة تفاهم نيسان» واحداً من الأنشطة التي تخفِّف من عسر الاضطراب الحاصل. لكن الالتزام الإسرائيلي بورقة تفاهم نيسان ـ على الأقل من الناحية

الشكلية وأمام الرأي العام الأميركي والدولي ـ سيشكّل جداراً يحول دون القيام بعمل عسكري واسع النطاق ما لم تطرأ تحولات جذرية مدوية تستدعي كسر هذا الجدار.

لقد بدت الخيارات الإسرائيلية بعد فشل عملية أنصارية ضمن دائرة مضغوطة. كما بدا ترجيح أي من خيارات القوة أو الاعتدال رهناً بتطورات لم يعد أمر ترتيبها أو التمهيد لها في متناول الحكومة الإسرائيلية.

مع هذا، فإن الاتجاه الإجمالي للنقاش في المجتمعين الأمني والسياسي في إسرائيل نحا إلى التمركز المفتوح حول الخيار الأصعب: بين البقاء على سياسة التعامل مع الأمر الواقع مهما كانت الأثمان المطلوبة وبين الأخذ بقرار الانسحاب من جانب واحد. لكن اللافت هو حدوث ثغرة في الإجماع داخل المؤسسة العسكرية بالذات، ولا سيما لجهة عدم قدرة هذه المؤسسة على احتواء المساجلات التي يتنطح لها السياسيون وخصوصاً المتعلقة منها بقضايا الأمن. إذ على الدوام ظلّ العسكريون «طبقة جنرالات الحرب» ـ العاملون والمتقاعدون على السواء ـ موحَّدين حول هذه القضايا الأمنية والعسكرية، حتى عندما كانوا يعترفون بمسؤوليتهم عن الفشل في كثير من الوقائع الميدانية التي كانت تحصل في جنوب لبنان.

يقول العميد في الاحتياط أفرايم سنيه ـ وهو عضو في الكنيست وخدم فترة كقائد لما سمي منطقة الحزام الأمني ـ بأن لا جدوى من إضفاء البعد الأخلاقي على الجدال العام حول البعد السلبي لحرب الاستنزاف التي يعيشها جنود الاحتلال في الجنوب اللبناني،

مؤكداً على ضرورة الاحتفاظ بالحزام الأمني القائم لأنه يشكّل بحسب زعمه «الخط الضروري للحدّ الأدنى الذي يحفظ أمن الحدود الشمالية»[٦].

هذا الكلام عكس واقع البيئة الأكثر شأناً في تقرير اتجاهات القرار في إسرائيل. ذلك أن المجتمع العسكري لا يبقى يمثل الطبيعة الحقيقية للاستراتيجيا الإسرائيلية على صعيد الأمن بخاصة. ومع ذلك فهو يجد من يتبنى هذه الوجهة داخل المجتمع السياسي وخصوصاً رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي حاول بدوره الاتّكاء عليها لرد الضغوط التي واجهته في أوساط الحكومة وداخل المعارضة المختلفة الاتجاهات.

لكن اللواء في الاحتياط فيغدور بن غال يجزم بأن «دور الجنود هو أن يقتلوا ويُقتلوا»، وبالتأكيد يمكن القول أن ثمة فارقاً بين دم الجنود ودم المدنيين. لكن دم المدنيين في كل حال ليس أكثر احمراراً من دماء الجنود. وهذا يعني ـ بحسب الجنرالات ـ «أن قماش الخاكي أكثر سماكة من الانتماء السياسي، وأنه عندما تدوِّي المدافع تشلّ الخلايا المدنية في الدماغ اليساري» كما يقول أفرايم سنيه الذي يعبِّر كلامه عن «مناخ طاغٍ لتوجهات الطبقة العسكرية» الذين هبُّوا للتحذير من مغبة أي تغيير من جانب واحد في لبنان. وكعادتهم في مثل هذه الحالات، فإنهم كانوا لا يدافعون فقط عن القصور الذاتي والفشل في تأمين طوق أمني يحمي جنود الاحتلال وإنما كانوا يطالبون أيضاً بضرورة البقاء، والسرعة في اعتماد استراتيجية المواجهة والهجوم[٧].

أما رئيس الأركان الجنرال أمنون شاحاك، فإنه على الرغم من اعترافه

بالوقائع التراجيدية التي يعيشها جنوده في المناطق اللبنانية المحتلة يعود ليؤكد جدوى استراتيجية مواجهة رجال المقاومة الإسلامية كطريق فضلى للحفاظ على ما أسماه بـ «كرامة الجندي الإسرائيلي». ورأى شاحاك في مقابلة مع القناة التلفزيونية الإسرائيلية الأولى «أننا نواجه حرباً حقيقية في لبنان. وهذا ما أجد نفسي أكرّره مراراً. إنها حرب من النوع الذي نشعر معها كأن العين الإسرائيلية بعيدة عن المكان الذي اسمه جنوب لبنان، لأن مجموعة صغيرة نسبياً من الجنود تقوم هناك بعمل شاق وتواجه واقع حرب غوارية عالية الدقة حيث تتلقى مفاجآت العبوات الناسفة وإطلاق النيران ومهاجمة المواقع الثابتة والمتحركة وتكون النتيجة العشرات من القتلى والجرحى من جنودنا»[٨].

وبإزاء القلق الذي عاشته الطبقة العسكرية وضيق مساحة الخيارات المطلوبة للحؤول دون استمرار حرب استنزاف قوى الاحتلال، هناك من الجنرالات مَنْ راح يعلن خشيته من تفشي ظاهرة التخبّط والجمود الفكري وبؤس التخطيط في أوساط القيادة العسكرية وبخاصة لدى المسؤولين عن السياسة في لبنان على المستويين السياسي والعسكري. فهؤلاء ـ كما يقول يوسي ميلمان في مقالة نشرتها صحيفة «هآرتس» ـ «يخططون لعمليات لا تدل على حكمة عملانية وهي تشبه بعضها بعضاً من دون الإفادة من الخسائر والنكسات، ويتحركون على محاور وممرات متوقعة ومعروفة للطرف الآخر، وربما لا يجمعون ما يكفي من المادة الاستخبارية لأي عملية يخططون لها. وربما يثرثرون أكثر من اللازم فتتسرّب جرّاء ذلك

المعلومات للعدو. وكل هذا إزاء حقيقة أن حزب الله يقوم بدراستنا بشكل أفضل حيث إن النتائج تظهر بقوة على الأرض»[٩].

مخارج لخسائر أقلّ

على الرغم من النداءات الحامية من جانب العسكريين لوقف الجدل في شأن الانسحاب من طرف واحد أو عدمه، فإن مروحة واسعة من الأفكار والخيارات والاحتمالات كانت لا تزال تفعل فعلها وتتداخل بين المؤسستين البالغتي النفوذ في إسرائيل وهما المؤسسة السياسية (حكومة ـ معارضة) والمؤسسة العسكرية (قادة أركان وجنرالات احتياط ومتقاعدون). وإذا كانت المؤسسة العسكرية قد دخلت، ومنذ فترة ليست بعيدة، ضمن دائرة فقدان بعض نفوذها، فإنها لا تزال تتمتع بقوة السيطرة داخل الحلبة السياسية. ولذلك كان يصعب الحديث في تلك الفترة عن قرارات سياسية من قبيل الانسحاب من جنوب لبنان من طرف واحد، دون موافقة المؤسسة العسكرية. ولهذا السبب بالذات، أي وجود نوع من التكافؤ في القوى بين المؤسستين، صار من المتعذّر حتى بالنسبة إلى الخبراء والاستراتيجيين الإسرائيليين وضع خيارات نهائية وواضحة لراهن ومستقبل القوات المحتلة في جنوب لبنان والبقاع الغربي. ومع ذلك فثمة من الأصوات التي ارتفعت داخل الكنيست وفي الشارع الإسرائيلي ما يشير إلى بداية تبلور طريق آخر بين خطي الانسحاب وعدم الانسحاب. وبحسب أوري هايتنر عضو سكرتارية حزب الطريق الثالث الذي يُمثل حزبه في حكومة بنيامين نتنياهو بالوزير أفيغدور كهلاني «إنه من الواجب عدم الاكتفاء بالأخذ بالجانب

الأخلاقي لتبرير بقاء إسرائيل في جنوب لبنان»، ويرى أن «مسألة وجودنا في إسرائيل ليست في ما إذا كان هذا مبرّراً ومحقاً، إنما إذا كان يفي بالغايات المتوخاة منه. وإن فحصاً حقيقياً للواقع يدل على أن الثمن الدموي للبقاء في لبنان باهظ ومؤلم. فقدرة الشعب على الصمود تآكلت وهذه الكلفة الباهظة لا تقود إلى الفائدة المرجوّة، أي ضمان سلامة مستوطنات الجليل»[١٠].

وكغيره من القادة السياسيين الذين آثروا الأخذ بالصيغة الوسط في حمى النقاش المحتدم بشأن الانسحاب أو عدمه يرى هايتنر أن «إسرائيل غارقة في لبنان داخل شرك. فكل خطوة تخطوها تؤدي فقط إلى تعميق الورطة. ولذلك فعلى إسرائيل أن تخرج من لبنان. وأما الربط الاصطناعي بين الخروج من لبنان والمفاوضات مع سوريا، فهو عمل أحمق لا مثيل له»، ذلك أنه يشجع سوريا على استنهاض ما وصفه (بالإرهاب ودعمه) ويحوّل الخروج من لبنان إلى أمرٍ غير ممكن من دون الإذعان التام من جانب إسرائيل إلى مطالب سوريا في المفاوضات معها، كما «يلحق الضرر بقدرة إسرائيل على اتخاذ القرارات وفقاً لإدراكها وفهمها للأمور»، ويخلص هايتنر إلى أنه لا يرفض الخروج من لبنان من طرف واحد لكنه يدعو إلى ربط هذا الخروج» بالتفاهم التام مع حزب الله»[١١].

بدا يومها لهذا الرأي من يؤيده في أوساط المجتمعين السياسي والمدني في إسرائيل، وحجتهم في ذلك أن الانسحاب المشروط ميدانياً سوف يحول دون تحوّل الجدار الرئيسي للحدود الشمالية الدولية إلى حزام أمني غير مأمون. أي أن الانسحاب من طرف واحد قد يؤدي

إلى جعل نيران وصواريخ المقاومة قادرة على التأثير في عمق الجليل، الأمر الذي سيعيد الأوضاع إلى نقطة الصفر أي إلى الفترة التي سبقت عملية الليطاني عام ١٩٧٨ والتي جرى بنتيجتها إقامة الحزام الأمني في جنوب لبنان بقيادة سعد حداد. وهذا الأمر إذا ما حصل فسيؤدي إلى خلق وقائع وشروط جديدة لا تستطيع معها أي حكومة إسرائيلية الامتناع عن القيام باجتياح عسكري للبنان مثلما حصل في أعوام ٧٨ و٨٢ و٩٣ و١٩٩٧ مع بعض الفوارق الميدانية لكل حالة.

ثمانية أبواب للمغادرة:

منذ سقوط المروحتين العسكريتين وهما في طريقهما لاجتياز الحدود اللبنانية في آذار (مارس) ١٩٩٧، شرع المخططون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون في الحديث عن الاحتمالات التي ستواجه واقع الاحتلال في جنوب لبنان. ولقد خلص عدد من الخبراء الإسرائيليين إلى وضع ثمانية منها، وهي في حد ذاتها ستدخل في حقل الخيارات والمخارج التي تسعى إلى اعتماد أفضلها أو الأكثر مطابقة لحاجاتها السياسية والاستراتيجية[١٢]:

الأول: ويضعه الخبراء الإسرائيليون تحت عنوان: «ما كان هو ما سيكون» ويعلّلون ذلك بالقول أن الوضع على الحدود الشمالية ليس له نظير من زاوية تعقيده. بيد أن هناك حقيقتين أساسيتين مسيطرتين: فمن جهة ليس هناك أحد لا في المؤسسة السياسية ولا في المؤسسة العسكرية يؤمن بأن الوضع القائم مثالي. ويتّفق الجميع، نظرياً، على

أنه لا يمكن لهذه الحال أن تستمر وأن شيئاً يجب أن يتغيّر. لكن من الجهة الأخرى ـ وربما بسبب أن القضية معقدة جداً ومشحونة بالتناقض ـ هناك أكثر من فرصة ضئيلة ببقاء واقع الحال في الحزام الأمني على حاله بشكل أو بآخر. وسوف تبقى وحدات الجيش منتشرة في الحزام الأمني وستواصل القيام بنشاطاتها الروتينية ميدانياً وستعمل أقصى ما بوسعها لإحباط محاولات وحدات «حزب الله» لمهاجمة المستوطنات الشمالية وسوف تواصل دفع الثمن الباهظ المستمر بالأرواح.

الثاني: وهو تحت عنوان: «وداعاً ولا نريد اللقاء ثانية: الانسحاب من جانب واحد». ويعتمد هذا الاقتراح على فرضيات عدة: أن لبنان مشكلة. وليس لنا ما نبحث عنه هناك. وتتكشّف التكلفة من ناحية الأرواح والأموال لوجودنا هناك وللقوة العملانية للجيش الإسرائيلي. كما أن فاعلية التمسّك بالخطوط الراهنة غير جوهرية بسبب أن مقاتلي حزب الله قادرون على شن هجمات بصواريخ الكاتيوشا من مناطق بعيدة عن سيطرة الجيش الإسرائيلي (...) ويضيف هذا الاقتراح: أنه من الوجهة الواقعية لا أحد يرغب في البحث جدياً بهذا الخيار. وقد أوضح أعضاء في المؤسستين العسكرية والسياسية أن الانسحاب من طرف واحد حسب وجهة نظرهم، ينطوي على مخاطر أكبر مما ينطوي على فرص. فالحرب سوف تتواصل على طول خط المستوطنات الشمالية. كذلك فإن المقاومة وحلفاءها سوف يفسرون الانسحاب بوصفه خضوعاً لإرادتها، كما أن الانسحاب سيجعل حياة جنود «جيش لبنان

الجنوبي» عديمة القيمة. وكان قائد شعبة الاستخبارات العسكرية موشيه يعلون قد أفصح عن مخاوف استراتيجية من انتقال المعارك بين قوات الاحتلال والمقاومة إلى محاور غير تقليدية، أي إلى مناطق داخل الحزام الأمني وعلى خط التماس التاريخي بين لبنان وفلسطين. فقد رأى «يعلون» ومعه عدد من القياديين العسكريين الكبار أن العمليات النوعية التي حصلت في خلال النصف الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٧ تنطوي على معنى جديد في تطور الحرب التي تخاض ضد جيش الاحتلال في جنوب لبنان. وهو ما يتمثّل بالربط المتزامن بين أشكال الفعل العسكري للمقاومة ـ عبوات ناسفة، قصف مدفعي، قصف صاروخي ـ . والأهم دقة المعلومات الاستخبارية الميدانية التي باتت السلاح الأشد إرباكاً بأيدي المقاومة، ما جعل قادة الاحتلال يفقدون الثقة بأداء قواتهم وبطبيعة المعلومات التي توجه عملياتهم. ولم يكن غريباً أن يكشف قائد شعبة الاستخبارات العسكرية عما اعتاد أن يحجبه في تصريحاته المعلنة حين رأى «أن طرد الاحتلال» من جنوب لبنان هو الهدف الانتقالي لحزب الله. غير أن من الواضح أن الخروج من لبنان دون اتفاق سيجلب فترة أشد صعوبة في الجبهة الشمالية.

الثالث: تغيير الانتشار. وهذا احتمال تتوافر له فرص عملية حسب ما يبدو من تصريحات الخبراء العسكريين الإسرائيليين. وقال مصدر أمني رفيع المستوى في هذا الخصوص «إن على الجيش الإسرائيلي الاحتفاظ بقوات أقل في مواقع أقل وأن يقوم بإرسال قوات منقولة عميقاً في المنطقة لبضع ساعات لتنفيذ عمليات هجومية. لكن هذا

الاحتمال جرى خرقه بطريقة درامية في أثناء الفشل الذريع الذي أصاب قوات الكوماندوس في عملية أنصارية في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

الرابع: ويضعه الخبراء الإسرائيليون تحت عنوان: «يجب أن يدفع السوريون الثمن». وهو اقتراح يحمل مخاطر جمة وبعيدة المدى، حتى باعتراف الذين يقدمونه بشكل أو بآخر. والذين يقولون إن مثل هذا الخيار سيؤدي إلى الانزلاق نحو مواجهة شاملة وغير مأمونة مع السوريين.

الخامس: ويسوقه الخبراء الإسرائيليون تحت شعار سياسي ـ أمني هو: لبنان أولاً والمغادرة بطريقة منظّمة. ومؤدى هذا الاحتمال أن تُجري إسرائيل ترتيبات مع القوى المقررة في لبنان وبمساعدة وساطة أجنبية ـ أميركية أساساً ـ لنقل السيطرة على المناطق المحتلة إلى قوة شرطة دولية أو عربية تمهيداً لمغادرة لبنان بطريقة منظّمة. إلا أن مثل هذا الاحتمال له في التأويل الأمني الإسرائيلي عناصر سلبية وخطيرة أهمها: الشكوك الكبرى في ضمان الأمان للحدود الشمالية ومصير «جيش لبنان الجنوبي» ناهيك عن الخسارة السياسية الصافية إذا ما تمّ الانسحاب بدون إلزام لبنان بشروط الالتزام بمفاوضات تؤدي إلى قيام ترتيب أمني وسياسي في إطار السلام في المنطقة.

السادس: وهو خيار توسيع «الحزام الأمني». وهذا الخيار يعني المبادرة إلى اجتياح جديد يؤمن إبعاد قوات المقاومة إلى خط يقع خلف مسافة ٤٢ كيلومتراً. وهو خط يقع غرباً وجنوباً من صيدا، صعوداً من هناك نحو الشمال والشرق مروراً بجزين ومشغرة. إن

هذا الاحتمال بدوره ينطوي أيضاً على مخاوف ومحاذير أهمها: عدم تهيؤ الظروف الداخلية الإسرائيلية لمثل هذا الاجتياح في وقت تعاني فيه حكومة بنيامين نتنياهو مأزق العزلة وغياب «الإجماع القومي» فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية، ناهيك عن الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها ميدانياً القوات المهاجمة.

السابع: ويضعه الخبراء تحت عنوان «سوريا أولاً ولبنان بعد ذلك» إلا أنهم يربطونه بواقع العقدة الكبرى في المفاوضات مع سوريا حول مصير الجولان في الشكل الذي تطالب به سوريا. وهذا أمر يدخل في نطاق الاستراتيجيات بالغة التعقيد والتي تحتاج إلى وقت.

أما **الثامن والأخير:** فهو القيام بعملية عسكرية واسعة النطاق في لبنان على غرار غزو العام ١٩٨٢. إلا أن هذا الخيار ـ حسب الخبراء الإسرائيليين ـ قد سبق اختياره مرات عديدة، ابتداءً من عملية الليطاني (التي كانت حينها لا تزال تسمّى حرباً ضد القوات الفلسطينية عام ١٩٧٨) مروراً بعملية «سلام الجليل» عام ١٩٨٢ ثم عملية «تصفية الحسابات» عام ١٩٩٣ وصولاً إلى عملية «عناقيد الغضب» عام ١٩٩٦. إن هذا الاحتمال هو احتمال صعب وقد يجرُّ إلى ما لا يحسب له حساب. وفي اعتقاد الإسرائيليين أن التاريخ أثبت أن ما من شيء في لبنان سهلٌ، وأن كل الخيارات ستبقى محفوفة بمخاطر جمّة.

الخيارات الإسرائيلية، وبحسب اعتراف الإسرائيليين أنفسهم لن تكون سهلة على الإطلاق. إلى درجة حَدَتْ العقيد في الاحتياط جاك نيريا[١٣] على التصريح العلني بالقول «ليس لبقاء الجيش

الإسرائيلي في المنطقة الأمنية أي فائدة أو قيمة إضافية (...) إن سبب بقائنا في هذه المنطقة هو خوف الإسرائيليين من الحلول البديلة، حيث الجمود الفكري حول هذا الموضوع لا زال مستمراً منذ عشر سنين (...) لقد نجحت حكومات إسرائيل بتحويل «حزب الله» إلى رأس حربة في النضال اللبناني وإلى الجهة الأكثر تعبيراً عن الشوق للاستقلال عبر القيام (بعمليات نوعية) ضد الجيش الإسرائيلي»[١٤].

لقد كان واضحاً في ظلّ المعطيت التي تظهرها تعقيدات الأمن الإسرائيلي في لبنان، أن قيادة الاحتلال ستكون مضطرة إلى اعتماد الأنساق التقليدية في التعامل مع الواقع القائم في جنوب لبنان. وتحديداً من خلال العمل على محورين اثنين تحاول إيجاد التكامل والتطابق بينهما وهما:

أولاً: الاستمرار في ما يسمّونه بـ «الضربات الوقائية» عبر جعل جنوب لبنان والبقاع الغربي «جيوبوليتيكا أمنية» من دون أن تبلغ العمليات الحربية المستوى الذي يخرق المعادلة الدقيقة.

ثانياً: إبقاء «خطوط التفاهم» السياسي والدبلوماسي مفتوحة على الوضعين الإقليمي والدولي وعلى قنوات الأمم المتحدة. مع الحرص على عدم تبديد ورقة تفاهم نيسان ١٩٩٦ بما لها من «حسنات» لجهة تجنيب مستوطنات الجليل الضربات الصاروخية للمقاومة.

أخذت صورة الجبهة المفتوحة في الجنوب بين المقاومة وقوات الاحتلال تنطوي على «توازن قوة» عبّرت عنه التزامات الأطراف جميعاً بالسقف الذي حدَّدته ورقة تفاهم نيسان. إلا أن هذا لم يكن

يعني أن مثل هذا «التوازن» سيدوم. وهو رهنٌ بمسارات التفاوض الإقليمي من جهة وبحاجة القيادة الإسرائيلية العليا إلى حرب محدودة من شأنها إطاحة «ستاتيكو» المعادلة القائمة. وكذلك وبالدرجة الأولى، بحرب الاستنزاف التي ستبلغ ذروتها مع نهاية التسعينيات.

إحالات ومراجع:

(١) الجنرال يعقوب مسدائي، **يديعوت أحرونوت** ١٩٨٥/٥/٣١.

(٢) **عال هشمار**، ١٩٨٥/٦/٥.

(٣) **هآرتس**، الأربعاء ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٩٧.

(٤) **الصحف الإسرائيلية**، ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧.

(٥) **هآرتس**، ١٩٩٧/٩/٧.

(٦) **الصحف الإسرائيلية** ١٩٩٧/٩/٧.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) أمنون شاحاك، **القناة التلفزيونية الأولى**، ١٩٩٧/١/١.

(٩) يوسي ميلمان، **هآرتس** ١٩٩٧/٩/٨.

(١٠) أوري هايتنر، الطريق الآخر، **هآرتس** ١٩٩٧/٩/٨.

(١١) أوري هايتنر، المصدر نفسه.

(١٢) مقالة مشتركة لـ «يوسي ليفي ودانئيل دور»، **معاريف** ١٩٩٧/٢/١٠.

(١٣) جاك نيريا مستشار سابق لرئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، كما شغل مناصب رفيعة المستوى في سلاح الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي بينها رئيس شعبة لبنان في الجهاز المذكور.

(١٤) عاموس هرئيل، ما فائدة الاحتفاظ بالمنطقة الأمنية، **هآرتس** ١٩٩٦/٧/٢.

الفصل الثالث

٨ عروض لمفارقة جغرافيا الموت

في الأول من نيسان (أبريل) ١٩٩٨ عرضت الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها عامذاك بنيامين نتنياهو على لبنان الانسحاب من أراضيه على قاعدة القبول بتنفيذ القرار ٤٢٥. لكن قبل هذا العرض كان مضى زمن طويل نسبياً حفل بجملة من العروض الإسرائيلية للانسحاب من جغرافيا الموت البطيء في جنوب لبنان.

هنا ثمانية عروض جرت على فترات تاريخية بدأت وقائعها بعد الغزو الإسرائيلي للبنان صيف العام ١٩٨٢.

العرض الأول: في العام ١٩٨٣ تقدّمت إسرائيل رسمياً بمشروع أفكار خلاصتها الآتي: ننسحب من الجنوب والبقاع الغربي إذا أبرم لبنان معنا اتفاق سلام. وقد رفض لبنان يومها هذا العرض من منطلق:

أ ـ أن لبنان لا يوقّع اتفاق سلام إلا في إطار الحل الشامل.

ب ـ أن القرار ٤٢٥ لا يتحدث عن اتفاق سلام. إنه يقول بـ «الانسحاب على الفور».

العرض الثاني: في المقدمات التي سبقت اتفاق ١٧ أيار الشهير في العام ١٩٨٣ أيضاً، أرسل رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت مناحيم بيغن إلى وزير الخارجية الأميركي جورج شولتس خطاباً ضمنه ربط الانسحاب الإسرائيلي بالانسحاب المتزامن مع سوريا. لكن هذا الاتفاق لم يدخل نطاق التنفيذ وجرى إلغاؤه بعد وقت قصير.

العرض الثالث: هذا العرض الإسرائيلي، كان محصوراً بـ «الترتيبات الأمنية» حيث جرت محادثات في الناقورة، في العام ١٩٨٤ وكان رئيس الوفد اللبناني العميد في الجيش اللبناني محمد الحاج. عقدت ٢٣ جولة من دون أن تسفر عن أي نتيجة، لأن لبنان أراد هذه المحادثات آنذاك في إطار «اتفاقية الهدنة» في حين أرادت إسرائيل التعامل معها على نحو يتجاوز جوهر القرارين ٤٢٥ و٤٢٦.

العرض الرابع: إلى ما قبل السنوات الثلاث الأولى من التسعينيات، شهدت السياسات الإسرائيلية تجاه لبنان، ما يشبه العزوف عن القيام بمبادرات أو عروض علنية للانسحاب المشروط من المناطق اللبنانية المحتلة. إلا أن هذا العزوف لم يخفِ الاحتقان الذي كان يأخذ بناصية المجتمع السياسي ـ الأمني في إسرائيل باتجاه البحث الجاد للعثور على مخارج سريعة لتجنب المزيد من الاستنزاف التي يتعرّض إليها جيش الاحتلال الإسرائيلي وعملاؤه في جيش لبنان الجنوبي. وفي الوقت نفسه لم يكن المشهد السياسي الناجم عن الجبهة المفتوحة في جنوب لبنان أقل احتقاناً. فالمطالبة اللبنانية بالانسحاب

الإسرائيلي على أساس قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ وملحقاته تضاعفت إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية التي أخذت في التبلور أكثر مع انخراط لبنان في مؤتمر مدريد للسلام.

مع ذلك آثرت إسرائيل أولوية الخيار العسكري وكانت عملية «تصفية الحسابات» في تموز (يوليو) ١٩٩٣، لتقدم حكومة إسحق رابين بعدها مباشرة مشروعاً يقوم على اختبار قدرة الجيش على حفظ الأمن في الجنوب مدة ستة أشهر، ثم ينسحب الجيش الإسرائيلي في غضون ثلاثة أشهر، وبعدها يتم توقيع اتفاقية سلام مع لبنان.

العرض الخامس: بعد ثلاث سنوات من مشروع رابين فجّرت حكومة سلفه شمعون بيريز حرب «عناقيد الغضب» في نيسان (أبريل) ١٩٩٦. ثم طرحت مشروعاً مماثلاً تجنبت فيه المطالبة بعقد معاهدة سلام، لكنها أبقت على الشروط الأخرى، وفي مقدمها إزالة تهديد «الإرهاب» وتفكيك البنية العسكرية «لحزب الله» وسائر ما يسمى «المنظمات الإرهابية» وضمان سلامة «جيش لبنان الجنوبي» المتعامل معها، على أن يتمّ كل ذلك بموافقة ورعاية ودعم سوريا. وكان هدف بيريز من هذا الشرط الأخير إدخال سوريا في ترتيبات أمنية مباشرة في جنوب لبنان تمهِّد لمفاوضات سياسية وأمنية مباشرة على المسار السوري ـ الإسرائيلي.

العرض السادس: لم يقفل مجيء الليكود إلى السلطة في العام ١٩٩٦ الباب أمام العروض الإسرائيلية للانسحاب المشروط. بل على العكس فقد كانت بداية عهد رئيس الوزراء الجديد بنيامين

نتنياهو زاخرة بالمبادرات. فانهالت على لبنان عروض شفهية وردت في تصريحات ومواقف إعلامية لمسؤولين في الحكومة الإسرائيلية من مثل مشروع «لبنان أولاً» إلى «الجنوب أولاً» إلى «جزين أولاً» وصولاً إلى العروض الأخيرة التي شهدها عاما ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨. وكأسلافه اللدودين من زعماء «حكومات العمل» طالب نتنياهو بالقضاء على «حزب الله» وتجريده من السلاح، واستيعاب جنود «جيش لبنان الجنوبي» في المؤسسة العسكرية اللبنانية الشرعية، على أن تعهد لهذا «الجيش» في إطار الجيش النظامي مهمة أمنية في الجنوب. غير أن نتنياهو حرص على عدم تضمين مشروعه «معاهدة سلام» مع لبنان، واكتفى بأن تضمن سوريا الترتيبات الأمنية المقترحة على الحدود اللبنانية الدولية.

العرض السابع: وهو ما أطلق عليه «مشروع شارون» (وزير البنى التحتية في حكومة نتنياهو). ويقوم هذا المشروع على اقتراح الانسحاب من لبنان من جانب واحد وعلى مراحل، شرط أن تأخذ الحكومة اللبنانية على عاتقها مسؤولية ملء الفراغ الناجم بعد أي انسحاب. وفي حال لم تتمكن حكومة لبنان من ضبط الأمن على الحدود تطلق يد الجيش الإسرائيلي في الرد بقوة تدميرية لمواقع المقاومة، ويترافق ذلك مع تدمير البنية التحتية المدنية وضرب وحدات الجيش السوري المنتشرة في لبنان.

١٩٩٨: تحوّل نوعي في مشاريع الانسحاب

لم يكن العام ١٩٩٨ عاماً أمنياً وعسكرياً فحسب. ففي مستهله

نقلت حكومة بنيامين نتنياهو عروضها للانسحاب إلى طور نوعي غير مسبوق. ففي الأول من نيسان (أبريل) من ذلك العام، أعلنت إسرائيل تبنيها الرسمي للقرار الدولي رقم ٤٢٥ ليكون أساساً للتفاوض مع لبنان حول الانسحاب من أراضيه. وكان اجتماع المجلس الوزاري المصغَّر خَلُصَ إلى بيان من خمس نقاط هي:

١ ـ تقبل الحكومة بالقرار رقم ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، بحيث ينسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ترتيبات أمنية مناسبة، وبحيث يمكن للحكومة اللبنانية بسط سيطرتها الفعلية على جنوب لبنان وتحمّل مسؤولية ضمان عدم إمكان استخدام هذه الأراضي قاعدة لنشاطات إرهابية ضدد إسرائيل.

٢ ـ تعرب الحكومة عن تقديرها للجنود الإسرائيليين وقادتهم الذين قاتلوا للدفاع عن سكان شمال إسرائيل. وسيواصل نشاطاته ضد التهديدات الإرهابية في «الحزام الأمني» حتى تنفيذ الترتيبات الأمنية الضرورية.

٣ ـ تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى البدء بمفاوضات على أساس القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي لبسط سيطرتها على الأراضي التي يسيطر عليها حالياً الجيش الإسرائيلي، ومنع نشاطات إرهابية ضد الحدود الشمالية لإسرائيل تنطلق من أراضيها.

٤ ـ تعتبر إسرائيل أن أمن وسلامة سكان «الحزام الأمني» في جنوب لبنان وجنود لبنان الجنوبي يشكّلان جزءاً لا يتجزأ من تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي ومن أي ترتيبات أخرى يتم

التوصل إليها لإحلال الأمن على حدودنا مع لبنان.

٥ ــ ستواصل إسرائيل جهودها للتوصل إلى اتفاقيات سلام مع جيرانها[1].

«أنان» ومشروع النقاط الخمس

قبل إعلان المشروع الحكومي الإسرائيلي المشار إليه بأقل من أسبوعين، حمل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان صيغة لتسوية الوضع في جنوب لبنان وعرضها على الأطراف المعنية في القاهرة وبيروت وتل أبيب. وتضمنت هذه الصيغة التي لم يشأ أنان وصفها بالمشروع، خمس نقاط بدت وكأنها تمهِّد الأجواء للمشروع الإسرائيلي. وهذه النقاط هي:

أولاً: موافقة إسرائيلية صريحة على القرار ٤٢٥.

ثانياً: انتشار فوري للجيش اللبناني في أي منطقة تنسحب منها القوات الإسرائيلية.

ثالثاً: استمرار تفاهم نيسان.

رابعاً: البحث في توسيع رقعة انتشار القوة الدولية في جنوب لبنان وتمديد مدة انتدابها.

خامساً: تحريك المفاوضات في اتجاه اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا وإسرائيل ولبنان.

رأى كثيرون إلى «أفكار» الأمين العام للأمم المتحدة باعتبارها مسعى أولياً لاختبار نيّات الأطراف المعنية. لكن لم يغب عن بال هؤلاء، لا سيما من هم في بيروت ودمشق، أن من غير الجائز النظر إلى مسعى

أنان على أنه مجرد محاولة معزولة عن المساعي الأميركية والإسرائيلية في هذا المجال. وإن سبق لوزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي أن طرح مبادرة سوف تتحول مع بداية العام ١٩٩٨ إلى مشروع إسرائيلي رسمي وجَّهه مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة دوري غولد إلى كوفي أنان في رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٨/١/٢٧. تتبنّى هذه الرسالة مواقف وأفكار وزير الدفاع وشروطه للانسحاب من الجنوب.

ما قبل مشروع موردخاي

لم يستقر الرأي الرسمي الإسرائيلي على مبادرة وزير الدفاع إسحاق موردخاي إلا بعد جدال عسير بين أصحاب المشاريع المتداولة أو المعروضة للنقاش في المجتمع السياسي في إسرائيل. فبعد تصريحات صحافية تعكس مواقف قوى إسرائيلية كثيرة من موضوع الانسحاب من الجنوب انحصر التداول في ثلاثة مشاريع: مشروع موردخاي ــ مشروع آرييل شارون ــ ومشروع يوسي بيلين (حزب العمل).

وإذ أشرنا فيما سبق للأفكار المعبِّرة عن مشروع شارون، تجدر الإشارة إلى أن مشروع بيلين، يقترح إنشاء نظام دفاع متطور في الجانب الإسرائيلي من الحدود مع لبنان، وتصفية العلاقة بـ «جيش لبنان الجنوبي» (دفع تعويضات مالية، وتأمين الإقامة بإسرائيل وأوروبا في بعض الحالات) ــ صدور قرار عن مجلس الأمن بزيادة قوات الأمم المتحدة ــ انتشار الجيش اللبناني على الحدود بالتنسيق مع القوة الدولية ــ امتناع «حزب الله» عن العمل في مناطق انتشار الجيش

اللبناني ـ التزام الحكومة اللبنانية تطبيق اتفاق الهدنة لسنة ١٩٤٩ ـ انسحاب القوات الإسرائيلية في أقصر وقت ممكن ـ تحذير أميركي وأوروبي وياباني لسوريا بمعاملتها كدولة منبوذة (مثل إيران والعراق وليبيا) إذا عرقلت الانسحاب ـ إعلان إسرائيل الرد على أية أعمال عنف على النحو الذي تراه ملائماً وفاعلاً»[٢].

لقد كان وزير الدفاع الإسرائيلي أول من بادر إلى طرح مشروع للانسحاب على أساس الاعتراف بتطبيق القرار ٤٢٥. وبحسب عدد من المعلقين على المبادرة فإن ما تقدم به الجنرال إسحق موردخاي إنما هو ترجمة لسياسة إسرائيلية مدروسة بعناية وجاءت كخلاصة مكثّفة للمشاريع الرسمية وشبه الرسمية السابقة.

ولعل إدخال مبدأ القبول بالقرار ٤٢٥ كأساس لإنجاز الانسحاب هو محاولة لمنح المشروع الإسرائيلي جاذبية سياسية على المستويين الإقليمي والدولي. بل هو مشروع سعى الإسرائيليون من خلاله إلى وضع لبنان أمام استحقاق سياسي كبير ظل طوال عشرين عاماً يعتبره مهمة وطنية واستراتيجية.

انصبَّ اعتقاد الملاحظين الإسرائيليين على أنها المرة الأولى التي يُعطى فيها تفسير واضح للقرار الدولي من جانب القيادة الإسرائيلية. وهو التفسير الذي أعدّه المستشار القانوني لوزير الدفاع آلان بيكر على الشكل الآتي:

ـ القرار ٤٢٥ لم يكن قراراً سلبياً بل إيجابياً لأنه يتضمن إمكان تحقيق كل شيء ما عدا اتفاق سلام.

ـ الحدود الدولية تعني حدوداً بين دولتين، لكن الموجود بين إسرائيل

ولبنان هو خطوط هدنة منذ العام ١٩٤٩.

ـ القرار ٤٢٥ هو بمثابة إجراءات متكاملة: انسحاب وبسط الحكومة اللبنانية سلطتها، أي عملياً إقامة الحدود المشتركة. وهذا كله يقود في النهاية إلى السلام.

ـ رفض الرأي اللبناني القائل «بأننا يجب أن ننسحب وهذا كل ما في الأمر».

ـ في العام ١٩٩١ قدّمت الحكومة الإسرائيلية إلى اللبنانيين مشروعاً كاملاً للسلام فأعادوه إلينا ورفضوا تسلّمه[٣].

لكن خلاصة المبادرة التي تقدم بها الجنرال إسحق موردخاي لا تختلف في جوهرها، في شيء، عما سبق وتبنته المراجع الإسرائيلية العليا كصيغة للانسحاب المشروط من لبنان. ففي مقابلة مع صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية يبيّن موردخاي «أن وجودنا في لبنان مرتبط بهدف واحد هو أمن إسرائيل، ونحن لسنا راغبين بهذا الوضع ولا نريد سقوط كل هذه الضحايا، لكننا هناك منذ العام ١٩٧٨، وقد درسنا القرار ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة وعرضناه على خبراء قانونيين. ويشير القرار بوضوح إلى أنه يتعينَّ على الحكومة اللبنانية إحكام سيطرتها على حدودها، والحفاظ على القانون والنظام، وضمان الأمن في إطار انسحاب إسرائيلي. وخلصت إلى أنه يتعينَّ علينا احترام القرار ٤٢٥ مع مطالبة الحكومة اللبنانية بالمثل»[٤].

تماماً مثلما فعل سواه من الإسرائيليين، يذهب موردخاي إلى اعتماد تفسير البند الثامن الذي ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم، والذي ألحق بالقرار ٤٢٥، على أنه يتضمن إجراء

ترتيبات أمنية بين لبنان وإسرائيل. في هذا الإطار يرى الأمين العام السابق لوزراء الخارجية اللبنانية السفير فؤاد الترك أن أهم ما في تقرير فالدهايم هو البند الثامن الذي ينطوي على ما يلي: «بهدف تسهيل مهمة القوة الدولية (اليونيفيل) خصوصاً في ما يتعلق بإجراءات التعجيل في انسحاب القوات الإسرائيلية، وما يرتبط بها، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن».

يؤكد الترك أن هذا البند لا يتكلم عن ترتيبات أمنية إنما عن ترتيبات فقط. ولا عن ترتيبات بين لبنان وإسرائيل، بل عن ترتيبات مع لبنان وإسرائيل. وهناك فارق كبير بين الـ «بين» والـ «مع» بما يؤكد حتماً وجود طرف ثالث هو الأمم المتحدة التي يفترض بها أن تتولى هذه المهمة مع كل طرف على حدة(٥).

ومهما يكن من أمر، فإن الهبوط السريع لحرارة الحملة الدبلوماسية الإسرائيلية تفصح عن وظيفتها المحدودة. وبالتالي فهي كانت تعكس الحاجة التكتيكية للحكومة الإسرائيلية، أكثر مما تعبّر عن حقيقة الاستراتيجية التي لم تكفّ يوماً عن التعامل مع الحقل اللبناني إلا بصفة كونه مجالاً لاختباراتها الأمنية والسياسية. لذلك يقدِّر المراقبون أن الحملة الدبلوماسية التي أطلقتها الحكومة الإسرائيلية بالدعوة إلى تنفيذ القرار ٤٢٥ تعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

١ ـ الاستجابة للضغوط الداخلية التي لا ترى فائدة من البقاء في لبنان وتكبد خسائر حرب الاستنزاف التي نجحت «المقاومة الإسلامية» في فرضها على الجيش الإسرائيلي، ضمن قواعد اللعبة

المحددة في تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦.

٢ ـ صرف الأنظار عن تعثر المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وممارسة السياسة الإسرائيلية «التقليدية» في اللعب وتعدد المسارات، وفك عزلة حكومة نتنياهو على الصعيد العالمي نتيجة تحميلها مسؤولية تجميد العملية السلمية.

٣ ـ انتزاع ورقة المقاومة من يد سوريا وإحكام محاصرتها عبر التحالف مع تركيا، والعلاقات الوثيقة بحكومة الأردن، والانقسام اللبناني بشأن دورها في لبنان، وفي وقت يتراجع التضامن العربي إلى أدنى درجاته(٦).

وبلا ريب، فإن هذه العوامل التي حكمت السلوك الإسرائيلي في عرض مبادراته، وخصوصاً مبادرة موردخاي التي حظيت بإجماع الحكومة، سوف تعيد إنتاج نفسها من جديد وفي مناحي وأشكال أخرى كلما ستجد القيادة الإسرائيلية أن مصلحتها الظرفية والتكتيكية تقضي ذلك.

إحالات ومراجع:

(١) **«رويترز»، أ ف ب، «الوكالات»** ١٩٩٨/٤/١.

(٢) محمود سويد، الجنوب اللبناني في خمسين عاماً، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٣٥، صيف ١٩٥٨. انظر أيضاً الترجمة العربية للنص الكامل لمشروع بيلين في صحيفة **«النهار»** البيروتية بتاريخ ٢٧ و٢٨ و٢٩ أيار (مايو) ١٩٩٨.

(٣) راجع مجلة **«الوطن العربي»**، باريس، العدد ١٠٩٥، الجمعة ١٩٩٨/٢/٢٧.

(٤) **«السفير»** ١٩٩٨/٣/٢.

(٥) **«السفير»** ١٩٩٨/٤/١١.

(٦) **محمود سويد**، الجنوب اللبناني في خمسين عاماً، مصدر سبق ذكره.

الفصل الرابع

الجدار في آخره

تحولات الاستراتيجية الإسرائيلية ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠

سعينا في هذا الفصل إلى مقاربة التحولات التي طرأت على الاستراتيجية الإسرائيلية في لبنان ضمن الفترة الممتدة من ١٩٩٣، وهي السنة التي شهدت صيفاً مدوياً في ما عُرِف بـ «حرب تصفية الحسابات»، مروراً بالعام ١٩٩٦ الذي شهد هو الآخر ربيعاً أكثر عنفاً وتدميراً بالحرب التي شنتها إسرائيل وعرفت بـ «عناقيد الغضب» وصولاً إلى السجال الذي احتدم حتى الشهور الأولى من العام ٢٠٠٠ داخل المجتمع الإسرائيلي الذي تمحور حول وجوب البحث عن سبيل مناسب لمغادرة جغرافية الموت في جنوب لبنان، فإلى الانسحاب المدوي في الرابع والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠.

لم تكن حصيلة التسعينيات في جنوب لبنان سعيدة بالنسبة إلى إسرائيل. فلا حرب «تصفية الحساب» في تموز/يوليو ١٩٩٣ ولا

حرب «عناقيد الغضب» في نيسان (أبريل) ١٩٩٦ أفسحتا في المجال لإدخال لبنان في سلام سياسي معها وعلى طريقتها... ولا تيسر لاستراتيجية الأمن الإسرائيلية المتحركة أن تعثر على مخرج ناجز ومريح يمكّن جيش الاحتلال من الحفاظ على خرائط انتشاره بالحد الأدنى من الأكلاف والخسائر. الذي حصل هو استغراق بعيد في دوامة الاحتلال، مع ما استتبع ذلك من إدامة لحروب الاستنزاف، ومن تواصل لحركة المقاومة بفاعلية ملحوظة.

في حربي تموز/يوليو ١٩٩٣ ونيسان/أبريل ١٩٩٦، سعت العسكرية الإسرائيلية للخروج من انضغاط مجال المناورة، لكنها لم تفلح. فقد استمرت حرب الاستنزاف، وبلغ الانقسام في الرأي العام الإسرائيلي درجة باتت تتهدد الإجماع القومي الذي يعد من الثوابت العليا للدولة العبرية منذ نشوئها. ثم عاد السجال لينطلق من المعادلة التي بدت فيها دواعي الانسحاب ومغادرة لبنان مساوية لدواعي البقاء واستمرار الاحتلال.

لقد ظهر الخط الإسرائيلي في التعاطي مع لبنان على صورة متتالية هندسية مركبة الاتجاهات. وهو غالباً ما حدا بالخبراء إلى توكيد الحقيقة الاستراتيجية الآتية: لقد أصبح جنوب لبنان مبعث حيرة بالنسبة إلى القيادة الإسرائيلية، وسيزداد الأمر حدة وكثافة كلما مرّ الوقت على حرب الاستنزاف أو ندرت الفرص للوصول إلى مخارج أمنية وسياسية وعسكرية توفر لإسرائيل القدرة على فرض التنازلات التي تريدها في مقابل الخروج من الأراضي اللبنانية المحتلة.

سبق وعبّر الخط الإسرائيلي عن نفسه بالإكثار من مشاريع وخطط

الانسحاب، إلا أن واحداً منها لم يفارق الغاية الأصلية التي حملت فريقاً واسعاً من الجنرالات والمسؤولين على الاجتهاد في تقديم النموذج الانسحابي الأقل إيلاماً وتكلفة. وبدا هذا واضحاً في الشبكة الواسعة المتحركة من المواقف الداعية إلى الانسحاب من طرف واحد، والتي ظهرت على قوتها واتساعها منذ اليوم الأول لولاية رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك.

إلا أن الجدل الإسرائيلي حول لبنان لم يستقر على رؤية موحّدة وواضحة على امتداد الفترة التي انقضت على وجود باراك في السلطة. كل الذي حصل، هو توسع مجال المناقشة لأطروحة الانسحاب. حيث أظهر الزعيم الإسرائيلي الجديد قدرة أكبر على صوغ خطاب ممتلىء بالغموض، ومكتظ بلفظية سياسية غايتها ستر الآثار المترتبة على استحالة أخذ قرار حاسم بالانسحاب في ظروف غير مناسبة ووقت غير ملائم. كما لو أن الإحساس بـ «انفلات» عنصر الزمن من دائرة السيطرة أخذ يتحول إلى ظاهرة مؤثرة تعبّر عن نفسها بالطرائق المتعددة التي تدار فيها لعبة الاحتلال في جنوب لبنان.

ويمكن القول أن خطاب الانسحاب الذي بلغ ذروته في أواخر عام ١٩٩٩ ومستهل عام ٢٠٠٠ ينطوي في حقيقته على غاية سياسية تقتضيها لعبة تمديد الزمن مع أن ضرورات الانسحاب وموجباته راحت تحفر مجراها الفعلي في مركز القرار الإسرائيلي. ومع أن موجبات الانسحاب ستكون حتمية في نهاية المطاف، إلاّ أن هذه الضرورة ظلت خاضعة أيضاً لأحكام اللعبة الإسرائيلية التي ظل

منطقها الداخلي يمسك بثوابت لا جدال فيها وهي عدم مغادرة لبنان من دون ثمن. وتلك هي عينها ثوابت الإجماع الإسرائيلي التي احتفظت بها حكومات العمل والليكود، وهي ظلت محفوظة في الحكومات الإسرائيلية التالية. أما الرأي الذي ظل متفقاً عليه على قاعدة الإجماع ـ وذلك طيلة الشهور التي سبقت المغادرة الكبرى لقوات الاحتلال ـ فهو أنه من غير الوارد قيام الجيش الإسرائيلي بانسحاب أحادي الجانب من دون الحصول مسبقاً على ترتيبات سياسية مع لبنان. وأنّ انسحاب القوات الإسرائيلية حتى الحدود الدولية يمكن أن يضع خليج حيفا في مرمى كاتيوشا «حزب الله» كما سبق وصرّح آنذاك رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، قبل مغادرته السلطة بأسابيع.

من «تصفية الحسابات» إلى «عناقيد الغضب»

خلَت الفترة التي أعقبت غزو لبنان صيف ١٩٨٢، من أي فسحة زمنية لاستراحة المحارب كما أريد لها إسرائيلياً. فقد انتقلت الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى طور جديد من المواجهة بين المقاومة وقوات الاحتلال. وعاد الجنوب والبقاع الغربي إلى أحواله المعهودة: جغرافيا سياسية، أمنية، مفتوحة على المؤثرات المحلية والإقليمية والدولية. وظلّت هذه الجغرافيا، حتى السنوات الأولى من التسعينيات محكومة بمعادلة أمنية اقتصرت المواجهات فيها على حروب استنزاف محدودة.

طوال هذه الفترة بقيت المعادلة الأمنية على حالها، حرب عصابات

من جانب المقاومة، و«ضربات وقائية» واسعة نسبياً من جانب إسرائيل. إلاّ أن نظاماً أمنياً يرسي أسساً واضحة لقواعد اللعبة من خلال اتفاقات أمنية جزئية لم يكن قائماً.

وكان هذا بديهياً، حيث أخذت إسرائيل تراقب التحولات الهائلة في قواعد اللعبة الدولية التي اتضحت ملامحها في مستهل التسعينيات بنهاية مدوية للحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

وكانت سياسة «الضربات الوقائية» المحدودة في الجنوب ترجمة متحركة لواحدة من أبرز ثوابت استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي في لبنان. إلا أن حركة التصعيد بقيت مضبوطة ضمن عمليات عدوانية لم ترقَ إلى الاجتياح الميداني بفعل استمرار التوازن السياسي ـ الأمني الذي أفرزته «تفاهمات تموز/يوليو ١٩٩٣ ثم تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦» حيث استطاعت المقاومة أن تفرض نوعاً من التهديد الميداني للمستوطنات الصهيونية في شمال فلسطين. ومع هذا فإنّ المعادلة التي أنشأتها التفاهمات ظلّت عرضة للانهيار. فتفاهم نيسان/أبريل بحكم طبيعته الموقوتة، واقتصاره فقط على الجانب الأمني المتعلّق بعدم تعريض السكان المدنيين لقصف المدافع والصواريخ، يشبه إلى حد بعيد ما آلت إليه نتائج حرب الأيام السبعة، أو ما سمي «بعملية تصفية الحساب» (٢٥ ـ ٣١/٧/١٩٩٣)[1].

غير أن ما سمي «تفاهمات» ما بعد حرب تموز/يوليو ١٩٩٣ سرعان ما فتح على تأويلات وتفسيرات ومواقف متناقضة. ففي الجانب الإسرائيلي، لم تفلح النتائج التي تم التوصّل إليها في إقناع جزء وازن

من قوى الضغط السياسية والمدنية. وذهب يسرائيل هارئيل، أحد زعماء المستوطنين، إلى أن النتائج السياسية لاتفاق التفاهمات ضحلة ومخيبة للآمال. وتساءل: لماذا لا يسري ما تحقق لسكان المطلة وكريات شمونة على مرجعيون والقليعة (في منطقة الحزام الأمني)[٢]. بينما دافع المعلّق العسكري البارز، زئيف شيف، عن موقف رابين، شارحاً خلفيات قرار العملية والتفاهمات التي أسفرت عنها[٣]. ولكي يمنح قرارات حكومته أبعاداً إضافية من المشروعية بهدف وقف حملات معارضيه، بيّن رابين في تصريح أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست يوم الأول من آب/أغسطس ١٩٩٣ أن التفاهم الذي أتاح وقف إطلاق النار أوجد قواعد لحوار مع سوريا ولبنان، وأشاد باحترام سوريا لالتزاماتها سواء كانت شفهية أم مكتوبة[٤].

القيادة السورية حرصت على وضع «تفاهمات» ما بعد حرب تموز ضمن حدود المهمة المعطاة لها. وحتى لا تأخذ المبالغة الإسرائيلي مداها في إعطاء هذه التفاهمات» أحجاماً غير صحيحة، نقلت أوساط صحافية في بيروت عن الرئيس حافظ الأسد قوله أن «الاتفاق محدد جداً ومحدود جداً: يتوقف العدوان الإسرائيلي فتتوقف صواريخ الكاتيوشا. آخذاً في الحسبان أن الكاتيوشا استخدمت للرد، ولم تكن هي السبب بل الذريعة، ولقد حاول الإسرائيليون أن يوهموا العالم والجنود الذين قتلوا قبل ذلك بأيام أنهم إنما قتلوا في مواجهات شنها المقاومون، ولس بصواريخ الكاتيوشا، وفوق الأرض اللبنانية وليس داخل الكيان الصهيوني».[٥]

ولقد بات معلوماً أن الاتفاق الذي أطلق عليه اسم «تفاهم» وتم بوساطة أميركية كان بدء تنفيذه مساء ١٩٩٣/٧/٣١ ويقضي «بوقف إطلاق الكاتيوشا على شمال إسرائيل» في مقابل تعهدها بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين، وهو اتفاق سارع حزب الله إلى التقليل من أهمية التزامه به، إذ سبق له أن أعلن أكثر من مرة أنه لا يحبّذ سياسة قصف الكاتيوشا، وأنه لم يلجأ إليها إلا رداً على الأسلوب الإسرائيلي بقصف القرى والمدنيين عقب أية عملية ينفذها رجال المقاومة.

مع اتفاق (تفاهم) تموز حلّت معادلة أمنية عسكرية وسياسية ستؤسس على ما يبدو، لقواعد جديدة اللعبة المفتوحة على الجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية. وإذا كان الجانبان اللبناني (حكومة ـ مقاومة) والسوري، قد أظهرا القيمة الأمنية المحدودة والمحددة لاتفاق تموز، فإن الجانب الإسرائيلي بقي على خطابه الملتبس حيال الاتفاق، قاصداً جعله نافذة، لمفاوضات متعددة الأطراف مع لبنان وسوريا في إطار مفاوضات مدريد للسلام في المنطقة.

لكن المعلّق في صحيفة «عال همشمار» الإسرائيلية يوآف كسبي سيحدِّد «القواعد الجديدة للعبة» في لبنان بقوله: «إن المعارك التي ستدور منذ الآن، داخل منطقة الحزام الأمني ستكون معارك مشروعة، يمكن استخدام كل الوسائل والأساليب فيها، باستثناء القصف بصواريخ الكاتيوشا نحو المستوطنات الشمالية، كذلك سيكون من حق الجيش الإسرائيلي الرد في أي مكان، حتى خارج حدود «منطقة الحزام الأمني».

وهكذا، وبعد أقل من شهر واحد على الاتفاق أخذت المواجهات العسكرية تستعر وفقاً لقواعد اللعبة الجديدة. ففي الأول من آب (أغسطس) استأنفت المقاومة أعمالها ـ كالمعتاد ـ من دون كاتيوشا. واستأنفت إسرائيل غاراتها على قواعد المقاومة. وقد أصبح في إمكان وزير الخارجية الأميركي آنذاك وارن كريستوفر أن يبدأ جولته في المنطقة سعياً وراء تذليل الصعاب التي تعترض طريق السلام، شاهراً التهديد بأن ما جرى في الجنوب اللبناني يجب «أن يشكل تحذيراً لما يمكن أن يحدث في المنطقة إذا فشلت عملية السلام. وقد أتاحت الدبلوماسية الأميركية لإسرائيل الوقت الكافي لممارسة ضغطها، وتحقيق أفضل ما تستطيع من نتائج، على ألا تؤدي هذه الضغوط إلى تخريب مفاوضات السلام، وهو أمر تحرص القيادة الإسرائيلية عليه في أي حال»[٦].

لكن على الرغم من الرعاية والدعم الأميركيين للحكومة العمالية فقد واجه رئيسها إسحق رابين انقساماً في المجتمع السياسي وبخاصة من جانب زعيم الليكود بنيامين نتنياهو (سيصبح فيما بعد رئيساً للحكومة بعد انتخابات ١٩٩٦). فإلى الدعوة التي وجهها رئيس حركة «تسومت» اليمينية رفائيل إيتان لتوسيع «منطقة الحزام الأمني» واستقالة رئيس الأركان إيهود باراك، راح آرييل شارون وبنيامين نتنياهو يهاجمان الاتفاق الذي «يعطي الإذن لحزب الله بقتل الجنود الإسرائيليين». فيما اقترح آخرون الانسحاب من لبنان وانتشار الجيش الإسرائيلي على الحدود. غير أن نتنياهو قال يومها «إن على إسحق رابين أن يعترف بأنّ لا قيمة للتفاهمات التي توصل إليها مع سوريا.

ولا يجوز أن تكون أيدي الجيش الإسرائيلي مكبّلة في حربه ضد حزب الله بسبب تفاهمات فارغة من المضمون، على الحكومة أن تغيّر سياستها كي تعيد الأمن إلى الشمال»[٧].

«عناقيد الغضب»: تجديد يائس للتفاهمات

لم تمض سنوات ثلاث على ما عُرف بتفاهمات تموز (يوليو) ١٩٩٣ حتى اشتعلت الجبهة الجنوبية وتبددت التفاهمات. فالتطورات التي أعقبت «تفاهم تموز (يوليو) ١٩٩٣» وصولاً إلى تفجير عدوان «عناقيد الغضب» في ١١ نيسان (أبريل) ١٩٩٦، كانت محكومة بسياق منطقي سوف يؤدي بالضرورة إلى ما آلت إليه الأمور. صحيح أن الحكومة العمالية، ظلت هي نفسها تحت زعامة شمعون بيريز، إلا أنها لم تستطع أن تغادر سياسات الحكومة السابقة حيال جنوب لبنان بعد اغتيال إسحق رابين. فمنذ أواسط سنة ١٩٩٥ نَحَتْ المواجهة في الجنوب منحىً تصعيدياً عبّر عن ضيق الجيش الإسرائيلي بالقيود التي يفرضها «تفاهم تموز» وهو يرى ضباطه وجنوده يتساقطون داخل المنطقة المحتلة تحت ضربات مقاومة كفية وواثقة، يتطوّر أداؤها ويصبح أكثر فاعلية في المواجهات الهجومية المباشرة والكمائن وزرع الألغام والعمليات الاستشهادية وغير ذلك من أشكال المقاومة المسلّحة. وفي هذا الصدد علّق المحلل العسكري الإسرائيلي زئيف شيف بالقول «إن الأعمال الصغيرة لم تعد كافية بعد نجاح حزب الله في تحسين أدائه وازدياد جرأته. فالعمليات العسكرية التي يقوم بها تحاذي الحدود مع إسرائيل، وعندما يرد الجيش الإسرائيلي يقصف الحزب مستوطنات الجليل. وقد أدى ذلك

إلى تآكل تفاهم تموز ١٩٩٣»[٨].

عكست حملة «عناقيد الغضب» ذروة المواجهات الميدانية بين جيش الاحتلال والمقاومة. وحين اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارها ببدء العدوان كان هاجسها الأول وقف حرب الاستنزاف التي يتعرّض لها جيشها بأي ثمن. إلا أن الاستهدافات الإجمالية من وراء هذه الحرب المحدودة ظلت في خطوطها الاستراتيجية على أحوالها المعهودة. وهي[٩]:

١ ـ أمن مستعمرات الشمال وأمن الجنود الإسرائيليين في المنطقة المحتلة.

٢ ـ نزع سلاح حزب الله أو، على الأقل، تحجيمه وتقييد نشاطه (من أجل ذلك، الضغط على القيادتين اللبنانية والسورية من خلال أعمال التدمير والتهجير) وقد أوضح ذلك الجنرال عمير ام ليفين قائد المنطقة الشمالية قائلاً: «ينبغي أن نجعل حزب الله يشعر بشدة بطشنا، وليس سراً أن يشعر بذلك حتى الحد الأقصى (...).

٣ ـ إضعاف سوريا ودفعها إلى الانضمام إلى العملية السلمية بأقل ما يمكن من الشروط من خلال إنهاء أو إضعاف «ورقة» المقاومة[١٠].

٤ ـ تحسين صورة رئيس الحكومة، شمعون بيريز، كرجل قوي وكفي في مجال الأمن كما في مجال السياسة، وإن لم يسبق له أن خدم في الجيش. وكذلك دعم حزب العمل في انتخابات الكنيست.

٥ ـ الحد من تآكل هيبة الجيش الإسرائيلي واستعادة صورته المهيمنة في ساحة الصراع مع العرب.

٦ ـ رفع معنويات جيش لبنان الجنوبي وسائر حلفاء إسرائيل في المناطق المحتلة الذين يعيشون حالة ارتباك وقلق وخوف على المصير[١١].

بعد سبعة عشر يوماً من الحرب العدوانية واسعة النطاق على الجنوب والبقاع الغربي وقع الإسرائيليون مجدداً في دوائر الخيبة. فالاستهدافات السياسية الأمنية لحرب «عناقيد الغضب» لم تغادر منطوقها النظري الذي دأبت عليه استراتيجيات الاحتلال منذ آخر انسحاب لجيشها في العام ١٩٨٥. بل إن النسبة الأعظم من هذه الاستهدافات لم تنجز مع وقف العمليات الحربية فجر السابع والعشرين من نيسان (أبريل) ١٩٩٦.

وفور توقف عملية «عناقيد الغضب» اشتعل السجال على أشده داخل المعسكر السياسي الإسرائيلي[١٢]. فالذي سرّع في وقف النار هو المجزرة الرهيبة التي ارتكبها جيش الاحتلال في بلدة قانا وذهب ضحيتها أكثر من ١٠٩ من المواطنين اللبنانيين فضلاً عن عشرات الجرحى والمشوهين لحظة سقوط صاروخ استهدف أحد عنابر الكتيبة الفيجية التابعة لقوات الأمم المتحدة. وكان على حكومة شمعون بيريز وقيادة أركانه أن تتلقى غضب الرأي العام الدولي وإدانته للمجزرة وأن ترضخ بالتالي لجهود الأمم المتحدة والمساعي الأوروبية والأميركية في هذا السياق. وقد نجحت المبادرة الفرنسية في تثبيت الصياغة النهائية لتفاهم نيسان بعد جدال عسير مع الأميركيين

والإسرائيليين، وفي دخول فرنسا كعضو في لجنة المراقبة ثم في التناوب على رئاستها مع الولايات المتحدة.

جاء «تفاهم نيسان» الذي أعلن بشكل مكتوب في السادس والعشرين منه ليلغي «تفاهم تموز ١٩٩٣» الشفهي ويحل محله. وبهذا المعنى وجدت إسرائيل نفسها توقع على هدنة أمنية ذات دلالات سياسية من دون أن تكون مهيأة لها. صحيح أن اتفاق التفاهم قد سدّ ثغرة مهمة في جبهة الحكومة التي كان يرأسها الزعيم العمالي شمعون بيريز، لناحية وقف التورط المضطرد في حرب غير مضمونة النتائج، يتعرّض فيها المستوطنون اليهود في الجليل لحمم الكاتيوشا. لكن الصحيح أيضاً أن «عناقيد الغضب» لم تلبث أن استولدت المزيد من اختلال العلاقة بين التيارات المؤثرة في القرار الإسرائيلي. ثم عادت لتطلق سجالاً مزمناً حول جدوى البقاء في لبنان والأثمان المطلوبة سياسياً وأمنياً في حال الإقدام على الانسحاب من طرف واحد.

لقد ظهرت في المجتمع الإسرائيلي تساؤلات عميقة عن الجدوى من حرب لم تُبدّل من قواعد اللعبة لا على المستوى السياسي ولا على المستوى العسكري بما يختلف أو يخالف روح لتفاهم نيسان تموز ١٩٩٣. وقد نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن العميد الاحتياط رافي نوي الرئيس السابق لهيئة أركان قيادة المنطقة الشمالية، انتقاده الشديد لأداء الجيش واعتبر أن العملية فاشلة وأهدافها لم تتحقق، فقد ظل (مقاتلو حزب الله) يطلقون صواريخ الكاتيوشا طوال ١٦ يوماً على المستوطنات، ولم يكن الجيش قادراً على إسكات النار،

وهذا أمر يحدث لأول مرة منذ حرب ١٩٤٨ إذ لم تكن المستوطنات تبقى عرضة لإطلاق النار أكثر من يومين أو ثلاثة[١٣].

ويقول المعلّق الإسرائيلي عوديد غرانوت، إن حزب الله استوعب الصدمة الأولى وردّ بوابل من الكاتيوشا، ووافق وزير الخارجية السوري على العودة إلى تفاهم تموز (يوليو) ١٩٩٣ «من دون التلميح إلى إمكان الذهاب إلى أبعد من ذلك»[١٤].

مثلما حدث بعد عدوان تموز (يوليو) ١٩٩٣، شهدت مرحلة ما بعد تفاهم نيسان (أبريل) تطورات لافتة في حرارة الموقف السياسي الإسرائيلي لجهة فتح باب التفاوض مع لبنان. وراح المسؤولون الإسرائيليون وفي مقدمهم رئيس الحكومة، شمعون بيريز، يقترحون إمكان الانسحاب من الجنوب اللبناني في مقابل شروط لم تتبدل مضامينها عما سبق وقدموه غداة عدوان تموز (يوليو) ١٩٩٣. وما قدّمه بيريز في هذا الخصوص يقوم على تجديد الدعوة إلى البدء بمفاوضات حول تسوية مرحلية مع لبنان تنسحب إسرائيل بمقتضاها من «المنطقة الأمنية» إلى الحدود الدولية في مقابل تجريد حزب الله من قواه وأجهزته العسكرية وسلاحه وضمان مستقبل أفراد جيش لبنان الجنوبي وسلامتهم على أن يترافق ذلك مع نشر وحدات الجيش اللبناني في المناطق الحدودية في إطار ترتيبات أمنية ثابتة ومستقرة.

وجد لبنان في هذه الأفكار ما يؤدي في حال القبول بها إلى زعزعة وحدته وتعريضه مجدداً للانقسام الوطني. خصوصاً أن دخول الجيش اللبناني للانتشار على النحو المطلوب إسرائيلياً وتبعاً لتعقيدات

وتناقضات المعادلة اللبنانية الداخلية، سيفضي إلى صدام لا تحمد عواقبه مع الرافضين للترتيبات الأمنية وخاصة مع حركة المقاومة.

لقد اكتفى اللبنانيون بحدود تفاهم نيسان (أبريل) بوصفه «إطاراً ممكناً ومعقولاً» كما قال وزير الخارجية آنذاك، فارس بويز، مضيفاً أنه يسمح بتمرير مرحلة عبر حصر نطاق العمليات وبشكل أساسي عبر عدم تجاوز العمليات العسكرية الإطار العسكري ووصولها إلى أي إطار مدني[١٥].

أما «حزب الله»، فرغم حرصه على «التفاهم» وديمومته، فقد بيّن أمينه العام، السيد حسن نصر الله، «أن التفاهم لا يقيد حركة المقاومة من أجل تحرير الأرض، وأن المقاومة لا تطلق هجماتها من المناطق المأهولة. وهذا قيد وضعناه على أنفسنا منذ سنوات. لكن التفاهم يبقى محاولة جديدة وجادة لحماية المدنيين اللبنانيين»[١٦].

على قاعدة هذه المعادلة التي عادت وجدّدت نفسها بعد «تفاهم نيسان (أبريل)»، لم يطرأ تحوّل جذري على «قواعد اللعبة» الإسرائيلية في الجنوب باستثناء الحملة السياسية الديبلوماسية التي أطلقتها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، وتتعلّق بالمنطلقات الجديدة للانسحاب من لبنان، وفي مقدمها اعتبار القرار رقم ٤٢٥ أساساً للتفاوض حول هذا الانسحاب.

ما هي إذن، الصورة التي اتخذها الجدل السياسي الإسرائيلي حول الوضع المتحركفي جنوب لبنان، خصوصاً في الجانب المتعلّق بالخيارات الأساسية لدى حكومتي بنيامين نتنياهو وإيهود باراك؟

حقبتا نتنياهو ـ باراك: جدل الانسحاب مستعاداً

كشف الجدل المفتوح في إسرائيل حول المستقبل الأمني في جنوب لبنان، عن رغبة محمومة في تغيير قواعد اللعبة التي أطلقها تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦. ولقد ورثت حكومة إيهود باراك خلاصات هذا الجدل، وخصوصاً لجهة السعي لخلق وقائع عسكرية ـ سياسية تطيح العناصر الأساسية التي أنتجت تفاهم نيسان (أبريل)، كما تطيح العناصر التي أنتجها التفاهم إياه، ومثلت على امتداد ثلاث سنوات عقبة ذات شأن في وجه الإدارة الإسرائيلية للعبة الاحتلال.

وجرّب جنرالات المرحلة الانتقالية ـ بين حكومة بنيامين نتنياهو المنقضية وحكومة باراك المنتخبة ـ قلب المعادلة بالقوة فلم يفلحوا. وكان ثمة إجماع إقليمي ودولي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، على وجوب حماية التفاهم، والتعامل معه كقاعدة احتواء لأي تفجير عسكري يكون خطراً على الأمن الإقليمي وعلى عملية السلام.

لم يُنه فشل تجربة العنف الإسرائيلي في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٩ على البنية التحتية اللبنانية، الجدل المفتوح حول إزالة جدار تفاهم نيسان (أبريل). وبدا واضحاً أن المجتمع الأمني في إسرائيل، سواء في شطره الموجود في الحكم أو الذي هو خارج الحكم، يضغط لحمل باراك على الدخول مجدداً في تجربة تغيير قواعد اللعبة والقضاء على اتفاق التفاهم. وإذا كان الشطر الحاكم يخفي على العموم نياته حيال الاتفاق، وذلك لاعتبارات تكتيكية محضة، فإن الشطر الذي هو خارج السلطة يترجم بوضوح لافت حقيقة السجال

الدائر، ويظهره إلى العلن. ها هو وزير الدفاع السابق في حكومة نتنياهو، موشي أرينز، يرى «أنّ لا خيار أمام باراك سوى تطبيق سياسة رادعة تقوم على تجميد العمل بتفاهم نيسان (أبريل)، وبتوجيه ضربات موجعة إلى لبنان في كل مرة يتعرض الجنود الإسرائيليون في «الحزام الأمني» لهجمات من حزب الله، وليس فقط عندما تتعرض المستوطنات في الجليل لقصف الكاتيوشا».

إلى ذلك، فقد أجمع كبار الجنرالات على أن «رجال حزب الله» تعلموا بسرعة بالغة «كيف يعملون تحت غطاء التفاهم» وتسمع في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من يوجه انتقادات لا حصر لها لأداء لجنة المراقبة، ففي رأيهم أن آلية العمل فيها مختلة. وسوريا ولبنان تجعلان منها أضحوكة[١٧].

وما ولّد الحيرة لدى المواقع المختلفة في المجتمع السياسي/العسكري في إسرائيل أن تصريحات من مثل ما أطلقها وزير دفاع حكومة نتنياهو، موشي أرينز، في معرض انتقاده سلوك حكومة باراك، لم تثر القلق في لجنة مراقبة تفاهم نيسان. ومردّ ذلك إلى أن صيف ١٩٩٩ وخصوصاً الفترة التي زامنت صعود باراك إلى السلطة، كان وقتاً غير ملائم لإسرائيل لتغيّر فيه قواعد اللعبة. وساد اعتقاد أنّ حكومة باراك لن تسمح لنفسها بالتنازل عن هذه اللجنة.

هذا وجه من أوجه السجال الذي راح يستقطب أحيازاً مختلفة من المواقع السياسية الإسرائيلية المعارضة لرئيس الوزراء. وبدا بوضوح أن المجتمع العسكري ممثلاً برئاسة الأركان وقيادات المناطق وخصوصاً المنطقة الشمالية المحاذية للبنان، يحاول توريط باراك في الوقت غير

المناسب لشن حملة عسكرية على لبنان.

ولئن كان باراك يريد أن يعطي فسحة من الهدوء النسبي في الجنوب تمشياً مع رغبة الإدارة الأميركية في إعادة بعث الحيوية في مؤسسة المفاوضات، فهو في العمق لم يغادر التوجهات التي وضعها المجلس الوزاري المصغّر للحكومة الليكودية في مستهل العام ١٩٩٩، وهي على الشكل الآتي:

١ ـ استمرار الوجود الإسرائيلي في الظروف السياسية القائمة في «الحزام الأمني».

٢ ـ تغيير نظرية القتال الإسرائيلية في جنوب لبنان بحيث تغدو أكثر هجومية.

٣ ـ تغيير سياسة الرد على صواريخ «الكاتيوشا».

أما أهم عناصر هذا التغيير ومكوناته فهي:

أ ـ تأليف «غرفة عمليات» دائمة وخاصة بالوضع اللبناني تجتمع أسبوعياً برئاسة وزير الدفاع.

ب ـ تغييرات تكتيكية في الانتشار العسكري في جنوب لبنان للحد من الخسائر. (وهذا ما حصل بالفعل بعد الانسحاب من منطقة جزين).

ج ـ توسيع مدى الأهداف الانتقامية في لبنان وانتقاؤها بشكل لا يكون فيه خروج على «تفاهم نيسان (أبريل)» الذي يقضي، بحسب التفسير الإسرائيلي، بعدم المساس بالمدنيين فقط ولا يحظر ضرب أهداف بنى تحتية.

د ـ توسيع نطاق «التفاهم» بشكل لا تعود غارة إسرائيلية تؤدي إلى رد فعل تلقائي من «حزب الله» ضد إسرائيل.

هـ ـ اعتبار أمن الحدود في المستوطنات الشمالية بمثابة «خط أحمر» والرد بشدة ضد أهداف في لبنان في كل مرة يتعرّض فيها شمال إسرائيل لقصف كاتيوشا[١٨].

إن أكثر الذين راقبوا حركة رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود باراك حيال لبنان، لاحظوا خطاباً مركباً يبعث أكثر فأكثر على الغموض والالتباس. وهذا عائد إلى الحيرة في التوفيق والمواءمة بين استراتيجية العنف، وضرورات التفاوض مع العرب. غير أن هذه الحيرة لم تطاول المسافة التي تتجاوز حدوداً معينة يعود باراك معها إلى حقول المواجهات المكشوفة.

رؤية للبنان

منذ بلوغه مواقع المسؤولية في الجيش، أخذت تتكون رؤية بعيدة المدى لدى إيهود باراك. ففي العام ١٩٩٤ كان رئيساً لهيئة الأركان. وكان له ـ في محاضرة ألقاها في النادي التجاري ـ الصناعي في تل أبيب (١٩٩٤/٢/٣) رؤية عن لبنان يقول فيها: «ليس لدينا، عملياً مع اللبنانيين أي مشكلة، سوى المشكلة الأمنية، التي يرتبط حلها إلى حد كبير بالسوريين، إما من طريق غض النظر، على الأقل، وإما من طريق سماحهم للبنانيين بالعمل. لكن المشكلة الأمنية بيننا وبين لبنان قابلة للحل من حيث الأساس. فليس لنا مطالب إقليمية في لبنان، وعملياً، فإذا ساد الهدوء في منطقة الحزام

الأمني، وعلى الحدود الشمالية، لبضعة شهور، فسنكون مستعدين ـ في سياق اتفاق شامل مع اللبنانيين، وضمان مستقبل أفراد جيش لبنان الجنوبي ـ لأن نخلي منطقة الحزام الأمني بالتدريج»[١٩]. ومنذ ذلك الوقت، كان باراك مهجوساً بترابط المسار اللبناني مع المسار السوري، ولذلك رأى أن من الممكن للحكومة اللبنانية أن تذهب ـ على حد زعمه ـ إلى الاستجابة الفعلية للرؤية الإسرائيلية وتعمل على فرض الهدوء في جنوب لبنان، لو كان العمل وفقاً لاعتباراتها المستقلة فقط ممكناً.

رؤية إيهود باراك للبنان وآليات التعامل مع الجبهة المشتعلة في الجنوب، استوت على خطاب جديد بعد وصوله إلى رأس القرار في إسرائيل. فوجود باراك في رئاسة مجلس الوزراء، فرض عليه تحويل التصوّرات الاستراتيجية إلى مواقف سياسية يومية، الأمر الذي ولّد انطباعات متفاوتة ومتناقضة أحياناً، حيال الاتجاهات المقبلة لحكومته في جنوب لبنان.

لكن التقرير الذي أصدره مركز «جافي» للدراسات الاستراتيجية في آب (أغسطس) ١٩٩٩ يقدّم الصورة الإجمالية لتوجهات باراك المنظورة. يقول التقرير: «إنّ أفضل سبيل للحفاظ على الهدوء على طول الحدود الشمالية هو بالاتفاق مع سوريا. وإنّ أي انسحاب من طرف واحد سيقلّص الخسائر في صفوف الجيش وسيزيد الخسائر في صفوف المدنيين من سكان المستوطنات في الجليل». ويخلص التقرير إلى أن استمرار الوضع القائم في الجنوب هو أهون الشرور، لأن الانسحاب من طرف واحد لن يؤدي تلقائياً إلى وقف العمليات

ضد إسرائيل ما دامت لم تنسحب من هضبة الجولان. أو على الأقل لم تتضح الملامح الأخيرة للتسوية بين الإسرائيليين والسوريين.

مع أن باراك لا ينأى عن أجواء واضعي هذا التقرير، إلا أنه لم يكفّ عن الأخذ بخط الحفاظ على الأمر الواقع من دون أن يعدم خطي النشاط الإسرائيلي اللذين أعقبا تفاهم نيسان (أبريل) وهما:

ـ العمل سياسياً وعسكرياً من أجل توليد وقائع تطيح التفاهم.

ـ مواصلة خطاب التفاوض، على أمل احتواء ما يمكن احتواؤه من أنشطة المقاومة في جنوب لبنان.

بداية العام ٢٠٠٠: السجال على أشده

شهد الشهر الأول من العام ٢٠٠٠ مأزقاً إسرائيلياً إضافياً. واللافت أن هذا العام كان رمزياً بالنسبة إلى أمهات الجنود الإسرائيليين بعد الذي سمعوه من رئيس وزرائهم من أن السنة الجديدة ستكون زمناً صافياً للتفاؤل وستنبىء بعهد السلام الكامل على الحدود الشمالية.

في هذا المناخ بالذات جاء مقتل العميل، عقل هاشم[٢٠]، المسؤول في الجيش الجنوبي. وهذا الحدث سيدخل دخولاً عميقاً في الدوائر الضيقة لأمن الاحتلال، ذلك أنّ الترتيب الميداني والاستخباراتي من جانب القيادة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة الشمالية كان يقضي بإجراء هادىء لنقل قيادة الميليشيات من لحد إلى هاشم. والحرص الإسرائيلي من هذا الوجه ينطوي على رغبة شديدة في اجتناب ما من شأنه التأثير على أجواء المرحلة الانتقالية التي نشأت غداة استئناف المفاوضات مع سوريا. والذي زاد من خشية القيادة

الإسرائيلية هو أن عملية قتل العميل هاشم تزامنت مع وصول مفاوضات شيبرد ستاون بين سوريا وإسرائيل إلى طريق مسدود.

كان من الطبيعي أن يجري الاتهام الإسرائيلي لسوريا كمحرض ومشجّع وداعم للمقاومة الإسلامية، مجرى العادة المحفوظة عن ظهر قلب. لكن الحركة الميدانية لنشاط المقاومة ضمن الفترة التي شهدت بداية وختام مفاوضات واشنطن بين المفاوضين السوري والإسرائيلي، لم تهدأ. بل على العكس فقد استمرت على وتيرتها التصاعدية في خلال شهر رمضان الذي شهد عمليات خاصة ذات طابع موازٍ للمناسبة من ناحية معنوية وثقافية، ودينية، الأمر الذي يسقط الفرضية الإسرائيلية القائلة بوجوب إخضاع عمليات المقاومة في الجنوب لمقتضى العمليات التفاوضية.

كيف بدت الرؤية الإسرائيلية لواقع جيش لبنان الجنوبي ومستقبله، وخصوصاً بعد مقتل أحد كبار قادته عقل هاشم؟

لا يخفى على أحد، أنّ «جيش لبنان الجنوبي» هو ورقة مساومة إسرائيلية في أي مفاوضات مع لبنان. وهو أحد الأثمان التي كان يعتقد الإسرائيليون أن على لبنان تقديمها في مقابل جلاء الاحتلال عن أراضيه. ثم إن القيادة الإسرائيلية على اختلاف اتجاهاتها، لم تجد من مصلحتها تحت أي ظرف، رفع اليد عن هذا الجيش أو التخلي عنه في إطار صفقة تسوية غير مضمونة النتائج. فهي على أي حال، ومن وجهة نظر استراتيجية، تعتبر أي صفقة على حساب عملائها، بمثابة سابقة تنطوي على ضرر بالغ بتحالفاتها وسياساتها على هذا الصعيد.

أياً يكن الأمر، فإن القيادة العسكرية الإسرائيلية شعرت بأن اختراقاً خطيراً قد حصل لمنظومتها الأمنية باغتيال هاشم، فهي رأت أن الوضع الأمني والعسكري لـ «جيش لبنان الجنوبي» مرتبط بشبكة علاقات انتشار قوات الاحتلال، وأن ما يتعرض له قادة ومجموعات هذا الجيش يمكن أن يطاول جنودها في أية لحظة وأي مكان من الشريط المحتل. ورأت كذلك أن نجاح حزب الله في قتل أحد أبرز المسؤولين في الجنوبي الذي يتمتع بثقة المسؤولين الإسرائيليين طرح مجدداً «حدود قوة المقاومة الإسلامية» ومدى قدرتها على إحداث اختراقات كبيرة في نظم الأمن الإسرائيلية. ذلك أن عقل هاشم كان يخضع لمستوى عالٍ من الأمن الشخصي تشارك فيه قوات إسرائيلية مباشرة إضافة إلى عدد كبير من أفراد «الجنوبي». والتساؤلات القلقة التي يطرحها قادة المنطقة الشمالية للاحتلال على أنفسهم تتمثل في كيفية مواجهة القدرة المتنامية للمقاومة على تشخيص وتحديد وتنفيذ عملية نوعية في هذه الأهمية والضخامة، وهو ما يثير الكثير من الشكوك التي ستكون مبعث قلق لدى القيادتين السياسية والعسكرية في إسرائيل اللتين كانتا تحرصان على عدم حصول انهيار كبير في «جيش لبنان الجنوبي» قبل الموعد الذي ضربه رئيس الوزراء إيهود باراك للجلاء عن لبنان حتى الحدود الدولية في تموز (يوليو) من صيف العام ٢٠٠٠، على أن مقتل عقل هاشم في غياب أي دور فاعل لأنطوان لحد الذي عاش حال اعتزال لمهماته القيادية، أثبت حقيقة أن ميليشيا هذا الجيش باتت أقرب إلى الانهيار من أي وقت مضى. ما يعني أن تفكيك هذا الجيش سيضع قوات الاحتلال

الإسرائيلي وجهاً لوجه مع رجال المقاومة بعدما كانت استبدلت تكتيكها العسكري بالاعتماد على ما وصف بتكتيك «العقاب والأفعى» بحيث تقتصر عملياتها ضد المقاومين على استخدام سلاح الطيران للحد من الخسائر بين صفوف أفرادها، وهي خسائر دفعت بالإسرائيليين إلى ممارسة ضغط هائل على القيادة السياسية لإجراء انسحاب عاجل من لبنان.

سيناريوات متجددة

رد الفعل الإسرائيلي، بوجهيه العسكري والسياسي، كشف في تلك الفترة مدى الحيرة التي تعصف بالخيارات المطروحة في جنوب لبنان، خصوصاً أنه لم تمض ساعات على مقتل كبير عملائها، حتى منيت وحدة من الجيش الإسرائيلي بمقتل وجرح عدد من الجنود والضباط في عملية نفّذتها مجموعة للمقاومة في تلة العزية التي تبعد ٢ كلم من الحدود الفلسطينية. لقد كانت التصريحات التي أطلقها إيهود باراك عقب هذين الحدثين مربكة إلى حد بعيد حيث تهدّد وتوعّد بالثأر معتبراً أن سوريا تدعم حزب الله كي ينتزع تنازلات من إسرائيل، وأضاف «إن السوريين وليس «حزب الله» من يقف وراء خطوط التموين ويؤمنون حرية الحركة» وقال: «لقد عرفنا في الماضي ونعرف الآن كيف نضرب في المكان والزمان المناسبين... وإسرائيل لن تسمح باستمرار الوضع الحالي»[٢١].

باراك المنشغل بالتفاوض مع سوريا والفلسطينيين فاجأه التحوّل الأمني الصاعق في جنوب لبنان. ولذا فقد كان أمراً بديهياً أن يفسّر

المراقبون مواقفه على أنها ردود فعل حذرة وموجهة إلى تهدئة الرأي العام الإسرائيلي خصوصاً أن باراك كان ينتظر كل لحظة أن تأتيه من المعارضة ضربة سياسية ما، ترغمه على انتخابات مبكرة قد تضع حداً لمستقبله السياسي في سدة القرار الإسرائيلي.

ولولا الاجتماع الطارىء للمجلس الوزاري المصغّر، وهو مجلس طوارىء لا ينعقد إلاّ في الأحوال الصعبة والاستثنائية، لكان الشعور السائد لدى الرأي العام الإسرائيلي هو المزيد من الإحباط والاحتقان. لكن الأجواء التي تحدثت عن سيناريوات للرد رفعت نسبياً من المستوى المعنوي، أبرزها اعتماد سلسلة من الأهداف المحتملة مثل محطات الكهرباء وشبكات الاتصال مثل الجسور والطرق. ولكن وزير الاتصالات، أمنون شاحاك، ما لبث أن ذهب إلى التشكيك في جدوى الغارات الجوية على البنى التحتية، وما إذا كانت الهجمات على البنى التحتية ستكون كافية لوقف مثل هذه العمليات.

«ستاتيكو» قواعد اللعبة

قبيل الاعتداء الجوي على محطات الكهرباء في لبنان صيف ١٩٩٩ كان ثمة جدل داخل المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر، فضلاً عن قيادة الأركان الإسرائيلية حول الطريقة الشريعة والناجعة للرد على حرب الاستنزاف التي تخاض بين جيش الاحتلال وما تبقى من بنية «جيش لبنان الجنوبي».

لقد طرحت عدة سيناريوات تدخل في إطار ما يسمى «الضربات الردعية لقوات المقاومة»، فضلاً عن ضغوط أمنية وسياسية على كل

من الحكومة اللبنانية وسوريا. كانت العناوين العامة لهذه السيناريوات تنصبّ على توجيه ضربات لمواقع انتشار القوات العربية السورية في بيروت والجبل والبقاع أو تحقيق اجتياحات جزئية كما حدث في الماضي، ما يولّد أجواء احتقان وتوترات إقليمية ودولية تنذر بعاصفة إقليمية داخل المثلث اللبناني السوري ـ الإسرائيلي، الأمر الذي سيضع مفاوضات التسوية المتوقفة في شيبرد ستاون بين سوريا وإسرائيل داخل ثلاجة لوقت طويل.

غير أن التطورات السياسية والديبلوماسية التي أعقبت العدوان على البنية التحتية اللبنانية كشفت عن ملامح جدية لتغيير قواعد اللعبة التي حكمت المواجهات في لبنان طبقاً لتفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦. وقد كان الاتجاه الإسرائيلي لإحداث تحوّل جذري في قواعد اللعبة الأمنية في جنوب لبنان واضحاً. والهدف من وراء ذلك متعدد الأغراض القريبة والبعيدة.

في المدى القريب، وجدت إسرائيل نفسها أمام حرب استنزاف بلغت ذروتها مع التفكك اليومي في هيكلية جيش لبنان الجنوبي وكذلك مع تعرّض مواقع انتشار قواتها المحتلة لضربات يومية موجعة من جانب المقاومة. وذلك من دون أن يشكّل تفاهم نيسان أي حماية، ولو في حدها الأدنى، لأمن جيشها في الجنوب. وفي إزاء هذا الواقع، أرادت حكومة باراك تماماً كما حصل مع حكومة سلفيه، بنيامين نتنياهو، وقبلها حكومة شمعون بيريز، أن تعيد الثقة المفقودة إلى جيشها الذي لا تناسبه سياسة ضبط النفس التي فرضتها العمليات التفاوضية في شيبردستاون مع سوريا. هذا فضلاً عن

اضطرارها لإعادة الثقة المتناقصة باستمرار مع جمهورها المطالب بمغادرة لبنان والانتقام للخسائر المتلاحقة في صفوف جنود الاحتلال.

أما في المدى البعيد، فلم تلبث الحكومة الإسرائيلية ومثلما فعلت سابقاتها أن وجدت نفسها أمام ضغوط لا حصر لها من معارضيها بسبب استمرار المعادلة الأمنية السياسية تحت سقف تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦. ولذلك فقد اتجهت حكومة باراك إلى فتح ملف الردع العسكري.

لقد سعت إسرائيل إلى توريط المقاومة في الرد على خرق التفاهم بإطلاق الكاتيوشا على المستعمرات الشمالية في الجليل بما يسمح بتصعيد عسكري مكثّف وعالي الوتيرة يطيح نهائياً بأسس تفاهم نيسان (أبريل). غير أن إحجام المقاومة عن إطلاق الكاتيوشا وإبقاء عملياتها ضمن نطاق حرب الاستنزاف العسكرية في مواقع انتشارها في المناطق المحتلة أسقط ذريعة الانقلاب على التفاهم، وأعاد الكرة إلى المرمى الإسرائيلي حين أجمعت دول تفاهم نيسان على تعويمه من جديد كإطار وحيد وأخير لاستقرار المنظومة الأمنية في جنوب لبنان.

وإذا كانت الخطة الإسرائيلية الجديدة هي الإطاحة بتفاهم نيسان كهدف أمني مركزي، فلأن هذا التفاهم شكّل إعاقة حقيقية تحول دون تحقيق أغراضها السياسية والأمنية في حال اضطرت للانسحاب من لبنان من طرف واحد. فلو تمّ مثل هذا الانسحاب من دون أن يترافق مع مفاوضات لبنانية ـ إسرائيلية فسيؤدي ذلك حكماً إلى

خسارة سياسية صافية، ناهيك بعدم اطمئنانها إلى أمن جنودها سواء في أثناء عمليات الانسحاب أو الانتشار أو في حال تمركزها في مناطق جديدة على مقربة من الحدود الدولية.

مهما يكن من أمر، فالوضع في جنوب لبنان بدا في الشهور الأولى من العام ٢٠٠٠ على الصورة إياها التي سبقت الانفجار الأمني والسياسي قبل نيسان (أبريل) ١٩٩٦، حين أطلقت آلة الحرب الإسرائيلية حرب «عناقيد الغضب» ضد لبنان. وحتى نهاية شتاء العام ٢٠٠٠ لم يظهر ثمة خيارات أخرى أمام القيادة الإسرائيلية سوى فتح سلسلة متجددة من الحروب العدوانية لقلب المعادلة القائمة والإطاحة بقواعد اللعبة الحالية وتوازناتها.

حدود الانسحاب وترسيم الحدود

حتى منتصف ربيع العام ٢٠٠٠ كان النقاش الإسرائيلي حول الخيارات التي يجب أن تعتمد في جنوب لبنان يعكس اضطراباً وغموضاً ملحوظين. ومع ذلك، فقد شهد الخطاب السياسي في إسرائيل تحولاً في شكله ومحتواه في اتجاه التركيز على الانسحاب وتعيين شهر تموز (يوليو) من صيف العام نفسه موعداً له.

ما الجديد الذي طرأ على الخطاب الإسرائيلي وأدى إلى مثل هذا التحوّل؟

لم تكن أطروحة الانسحاب أمراً جديداً بالنسبة إلى حكومة باراك، ولا أيضاً لحكومات الليكود والعمل السابقة. فعلى امتداد السنوات السابقة لم يكف السجال الحاد بين البيئات السياسية الإسرائيلية

المختلفة حول الطريقة الفضلى للانسحاب. لكن يمكن القول إن ربيع العام ١٩٩٦ أطلق تحوّلاً درامياً في منطق المواجهة العسكرية بين لبنان وإسرائيل. فلقد جاء تفاهم نيسان (أبريل) ليحدث تغييراً في القاعدة الأمنية التي درجت عليها إسرائيل طوال ربع قرن. العنصر المركزي في التغيير كان الاعتراف بشرعية عمل المقاومة من جانب دولتين كبيرتين هما أميركا وفرنسا وبرعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي. والأمر الأهم هو اعتراف إسرائيل بأمر واقع جديد يحصر العمليات الحربية مع المقاومة بالمواقع والتحركات العسكرية ويحيّد المدنيين من الجهتين المتقابلتين.

ثم جاءت تطورات ما بعد تفاهم نيسان (أبريل) ١٩٩٦ لتكشف حجم القيود التي واجهت قيادة جيش الاحتلال، ولتقلّص هوامش العمليات الحربية في العمق اللبناني فضلاً عن المناطق الجنوبية المحاذية للشريط الحدودي المحتل.

كان أمام القيادة الإسرائيلية، بدءاً بحكومة نتنياهو إلى حكومة باراك، أن تنحو في اتجاه قلب قواعد اللعبة. وكان عدوان حزيران (يونيو) ١٩٩٩ الذي وقع قبل قليل من تسلم باراك رئاسة الحكومة، ذروة هذا التوجه. فقد عبّرت محاولة الإطاحة باتفاق التفاهم عن نفسها بضرب البنية التحتية في عمق الأراضي اللبنانية. الأمر الذي عدّ خرقاً مدوياً لنص التفاهم وكان الرد عليه مدوّياً من المقاومة وموازياً في ردود الفعل على مستوى الشارع الإسرائيلي وكذلك في العواصم الغربية. وبدل أن يؤدي هذا الخرق إلى إعادة النظر في مضمون اتفاق نيسان (أبريل)، أكدت الدول المشاركة، وخصوصاً

الولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا وبالطبع لبنان وسوريا، حرصها على تثبيت التفاهم وإبقائه قاعدة لضمان الأمن. وفي تقدير الخبراء أن حكومة «إسرائيل واحدة» تميّزت عن سابقاتها، سواء العمالية منها أو الليكودية، إذ جاءت في وقت استُهلكت فيه أكثر البدائل المعتمدة في التعامل مع جنوب لبنان، وخصوصاً العسكرية منها. ولئن كان هذا الكلام لا يعني، بطبيعة الحال، تخلي حكومة إيهود باراك، عن واحدة من أبرز ثوابت الأمن الإسرائيلي، فإنه يعني، أن الإمكان السياسي قادر في موازاة استراتيجية القوة على تغيير منطق اللعبة وشروطها.

وحين مضى باراك في أطروحته الانسحابية إلى الحد الذي وضعها على قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ، لم يتأخر البعض ـ وجلّهم من العارفين بالسياسة الدولية في المنطقة ـ عن الجهر بأن من أذلّ دوافع تلك الأطروحة هي الانقلاب على تفاهم نيسان (أبريل) من خلال إحداث تغيير جوهري في قواعد اللعبة الأمنية في الجنوب.

من وجه معيّن قد يصدق مثل هذا التوصيف، ذلك أن تغير قواعد اللعبة عبر الانسحاب سيُفقد التفاهم منطقه والأسس والشروط التي قام عليها. ولكن هذه المرة من طريق إنهاء الحجة التي تبقي جيش الاحتلال غارقاً في حقول الاستنزاف اليومي. وبطبيعة الحال، فإن هذا الهدف لو حصل وفقاً للخطة الإسرائيلية التي قادها باراك بعناية بالغة وبتأييد من الإدارة الأميركية، فإن المقاومة كعامل وازن في التفاهم ستصبح خارج الدائرة المباشرة للعبة التوازنات. وبهذا تكون إسرائيل قد فتحت مجالاً سياسياً أمنياً مع لبنان تقتصر العلاقة فيه

على الحكومة اللبنانية كمفاوض وحيد معها.

وفي أي حال، لا يمكن تفسير الموقف الإسرائيلي، بصفته موقفاً صاغه باراك بيسر. بل ينبعي النظر إليه كتراجع استراتيجي منظم بحسب نظريات الحرب الحديثة، ومع ذلك فهو يعني بالنسبة إلى لبنان، مقاومة وحكومة وشعباً، تحقيقاً لمطلب كبير هو تحرير الأراضي اللبنانية من كابوس احتلال دام نحو ثلث قرن.

ابتداءً من نيسان (أبريل) ٢٠٠٠، سينتقل النقاش بين لبنان وإسرائيل إلى ما يشبه الحالة المركبة حيث يتداخل الأمني الذي تفرضه المواجهات المفتوحة بين قوات الاحتلال والمقاومة مع السياسي الديبلوماسي حيث سيشهد النشاط الإقليمي والدولي حركة تتجه بقوة نحو الآليات التنفيذية للقرارين الدوليين ٤٢٥ و٤٢٦.

في السجال على الحدود

لم ينته الموقف الإسرائيلي إلى الرضى المعلن بالقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ لتنفيذ الانسحاب من جنوب لبنان، حتى وضعت مسألة ترسيم الحدود على نار حامية. والموقف الإسرائيلي، في هذا المجال بالذات، يرمي إلى فتح نافذة في جدار القرارين الدوليين المذكورين يأمل في خلالها، إعادة نقل التفاوض مع لبنان إلى نصاب جديد، أي على القواعد نفسها التي تحكم عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعييناً على أساس القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨ الخاصين بتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

والأمر بالنسبة إلى الإسرائيليين، لا يتعلق بموجبات آنية فرضتها طبيعة

التعامل مع المسار اللبناني، وإنما يعود إلى ضرورات أمنية واستراتيجية لم تغب أصلاً عن التفكير الإسرائيلي منذ ما قبل توقيع اتفاقية الهدنة في العام ١٩٤٩.

في أواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، كشفت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أن إسرائيل تنوي تقديم اقتراح يقضي بتعديل الحدود مع لبنان لدى استئناف المفاوضات معه، وذلك بذريعة أن السياج الحدودي بين البلدين انحرف في ثمانية مواقع، منها ستة إلى داخل الأراضي اللبنانية، والموقعان الباقيان انحرفا إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو لم يعد من الممكن إعادته إلى سابق وضعه كما كان في العام ١٩٢٣.

وفي فترة زمنية متقاربة مع ما نشرته «هآرتس» سرّبت قيادة الأركان الإسرائيلية خطة متكاملة للانسحاب من جنوب لبنان عرفت باسم **«أفق جديد»** وقد وافق عليها باراك وشرع يجمع حولها تأييد المجتمعين الإسرائيلي والدولي، وهي تمس في شكلها ومضمونها التصور الإسرائيلي الأولي للحدود مع لبنان وتضمنت ما يأتي:

- ستستمر عملية الإخلاء بشكل تدريجي يومين أو ثلاثة أيام.
- حتى موعد الإخلاء لن يتم إجلاء أي جندي عن الحزام الأمني، وسيتم إخراج أدنى عدد ممكن من المنشآت من المنطقة وإعادة استخدامها. ووفقاً لذلك، سيجري اتخاذ القرار حول: ما هي المنشآت التي ستخرج، وما هي التي سيتم الإبقاء عليها، وأيها ستدمّر؟
- حتى الآن، لا يوجد قرار يتعلّق بمصير المواقع التي سيخليها الجيش

الإسرائيلي في عمق الحزام الأمني.

ـ حتى الآن، يقضي القرار بأن يتم الانسحاب إلى حدود الانتداب بين إسرائيل ولبنان، وفي حال وجود خلاف في الرأي مع اللبنانيين، فسيطرح الموضوع للنقاش خلال المفاوضات بين الحكومتين.

ـ سيخلي الجيش الإسرائيلي جميع المواقع القائمة على حدود الانتداب (الموجودة اليوم داخل الأراضي اللبنانية) وسيتم بدلاً منها بناء مواقع جديدة في إسرائيل.

ـ لن تقام معسكرات جديدة قرب الحدود، أما الجنود الذين يتم إجلاؤهم من لبنان، فيستمرون في تنفيذ انتشارهم على طول الحدود من المواقع الموجودة في الداخل.

ـ إن أحد الشروط لتنفيذ الخطة هو حصول اتفاقية مع حكومة لبنان، تولي الاهتمام للأمن الشخصي لعناصر «جيش لبنان الجنوبي».

ـ قرر الجيش الإسرائيلي إقامة سياج حدودي إلكتروني.

ـ بناءً على قرار رئيس الأركان، سيتم تقليص خطة التحصين الأساسية للمستوطنات إلى الحد الأدنى المطلوب.

كل المناخات الإسرائيلية التي تلت وضع خطة «**أفق جديد**» جاءت لتؤكد ما يريد باراك الذهاب إليه. وهو ما بيّنته بقوة الشهور الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٠ وخصوصاً لجهة ما يوحيه المفهوم الإسرائيلي لقضية الحدود، إضافة إلى الجانب الأمني منه والمتعلّق بمصير قادة وأفراد «جيش لبنان الجنوبي».

في ما يتصل بالقضية الأساسية الأولى (قضية الحدود)، سوف يأخذ

الجدل مداه الواسع بين لبنان وإسرائيل ويتمركز أساساً حول النقاط الطوبوغرافية التي ستعتمد كأساس لترسيم الحدود. وسيدخل على الخط كل من فرنسا وبريطانيا الدولتين الانتدابيتين اللتين تملكان الخرائط التي أوضحت أول ترسيم للحدود بين لبنان وفلسطين حين اقتسمت الدولتان جغرافيات الدولة العثمانية المتداعية.

ظهر الموقف الإسرائيلي على نحو من الوضوح التدريجي في مسألة الحدود، وقد تحدد إجمالاً بالنقاط الآتية:

أولاً: ترى إسرائيل ومعها أميركا، أن القبول بالقرار ٤٢٥ في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، لا يعني أنه ملزم لها باعتبار أنه صدر وفق الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وأكثر من ذلك، فإن تنفيذ القرار، ومن ثم الانسحاب من الجنوب اللبناني أمر قابل للتفاوض ومشروط بإجراءات أمنية معينة يتم الاتفاق عليها مع الطرف اللبناني، أو الطرف السوري أو الاثنين معاً.

ثانياً: بالنسبة إلى مدى الانسحاب، فإن إسرائيل ترى أنه سيتم وفقاً لمفهومها هي لـ «الحدود الآمنة». وهذا يعني إجراء تعديلات على خط الحدود من خلال ضم بعض القرى والمزارع وخصوصاً في جبل حرمون (الشيخ) وشبعا ومزارعها، الهبارية، كفرشوبا، كفر حمام، راشيا الفخار، الفريديس، الماري، حلتا، نبع الوزاني، وكذلك مناطق حدودية أخرى.

ثالثاً: يركز الإسرائيليون، في موضوع الحدود مع لبنان، على ما يسمونه الترتيبات الأمنية، أي إقامة محطات للمراقبة والإنذار المبكر على الحدود مع لبنان وداخل أراضيه، وحرية تحليق الطيران الحربي

داخل الأجواء اللبنانية. وإنشاء مناطق عازلة منزوعة السلاح داخل الأراضي اللبنانية وإعطاء إسرائيل حق ملاحقة الأشخاص والمجموعات التي تهدد أمنها (الملاحقة الحارة). إضافة إلى نشر قوة دولية متعددة الجنسيات تقوم بملء الفراغ الأمني لمدة محدودة[٢٢].

جدل الأمن/الحدود

لا فصل في المفهوم الإسرائيلي بين الأحياز التي هي موضوع التفاوض مع لبنان. كل شيء ينطوي على حذر أمني هو الذي يحدّد في النهاية أخذ القرار في شأنه. وقضية الحدود مثلٌ سيشعر اللبنانيون حياله بأنهم أمام استحقاق لن يكون التفاوض في شأنه أمراً هيناً. وكما رأينا في التصوّر الإسرائيلي الإجمالي قبل قليل، فإن الأمني يتداخل بطريقة عضوية مع الجانب الجغرافي. وذلك على أساس أن الحد الدولي كما يبيّن الجغرافيون هو الخط الذي يحدّد المدى الذي تستطيع الدولة ممارسة سيادتها فيه، ويفصل بين سيادة هذه الدولة والدولة أو الدول المجاورة.

وعلى الرغم من أن لبنان الرسمي استيقظ لاحقاً على هذا الاستحقاق، فقد تصرّف المسؤولون اللبنانيون بثقة وبعقل بارد حيال موضوع الحدود وخصوصاً لجهة التمسك باتفاق بوليه ـ نيو كامب المقر من جانب عصبة الأمم وبناءً على اتفاق ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٠ بين لبنان وفلسطين. وكانت تبنته «دولة إسرائيل» في اتفاق ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩.

لقد كان لبنان واضحاً في الجدل الذي نظمته الأمم المتحدة

وشاركت فيه الديبلوماسيتان الأميركية والفرنسية. والجولات المكوكية التي بدأها موفد الأمين العام للأمم المتحدة إلى بيروت، تيري رود لارسن، كشفت عن جملة من الثوابت التي حرصت حكومة الرئيس سليم الحص على جعلها قاعدة للتعاطي مع الترتيبات المتزامنة مع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.

أهم هذه الثوابت:

أولاً: إن لبنان مستعد للتعاون من أجل تنفيذ دقيق وصادق للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ على قاعدة الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى ما وراء الحدود الدولية، أي حدود ١٩٢٣ والتعديلات التي طرأت عليها العام ١٩٤٩ تاريخ اتفاق الهدنة.

ثانياً: إن حل «جيش لبنان الجنوبي» وتسريح عناصره وضباطه جزء لا يتجزأ من هذا الانسحاب.

ثالثاً: إن تطبيق القرار ٤٢٥ يفترض احترام سيادة لبنان أرضاً وجواً وبحراً احتراماً دقيقاً من الجانب الإسرائيلي.

رابعاً: إن لبنان ليس مسؤولاً عن العمليات الأمنية المفترضة بعد الانسحاب، ولا يعتبر نفسه في المرحلة الانتقالية ـ معنياً بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي.

خامساً: إن مزارع شبعا أرض لبنانية منذ أيام الأتراك والانتداب الفرنسي، ولبنان يعتبرها مسألة حدودية عالقة، مثلما يعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية عالقة، وهو يملك المستندات التي تثبت أن هذه المزارع ـ ومساحتها نحو ٢٠٠ كيلومتر مربع وعددها ١٤

ـ قد ضمّتها إسرائيل تدريجياً بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٩ بعدما اقتطعتها في خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وقضمتها على مراحل[٢٣]. لكن الانسحاب الإسرائيلي الذي حصل في خلال يومين من جنوب لبنان بين ٢٣ و٢٤ أيار (مايو) ٢٠٠٠ وبالطريقة التي تم بها، وما أعقبه من انهيار مفاجىء وسريع للجيش الجنوبي المتعاون مع إسرائيل، أراح الحكومة اللبنانية من أي مشروع للاتفاق مع الحكومة الإسرائيلية، سواء بالنسبة إلى الجيش الجنوبي، أو بالنسبة إلى مسؤوليته عن العمليات الأمنية.

وفي كل الأحوال لم تنته قضية الحدود عند الانسحاب الإسرائيلي. وما دامت القضية قضية أمنية ـ استراتيجية بامتياز، إذ الاعتقاد أن وقتاً غير منظور سيمر قبل أن تتوضح المعالم الأخيرة لـ«جيوبوليتيكا الحدود» بين لبنان والكيان الإسرائيلي.

هوامش:

(١) **معاريف**، ١٩٩٣/٨/٢.

(٢) يسرائيل هارئيل، «تصفية حسابات محبطة» **هآرتس** ١٩٩٣/٨/٦.

(٣) زئيف شيف، **هآرتس** ١٩٩٣/٨/٦.

(٤) Le Monde, 3/8/1993.

(٥) **السفير** البيروتية، ١٩٩٣/٨/١٢.

(٦) راجع **حرب الأيام السبعة** (عملية تصفية الحسابات)، إعداد وتقديم محمود سويد، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، ص٢٠.

(٧) **دافار**، ١٩٩٣/٨/٢٠.

(٨) راجع **«سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض»**، من **«تصفية الحسابات» ١٩٩٣ إلى «عناقيد الغضب» ١٩٩٦**، إعداد محمود سويد وفريق عمل مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦، ص١٤.

(٩) المصدر نفسه، ١٨.

(١٠) patrick Seale, "Les dynamiques Syrienne et Iranienne. Le Liban Ou les dé-rives du processus de paix". Les ntes de l'Ifri, No1, (Paris 1996), P20.

(١١) محمود سويد، **سياسة الأرض المحروقة والحل المفروض**، سبق ذكره، ص

(١٢) **هآرتس**، ١٩٩٦/٤/١١.

(١٣) **هآرتس**، ١٩٩٦/٤/٢٨.

(١٤) **معاريف**، ملحق السبت ١٩٩٦/٤/١٩.

(١٥) **السفير**، ١٩٩٦/٥/٦.

(١٦) **السفير**، ١٩٩٦/٤/٣٠.

(١٧) عاموس هارئيل، «الخطوة الفاصلة بين الجنوبي وحزب الله»، **هآرتس**، ١٩٩٩/٥/٢٨.

(١٨) **يديعوت أحرونوت**، ١٩٩٩/١/٣.

(١٩) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ١٧ شتاء ١٩٩٤.

(٢٠) قتل عقل هاشم في ٢٠٠٠/١/٣٠، وذلك قبل وقت قليل من تسلمه مقاليد الأمور العسكرية من اللواء أنطوان لحد.

(٢١) أنظر **الصحف اللبنانية**، ٢٠٠٠/٢/١.

(٢٢) راجع منذر جابر، **الشريط اللبناني المحتل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

(٢٣) **الوطن العربي**، ٢٠٠٠/٥/١٢.

الفصل الخامس

بوابة النهايات

جيوبوليتيكا الحدود الغامضة

طوى جلاء الاحتلال الإسرائيلي عن جنوب لبنان أحد أبرز وجوه الصراع المتعلقة بالمجال الجيو ـ بوليتيكي مع شمال فلسطين منذ نحو نصف قرن. غير أن النقاش الحار الذي شقّ طريقه حول الحدود الدولية، بدا وكأنه يؤسس لـ «دفرسوار» إسرائيلي، لا غاية له سوى إبقاء ملف لبنان مفتوحاً على قضايا وملفات أساسية مثل الترتيبات الأمنية الحدودية والتطبيع والعلاقات الديبلوماسية والمياه إلخ.

كيف ظهر النقاش الذي أعقب الاحتلال ولا سيما لجهة النقاط والمواقع الجغرافية التي أرادت إسرائيل الاحتفاظ بها ويطالب لبنان باستردادها وخصوصاً مزارع شبعا؟

لنبدأ أولاً بالحدود التي بلغها الانسحاب الإسرائيلي والعمليات الرقابية التي نفّذتها الفرق التابعة للأمم المتحدة للتأكد من انسحاب

الاحتلال حتى الحدود المعترف بها دولياً أي حدود العام ١٩٢٣، وهي المرسومة كما هو معروف، من جانب الانتدابين الفرنسي والبريطاني آنذاك.

لعل أبرز العُقد التي توقف عندها السجال بين لبنان والأمم المتحدة وإسرائيل، في الثامن من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠، هي ما سمي بـ «خط لارسن» الذي تحفّظ لبنان عليه بسبب بقاء الاحتلال الإسرائيلي في ثلاثة مواقع لبنانية. يومها قال الخبراء إن النقاط المختلف عليها وسواها مما يحتاج إلى تدقيق، تشكل نحو ١٥,٥٪ من خط الحدود الدولي لعام ١٩٢٣. ويعيّن الخبراء هذه النقاط والمواقع على الشكل التالي:

أولاً: الأراضي اللبنانية المحيطة ببعض المواقع العسكرية، القائمة على التلال الفاصلة على الحدود، والتي من المفترض، وفق منطق ترسيم وتحديد الحدود، أن يمرّ الخط الفاصل في وسطها، كي تكون مناصفة بين جانبي البلدين. بعد الانسحاب الكبير في ٢٠٠٠/٥/٢٤ أبقى الإسرائيليون على أكثر من عشرين موقعاً استراتيجياً على طول الحدود وليس على ثلاثة مواقع كما جرى التداول في الأوساط الدولية والأوروبية، حيث إن إسرائيل في خلال احتلالها للأراضي اللبنانية على مدى أكثر من ثلاثين عاماً قضمت هذه المواقع المشار إليها في «خط لارسن» وعشرات الدونمات من الأراضي اللبنانية.

ثانياً: الطرقات التي تربط المواقع ونقاط الحدود فيما بينها، هي وضع الاحتلال أيضاً، حيث عمدت قوات الاحتلال إلى شق طرقات متعرجة وغير مستقيمة امتدت في كثير من منحنياتها ومنعطفاتها

داخل الأراضي اللبنانية. ويظهر هذا الخرق في كل المواقع المقابلة لشريط القطاعين الغربي والأوسط، مصحوباً بقضم لمئات الدونمات من الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: المساحات الواسعة في مناطق علما الشعب ورميش وعيتا الشعب، حيث يمتد الخرق على نحو أربعة كيلومترات وبعمق يراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ متر. وحصيلة هذه الخروقات غير المسجلة في خرائط لارسن تبرز عدداً كبيراً من المواقع لم يُشر إليه: «لطبيعته الاستراتيجية، ضرورات إسرائيل الأمنية»، لقد تبيّن عند هذه العقدة بالذات أن الإسرائيليين يريدون تعديل بعض المواقع، إلا أن هناك تجهيزات عسكرية كبيرة أنشئت سابقاً في تلك المناطق، إضافة إلى الطرقات الزراعية والسياج القائم، وحقول الألغام التي تحيط بمعظم مناطق الحدود. ما دفع الخبراء إلى دراسة نقاط الحدود مستعينين بخرائط عديدة بينها خرائط الأمم المتحدة «الخطان الأحمر والأزرق» إضافة إلى الصور الجوية المأخوذة بواسطة الأقمار الصناعية، والتي تظهر بدقة حجم ومدى القضم الحاصل للأراضي اللبنانية.

الحدود المتحركة

لم تنأ الحركة الإسرائيلية المتعلقة بالخروقات الحدودية عما ينطوي عليه المفهوم الإسرائيلي الأصلي الذي يحرص دائماً على عدم الاعتراف بحدود لا تتوافر على عنصر الأمن. وليس نظرية «حدود يمكن الدفاع عنها» التي تنطلق أساساً من مفهوم الأمن، إلا تطبيقاً ميدانياً للحركة الإسرائيلية الراهنة. وإذا كان خط الحدود الذي

بدىء بتعيينه وترسيمه عقب الانسحاب يرتبط بهذه النظرية فإن ثغرة مزارع شبعا تدخل ضمن تعقيدات مركّبة، أهمها تلك التي تعتبر المزارع والأراضي التابعة لها في أعالي العرقوب وعند سفوح جبل الشيخ خارج نص وروح القرارين ٤٢٥ و٤٢٦. وإنما هي ترتبط بالقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن الدولي عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ولذا فإن أي حل لقضية هذه المزارع سيكون مؤجلاً إلى حين دخول لبنان في مفاوضات متعددة الأطراف على أساس من هذا القرار ـ سنأتي بالتفصيل على هذه القضية في الفصل السابع ـ. وهو ما يؤكد النية الإسرائيلية من وراء إثارة الإشكال القانوني حول المزارع، بهدف إيجاد ذريعة جيو ـ سياسية وأمنية تستدعي لبنان بموجبها إلى مفاوضات شاملة تتناول التطبيع والمياه والعلاقات الاقتصادية وسواها.

لكن كيف أفادت إسرائيل من نظرية الحدود المتحركة وما هي طبيعة هذه النظرية؟

عندما تقدمت إسرائيل للمرة الأولى في العام ١٩٤٨، بطلب قبولها في عضوية الأمم المتحدة، ناقش مجلس الأمن الطلب واستمع إلى مندوب سوريا آنذاك (فارس الخوري) الذي قدّم مرافعة حافلة بالحجج والمستندات التي تدين إسرائيل وتحول دون انضمامها إلى المنظمة العالمية. وكان التشكيك في دقة الحدود، أو انعدام الحدود، من الأسباب التي دفعت المجلس إلى رفض قبولها طلبها، ولكن المؤسف أن إسرائيل أعادت الكرة بعد أشهر مستعينة بضغوط واشنطن فنجحت في التسلل إلى مقاعد الأمم المتحدة. ومع أن

إسرائيل ترفض تعيين حدودها، فقد تغاضت الدولة العربية التي اعترفت بها وتبادلت التمثيل الدبلوماسي معها عن هذا العنصر المهم الاعتراف الدولي والعلاقات الدولية ولم تجرؤ على مطالبتها بتوضيح حدودها.

في هذا المعنى يمكن القول إن إسرائيل حققت نجاحاً تكتيكياً لافتاً من خلال استخدام نظرية الحدود المتحركة. وهي في هذا تستند إلى نظريات مشبوهة نشأت في مطالع القرن العشرين وترفض الاعتراف بالحدود الجامدة، وتدعو إلى الأخذ بفكرة الحدودة المتحركة أو الحدود العائمة. وهذا ما يدعونا هنا إلى ما ذهب إليه المبعوث الخاص لأمين عام الأمم المتحدة تيري رود لارسن حين تحدث عما أسماه بـ «الخط العملي للحدود». وهو قصد بذلك ما تقصده فعلاً نظرية الحدود المتحركة والتي وإن تلاشت عملياً على صعيد العلاقات الدولية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية ثم الحرب الباردة، فهي ما زالت حية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي رغم التحولات التي طرأت على مفاهيم الأمن والحدود ومبادىء السيادة.

ولئن كانت التحولات العميقة في المجال الجيو ـ ستراتيجي قد جعلت من فكرة الحدود المتحركة أمراً ماضياً، فإن إصرار إسرائيل عليها وبالتالي إعادة إحيائها من قبل المبعوث الدولي تيري ـ لارسن، يطرح إعادة تعريف هذه النظرية على النحو التالي:

يبيّن الخبراء أن الحدود إما أن تكون طبيعية أو اصطناعية. والحدود الطبيعية هي الحدود التي تتفق في سيرها وامتدادها مع الظواهر المختلفة للطبيعة الجغرافية، كالأنهار والبحار والبحيرات والجبال وما

شابه ذلك، فالجبال أو السلاسل الجبلية مثلاً كانت في الماضي تشكل مناطق حدودية بين الدول، لأنها ظواهر طبيعية ثابتة ومستقرة ومرئية ووعرة تؤمن حماية طبيعية كافية للدول المتجاورة (جبال الأنديز بين الأرجنتين والتشيلي، وجبال الهملايا بين الهند والصين).

أما الحدود الاصطناعية فهي الحدود التي يجري تعيينها من قبل الإنسان لتحديد الفواصل بين الإقليم. وهذه الحدود قد تكون مرئية ومخططة بعلامات بارزة كالأعمدة واللافتات أو الأحجار أو الأسلاك أو الخنادق. وقد تكون غير مرئية كخطوط الطول والعرض، فخط العرض ٣٨ مثلاً، هو الذي يفصل بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية.

ويضيف الخبير في القانون الدولي الدكتور محمد المجذوب أن الحدود الطبيعية كانت في الماضي هي الأساس في عملية تحديد الحدود بين الكيانات السياسية، فالأمبراطوريات والممالك القديمة كانت تتسع أو تتقلص دون أدنى اهتمام بمسألة الحدود. ومع تفكك الأمبراطوريات وتكاثر عدد الكيانات السياسية المستقلة في العصر الحديث (في الأمم المتحدة اليوم ١٨٨ دولة) تغيّر الوضع وأصبحت غالبية الحدود الدولية اصطناعية من عمل الإنسان. وهناك فئة من الفقهاء تعتمد تقسيماً آخر للحدود وتؤكد أنه يتفق من الناحية الفنية مع قواعد القانون الدولي العام. وهذا التقسيم يميّز بين الحدود التاريخية التي وضعت بطريقة ما في الماضي، ولم تتغير منذ زمن سحيق، واكتسبت قوة قانونية بموجب مبدأ الحيازة المستمرة وممارسة السيادة لمدة طويلة، وبين الحدود الاتفاقية التي تتم بموجب معاهدة أو

اتفاقية بين دولتين أو أكثر. والغالبية الساحقة من حدود الدول التي كانت مستعمرات ثم استقلت قد وضعت بهذه الطريقة. ولهذا نشهد في آسيا وأفريقيا، منازعات وخلافات حول الحدود ومن أجل الحدود[١].

دحض مبدأ الحدود

كان مشروع إنشاء دولة إسرائيل، منذ أواخر القرن التاسع عشر، واضحاً في خطّه لدور هذه العملية الموعودة ولعلاقاتها بجوارها. ومقدار وضوحه كان في مقدار غموضه وتردده في تحديد أي موقع، أي توقيع أي حد مع هذا الجوار. وهذا ما يفسّر السياق الصعب والمعقّد الذي رافق مداولات الدولتين المنتدبتين. بريطانيا وفرنسا في أثناء محاولتهما رسم الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذهما. كانت محاولات شاقة خاضتها الدولتان مع أطراف عدة، وعرفت الكثير من المناورات المتشددة واللينة، كانت فيها بريطانيا والحركة الصهيونية طرفاً أول يقابله فرنسا ومن معها من القوى اللبنانية.

وليس من الغريب أن يتبيّن لنا في هذا الميدان مقدار الإسقاط الأيديولوجي الذي يعمل قادة إسرائيل الحاليون من أجل تعميمه وهم يرسّمون الحدود مع لبنان، إذ منذ هيرتزل مروراً بن غوريون يتواصل التشديد على أن الحدود الشمالية لفلسطين هي الحدود الجنوبية، لمتصرفية جبل لبنان على الأقل. وجاء التفصيل الصهيوني الأول لمسألة الحدود، في المذكرة التي تقدّم بها الوفد الصهيوني في ٣ شباط (فبراير) ١٩١٩، من مؤتمر الصلح الذي بدأ جلساته في ١٩

كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، وفيها ترتسم الحدود الشمالية لفلسطين كالتالي:

إن حدود فلسطين تبدأ في الشمال على شاطىء البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ حتى جوار بيت جن، وتتجه شرقاً متبعة مفارق المياه الشمالية لنهر مغنية حتى تقترب من الخط الحديدي الحجازي إلى الغرب منه. ومن هنا نفهم ردة الفعل الصهيونية على اتفاق الحدود الفرنسي ـ البريطاني والأراضي الواقعة جنوبيه، كما أخرج جميع منابع نهر الأردن، وجبل الشيخ، الذي ترى فيه المذكرة الصهيونية، «الأب» الحقيقي لمياه فلسطين، أي العنصر الأساسي في مشاريع الاستيطان الصهيوني، والتي كانت الحركة الصهيونية ودونما انتظار لقرارات مؤتمر السلام وبمباركة بريطانية قد بدأت بإرسال خبراء مياه إلى فلسطين لوضع خطط في الإنارة وفي الري[٢].

لقد وضع الانسحاب الإسرائيلي القسري من جنوب لبنان القيادة الإسرائيلية في دائرة حرجة على الصعيد الجيو ـ سياسي، فاستراتيجية الغموض الحدودي بدت وكأنها لم تصمد أمام الحقائق الدولية الراهنة، على الرغم من السعي الإسرائيلي المحموم للعب بهذه الحقائق عن طريق إغراق التفاوض بشأن الحدود بتفسيرات مختلفة أو متناقضة لا حصر لها. غير أن الفريق الأول الذي يتزعمه تيري رود لارسن لم

يجد بدأً من اعتماد الخرائط العائدة للجنة ترسيم الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية المعروفة باسم رئيسيها، الكولونيل الإنكليزي نيوكمب والكولونيل الفرنسي بوليه، فقد انطلقت أعمال هذه اللجنة في أوائل حزيران (يونيو) ١٩٢١، وتوصلت في ١٩٢٢/٢/٣ إلى تحديد ٣٨ علامة حدودية تشكل على الأرض الحدود الفاصلة بين لبنان وفلسطين. وهذا ما عُرف لاحقاً باتفاقية نيوكمب ـ بوليه، وهي الاتفاقية المعمول بها رسمياً لتحديد الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، والمبنية أساساً على اتفاقية ترسيم الحدود في ١٩٢٠/١١/٢٣ وهو الترسيم الذي ظلّ المبدأ الأول للاتفاقات والمداولات اللاحقة في ١٩٢٦/٢/٢ و١٩٣٦/٦/٣٠ و١٩٣٧ و١٩٤٩.

لقد عرفت الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، «ترسيمات» متباينة. لكن الغموض في تأكيد الحدود الجنوبية بدءاً بالقرار رقم ٣١٨ الصادر عن الجنرال غورو في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٢٠ والذي جعل خط الحدود مرهوناً باتفاقات دولية لم تكن وضعت بعد، أفسح في المجال لقضم مناطق حدودية من منطقة الانتداب الفرنسي، في وقت لم تأخذ فرنسا فيه موقفاً حاسماً من الأطماع الصهيونية المباشرة، التي رأت في حدود فلسطين حدوداً أولى لكيانها العتيد. وقد استمر هذا الغموض مع الدستور اللبناني الصادر سنة ١٩٢٦ الذي يقول في مادته الأولى «أي حدود لبنان الجنوبية هي حدود قضاءي صور ومرجعيون الحالية»، وكلمة (الحالية) في ٢٧ أيار (مايو) ١٩٢٦ تأتي بعد اتفاق «حسن الجوار» الذي أكد قبل ما يزيد على شهرين ونصف. وفي هذا التاريخ أي في ٢ شباط (فبراير) ١٩٢٦، ثم رسم

الحدود كما في الخريطة الملحقة باتفاقية نيوكمب ـ بوليه. وهذا يعني إخراج منطقة بعرض ٣ ـ ٥ كلم من حدود الانتداب الفرنسي، أي أنها أخرجت وفق تقسيم مصطفى الدباغ القرى والخرب التالية التي يعتبرها من «أعمال صور» في الفترة العثمانية: البصة، خربة معصوب، خربة عين حور، خربة جردية، خربة سمخ، تربيخا، أقرت، خربة الصوانة، المنصورة، حانيتا. لذلك أخرج ما يعرف بالقرى الثلاثين ومن بينها القرى السبع. وهو ما يدخله الدباغ ضمن «أعمال مرجعيون»، وهي: إبل القمح، السنبرية، الخصاص، المنصورة، الزوق التحتاني، الزوق الفوقاني، الخالصة، لزازة، قيطية، العباسية، الناعمة، الدوارة، الصالحية، الزاوية، صلحة، المالكية، قدَس، النبي يوشع، هونين، المنارة، المنشية، دفنة، المطلة، خان الدوير، تل حاي، جاجولا، الشوكة التحتا، البويزية، ميس، كفر برعم.

مع هذا، فإن قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، وقبولها عضواً في الأمم المتحدة وتعهدها تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالحدود، كل هذا لم يغيّر من واقع الطموحات السياسية الإسرائيلية وتغيير حدودها والتي جرى ترسيمها رسمياً بين ٥ و١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ وبإشراف مندوب من الأمم المتحدة. وبعد اجتماعات مطولة شارك فيها عن الجانب الإسرائيلي: فوزنسكي وسيغال، وعن الجانب اللبناني: الكابتن غانم والكابتن ناصيف والسيدان مسرة وبيتغور كتقنيين والليوتنان كولونيل شهاب تم الاتفاق على أن الترسيم سيتم على قاعدة اتفاقية نيوكامب ـ بوليه ١٩٢٣، وأن العمل سيتم على أساس الخريطة ١/٢٠٠٠٠

PALESTINE والخريطة ١٥٠,٠٠٠ LEVANT. ومع هذا فقد ظلت الطموحات والأطماع الإسرائيلية مفتوحة على جنوب لبنان وفقاً للبعد الأيديولوجي الذي جعل حدود إسرائيل مع لبنان مشتملة على المنطقة المائية الممتدة إلى ما وراء نهر الليطاني.

الجيوبوليتيكا الغامضة

ظل الغموض في جيوبوليتيكا الحدود بين لبنان وفلسطين محركاً لصراع مفتوح في جنوب لبنان سحابة ثلاثة أرباع القرن. وعلى قاعدة الترسيم المهزوز الذي أجراه الانتدابان الإنكليزي والفرنسي عام ١٩٢٠ وعرف يومها باتفاقية (نيوكمب ـ بوليه)، ستنفلت سلسلة طويلة من الخروقات والاختراقات، لم تنته مع جلاء الاحتلال في ربيع العام ٢٠٠٠، ولو راجعنا الآليات التي خضع لها اتفاق الترسيم الذي وضعه الجنرالان الإنكليزي والفرنسي آنذاك، لوجدنا أن الغموض شكّل قاعدة أمنية إسرائيلية ممتازة للإبقاء على الجيوبوليتيكا الغامضة والمتحركة على حدودها مع لبنان. وهنا لا بد من الإشارة إلى جملة أمور حصلت بعد الاتفاق:

أولاً: لم يجر تنفيذ الاتفاقية إلا في نيسان (أبريل) ١٩٢٤ أي بعد أربع سنوات على توقيعها.

ثانياً: تألفت لجنة فرنسية ـ بريطانية لدراسة نتائج هذه الاتفاقية وتم على إثرها توقيع اتفاق حسن الجوار (٢/٢/١٩٢٦).

ثالثاً: أقرّت عصبة الأمم اتفاق بوليه ـ نيوكمب عام ١٩٣٤، وعندها فقط أصبحت هذه الحدود تحمل صفة الحدود المعترف بها

دولياً. وما تجدر الإشارة إليه أيضاً، أن هذه الاتفاقية أودعت في عصبة الأمم منذ العام ١٩٢٤ وأقرّت في شباط (فبراير) من العام نفسه. لكن في عام ١٩٣٢ تم استكمال ترسيخ الحدود السورية ـ الفلسطينية بين الحمة واليرموك. ويبدو أن هذا السبب كان في أساس تكرار إيداع هذا الاتفاق مجدداً عام ١٩٣٤ في أدراج عصبة الأمم[٣].

بعد ذلك بثلاثة عشر عاماً ستترسخ حقائق إضافية، لجهة السعي الصهيوني الأصلي لإبقاء فكرة الحدود المتحركة بين دولة إسرائيل ومحيطها حية وفاعلة. وتكشف الوثائق إلى أي مدى استطاعت حكومة إسرائيل الأولى بقيادة بن غوريون التسلل خارج دائرة الشروط الدولية، وبخاصة شروط الأمم المتحدة التي تؤكد على وجوب التزام إسرائيل باتفاق «نيوكمب ـ بوليه» المتعلق بترسيخ الحدود.

ففي ١١ أيار (مايو) ١٩٤٩ تمت الموافقة على انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة وعلى نحو استثنائي. فقد ربطت عضويتها بشروط وردت في مقدمة القرار، منها التعهد بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأخصها القرار المتعلق بالحدود (٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩).

هنا ثمة جملة من الملاحظات الأساسية يلخصها الخبراء على النحو التالي:

١ ـ أثار مندوبو إسرائيل أثناء اجتماعات لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ مسألة مياه الليطاني، مما حدا اللجنة على أن توصي في

تقريرها الصادر في كانون الأول (ديسمبر) باستثمار سبعة أثمان مياه الليطاني في إسرائيل، وذلك بتحويله إلى وادي الأردن.

٢ ـ نصّ اتفاق الهدنة الموقّع في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩ في المادة الخامسة: «يجب أن يتبع خط الهدنة الدائمة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين...».

٣ ـ ألزم الاتفاق الإسرائيليين بالانسحاب من عدة مناطق شمال الحدود كانوا قد احتلوها إبّان معارك ١٩٤٨.

٤ ـ تطبيقاً لروحية الاتفاق، قامت لجنة الهدنة اللبنانية ـ الإسرائيلية، وبإشراف الأمم المتحدة بعملية مسح جديدة للحدود وتثبيت نقاط الحدود. وقد بدأ هذا المسح في ١٩٤٩/١٢/٥ وانتهى في ١٥ من الشهر ذاته.

٥ ـ تقاسم لبنان وإسرائيل تكاليف إقامة العلامات الحدودية (من فئتي A وB) والعلامات اللبنانية تكون زرقاء أما الإسرائيلية فتكون حمراء.

٦ ـ مثّل الجانب الإسرائيلي غوزنسكي وسيغال، ومثّل الجانب اللبناني الكابيتان غانم والكابيتان ناصيف، والسيدان مسرّة وبيتغور كتقنيين.

٧ ـ تم الاتفاق على ما يلي:

أ ـ الترسّم يتم على قاعدة اتفاق نيوكمب ـ بوليه.

ب ـ العمل سيتم على أساس خريطة ١/٢٠٠٠ PALESTINE والخريطة ١٥٠,٠٠٠ LEVANT.

ج ـ أعمال ترسيم الحدود وإعادة إحياء الإشارات التي كانت موضوعة سابقاً تبدأ انطلاقاً من الشرق.

د ـ توضع نقاط أساسية (٣٨ نقطة) ونقاط ثانوية.

هـ ـ العمل يجب أن يتسم بالسرية.

و ـ الأعباء المالية يتحملها لبنان وإسرائيل.

٨ ـ حصلت تباينات وخلافات في تفسير اتفاق (نيوكمب ـ بوليه) لا سيما شرق المطلّة وحتى ضفة نهر الحاصباني.

في المرحلة اللاحقة، وبخاصة بعد ١٩٦٧، علّقت إسرائيل العمل بلجنة الهدنة، وقامت باحتلال جنوب لبنان عام ١٩٧٨. هكذا تبيّن أن هناك خطاً ثابتاً لدى إسرائيل يسعى لتغيير الحدود. وفي هذا السياق يمكن أن نتفهم ما ذكره أحد الباحثين الأميركيين (برنارد راش) من «أن الاتجاهات السياسية الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي كان منقسماً بالنسبة إلى تحديد الرقعة أو الحدود التي يريدونها. ومن ثم اتفقوا على شيء واحد، وهو عدم التكلّم في هذا الموضوع وتركه للوقت. والظروف التي ستحدد مقدار الرقعة التي يمكن أن تضمّها إسرائيل تبدو وكأنها آخذة بمفهوم راتزال للحدود السياسية. هذا المفهوم البيولوجي الذي يركّز على «التوسع والاستيلاء على المناطق والأقاليم العامة في إطار إعلان سلطات الدولة وقوتها».[٤]

بعد نحو نصف قرن على اتفاقية الهدنة واللبس الذي اكتنفها نصاً وتطبيقاً، ظهرت السيرورة الإسرائيلية كما لو أنها تعيد إنتاج ثوابتها الجيوبوليتكية بأشكال أخرى. لقد بدا أن السجال الحدودي بين لبنان

و«إسرائيل» لم ينته عند حد إعلان فريق الأمم المتحدة إنهاء الخروقات من الجانب الإسرائيلي. لكن السجال في المجال الجيوبوليتيكي والأمني على الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية سيمتد إلى فضاء أوسع مما يتصوره مراقبو اللحظة الراهنة. لقد كان الرابع والعشرون من تموز (يوليو) ٢٠٠٠، يوماً مشهوداً في حلقات النقاش المتسلسلة حول الالتزام الإسرائيلي بما يسمى «الخط الأزرق». في هذا اليوم كان ثمة موقفان يفصحان عن حصاد شهرين مضنيين من عمل فرق مراقبة خط الحدود التابعة للأمم المتحدة بالإضافة لفريق الخبراء اللبناني. الموقف الأول أعلنه الموفد الدولي تيري رود لارسن بعد اجتماعه إلى رئيسي الجمهورية والحكومة في بيروت، وجاء على الشكل التالي:

١ ـ إن إسرائيل أزالت جميع الخروقات التي كانت قائمة على الخط الأزرق.

٢ ـ إن قيادتي الجيش اللبناني والطوارىء ستجتمعان لبحث خطة إعادة انتشار القوات الدولية في المنطقة الحدودية.

٣ ـ إن الأمانة العامة للأمم المتحدة تبلّغت مضمون البندين المذكورين.

٤ ـ إن قوات الطوارىء سترصد مستقبلاً منطقة الحدود فتبلّغ الأمم المتحدة بأي خروقات مستجدة والمنظمة الدولية ستبلّغ مجلس الأمن بذلك.

٥ ـ إن الأمم المتحدة ستبدأ جهودها لدعم تلبية حاجات لبنان من خلال مؤتمر الدول المانحة.

أما الموقف الثاني، فهو موقف لبنان، فقد حدده رئيس الحكومة سليم الحص بما يلي:

١ ـ إن لبنان سوف يلتزم موجبات القرار ٤٢٥.

٢ ـ إن إسرائيل أزالت الخروقات التي كانت قائمة على مستوى الخط الأزرق.

٣ ـ إن لبنان سيظل يطالب بأرضه حتى الحدود الدولية، وباستعادة حرية الأسرى والمعتقلين في سجون إسرائيل وبمزارع شبعا وبالأراضي التي لم تزل محتلة ما بين الحدود الدولية وبين «الخط الأزرق».

٤ ـ إن القوات الدولية سوف تنتشر حتى الحدود الدولية وإن قوة مراقبي الهدنة U.N.T.S.O. سوف تكون عند الحدود وسوف تراقب مدى احترام لبنان وإسرائيل لخط الانسحاب، وهي التي سوف تتلقى ملاحظات أو شكاوى الطرفين.

٥ ـ إذا وافق لبنان على خارطة الانتشار المقترحة من جانب القوة الدولية فسوف يكون الانتشار سريعاً وربما خلال يومين أو ثلاثة.

٦ ـ إن القوات المسلحة اللبنانية ستنتشر بالتزامن مع انتشار القوات الدولية، للحكومة اللبنانية الحق في تقدير موجبات إرسال قوات من الجيش لدعم القوة المشتركة اللبنانية الموجودة في مناطق الجنوب، وهذا ما حدده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة[٥].

بين «الخط الأزرق» وخط الحدود الأصلي

يمكن القول إنه بهذين الموقفين، الدولي واللبناني، يكون المبعوث الدولي لمراقبة جلاء قوات الاحتلال، تيري رود لارسن قد نجح

ضمن حدود مهمته المعلنة في المهمة الموكولة إليه. أي في إعادة تثبيت علامات الحدود بين لبنان وإسرائيل بحيث صار ما يسمى الخط الأزرق أو خط لارسن هو خط انسحاب قوات الاحتلال من جنوب لبنان.

لكن هل حصل لبنان فعلاً على حقه النهائي في حدود أراضيه المعترف بها دولياً؟

حتى إعلان الفريقين اللبناني والدولي إنجاز الانسحاب الإسرائيلي كان الجدل لا يزال يدور حول النقاط الغامضة التي تشكل المنطقة الوسطى بين حدود ١٩٢٣ وحدود الانسحاب أو ما يسمى الخط الأزرق. وثمة فرق مهم سبق وأفصح عنه رئيس الجمهورية اللبنانية إميل لحود عندما أشار إلى أن بين لبنان وفلسطين حدوداً دولية معترفاً بها لم تكن في أي يوم موضوع نزاع بين البلدين، بل إن الرسم الوصفي لتلك الحدود والذي وضع عام ١٩٢٣، قد أعيد ترسيمه بصورة دقيقة وفي إشراف الأمم المتحدة ومراقبيها عام ١٩٤٩ من النقطة B.P.1 إلى النقطة .B.P بما فيها النقاط الوسيطة. ولقد فوجىء لبنان، بحسب ما بيّن الرئيس لحود في مذكرة أرسلها إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان (في ٢٠٠٠/٦/١١) بطرح يقول باعتماد «خط الانسحاب»، لتثبيت الانسحاب الإسرائيلي. والمفاجأة هنا تكمن في أن هذا الطرح يخالف منطق الأمم المتحدة حيث إن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتقرير الأمين العام الملحق به لا يشيران مطلقاً إلى هذا الخط، بل إلى خط يتطابق مع الحدود الدولية. وبالتالي فإنه لا يمكن تأكيد الانسحاب إلا على أساس خط

هذه الحدود وليس على أساس خط وهمي غير موجود هو ما يسمى بـ «خط الانسحاب».

هل «خط الانسحاب» الذي أكّدت عليه الأمم المتحدة هو نفسه الخط العملي الذي سعى الأمين العام كوفي أنان إلى اعتماده وبما يتوافق مع ما توفّر من خرائط لدى المنظمة الدولية؟

لنتعرف أولاً إلى ما يقصد بالخط العملي:

إنه الخط الذي سبق وتحدّث عنه رئيس الجمهورية اللبناني ومعه عدد غير قليل من السياسيين والخبراء اللبنانيين واعتبروه خطاً وهمياً تحاول الأمم المتحدة وفريقها جعله أمراً واقعاً ليرسم الحدود الفاصلة بين لبنان وإسرائيل في مرحلة ما بعد الاحتلال، لذا فإن هذا الخط هو نفسه الذي سبق واقترحه الأمين العام للأمم المتحدة عبر موفده تيري رود لارسن، وينطلق من الامتداد الأرضي وتضاريس الهضاب التي تفصل لوجستياً بين قوات الأمم المتحدة التي تشرف على فض الاشتباك في الجولان بين سوريا وإسرائيل والمعروفة باسم «أندوف» وقوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان والمعروفة باسم «يونيفيل». ومن منطلق أن هناك نقاط تماس لوجستي ـ أرضي في عمل هاتين القوتين يفترض أن تكون قائمة وموجودة، ولكنها بقيت حتى الآن من دون تنفيذ عملي من الجانب اللبناني لأن قوات الأمم المتحدة «يونيفيل» لم توسع انتشارها إلى الحدود منذ مجيئها إلى لبنان لأسباب تتعلّق بالوضع الأمني الدائم التفجّر في الجنوب. ولأن إسرائيل رفضت على امتداد ٢٢ عاماً الانصياع إلى رغبة الشرعية الدولية وتنفيذ القرار ٤٢٥. هكذا يشكل اقتراح «الخط العملي» في

جانب منه دعوة إلى تقدم قوات الطوارىء «اليونيفيل» إلى خط تماس مع قوات مراقبي الهدنة «أندوف»، وفي هذا الإطار سعى كوفي أنان إلى ضخ كمية وافرة مما أسماه المراقبون بـ «الغموض البنّاء» في نطاق السجال الدائر حول «مزارع شبعا» وهو ما راهنت عليه المنظمة الدولية لكي تتجاوز العقبات التي سببتها عقدة المزارع في استئخار الانسحاب الإسرائيلي. وإذا كانت حجة الأمم المتحدة يومئذٍ أن ليس من مهماتها رسم الحدود بين لبنان وإسرائيل، فهي لا تستطيع أن تنكر ـ وبحسب الرأي الرسمي اللبناني ـ الحدود المعترف بها دولياً وفق مستندات ووثائق ١٩٢٣ و١٩٤٩. حتى مزارع شبعا التي أدخلتها الأمم المتحدة على مثلث جغرافي غامض بين سوريا ولبنان وفلسطين، فإن ثمة وثائق تؤكد لبنانيتها، وبهذا يبقى القرار ٤٢٥ غير نافذ ما دامت باقية تحت الاحتلال. في هذا المجال يقول الخبراء اللبنانيون إن خط الحدود المعتمد خلال الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا أغفل آنذاك الإشارة إلى مزارع شبعا ووضعها ضمن الأراضي السورية. ولهذا فإن الحكومة اللبنانية قامت في عام ١٩٤٦ بتوجيه مذكرة إلى الحكومة السورية رقمها ٥٧٤ بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩ تؤكد أن ما حصل هو خطأ فني من الانتداب لم يكن القصد منه تعديل الحدود أو إدخال هذه المزارع في نطاق الأراضي السورية. وإن المفاوضات بين لبنان وسوريا التي أرسل رئيس الحكومة سليم الحص نسخاً من محاضرها إلى كوفي أنان تتضمن إقراراً بلبنانية هذه المزارع دعمته بالطبع تأكيدات وزير الخارجية السورية فاروق الشرع إلى الأمين العام، وهذه أمور ثابتة

ودامغة يجب أن تكفل إغفال المنظمة الدولية لمزاعم إسرائيل التي تقول إن هذه المنطقة كانت في عهدة السوريين عندما احتلتها عام ١٩٦٧ وإن المفاوضة عليها يجب أن تتم مع السوريين لا مع اللبنانيين[٦].

وإذا كان صحيحاً أن بعض الخرائط قد وضعت نسبة غير قليلة من مزارع شبعا ضمن الحدود السورية، وأوصلت الحدود السورية ـ اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى نهر الحاصباني، فإن خرائط أخرى لحظت وجود نقطة تلاقي الحدود السورية ـ اللبنانية ـ الإسرائيلية بين بانياس والحاصباني. فعلى سبيل المثال لا الحصر إن خريطة لبنان الطبيعية الصادرة عام ١٩٤٣ من قبل L. DUBERTRET رئيس القسم الجيولوجي في فترة الانتداب، تؤكد أن مزارع شبعا هي ضمن الأراضي اللبنانية.

ربما كانت نقطة الضعف الأساسية في الموقف الرسمي اللبناني حول السيادة على مزارع شبعا وجود خرائط رسمية لحظت وجود العديد من المزارع في هذه المنطقة بالإضافة إلى قرية النخيلة ضمن الحدود السورية.

لكن بعض الخبراء يردون على هذه النقطة بتسجل نقطتين مهمتين:

أولاً: إن هناك خرائط كثيرة أخرى تشير إلى وجود شبعا ومزارعها والنخيلة ضمن الحدود الدولية اللبنانية.

ثانياً: إن السيادة الفعلية، وليس السلطة الفوقية كانت للدولة اللبنانية، على شبعا ومزارعها وعلى النخيلة عند بدء الاحتلال الإسرائيلي لها عام ١٩٦٧، وعليه فإن التطبيق الصحيح للقرارات

الدولية وبخاصة القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ يحتم الانسحاب الكامل والشامل من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً، أي خط بوليه ـ نيوكمب بالنسبة إلى الحدود بين لبنان وفلسطين. كما يجب الانسحاب من شبعا ومزارعها ومن النخيلة حتى حدود القرى العقارية على امتداد قضاء حاصبيا (...) وثمة توكيد آخر على لبنانية المزارع حتى عندما احتلتها القوات الإسرائيلية في حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧. وفيه أن إسرائيل عندما بدأت باحتلال مزارع شبعا كانت السيادة الفعلية عليها للدولة اللبنانية، على الصعد كافة (قضائياً وضريبياً وأمنياً وسكانياً) وذلك على الرغم من وجود قوات عسكرية سورية، ذلك أن هذا الوجود لم يلغ بأي حال سيادة الدولة اللبنانية على هذه المنطقة. وفي الفترة اللاحقة للعام ١٩٦٧ قامت لجنة سورية لبنانية مشتركة (عن الجانب اللبناني ترأس اللجنة العقيد أنطوان دحداح وكان من أعضائها أمين عبد الملك وفوزي ساروفيم، وعن الجانب السوري ترأس اللجنة عبد الحليم خدام (محافظ دمشق)) قامت بدراسة مسائل الحدود ووضعت تخطيطاً عاماً لها. وبموازاة هذه اللجنة حصلت مفاوضات سورية ـ لبنانية ساهمت فيها الهيئة الدائمة اللبنانية ـ السورية (وكان يرأسها كل من مديري وزارة الخارجية في البلدين) وعنها تفرّعت لجنة عقارية مشتركة مؤلفة من قاض لبناني وآخر سوري. وقد تم الاتفاق، بخصوص المناطق غير المحددة والمحررة أو التي لم ينته التحديد والتحرير فيها، على أن تكون الحدود بين سوريا ولبنان هي الحدود الإدارية للقرى. وانطلاقاً من كل ذلك وبرغم وجود تخطيط وتحديد عام للحدود

بين سوريا ولبنان وخاصة في منطقة جبل الشيخ، فإنه لا يوجد ترسيخ وتثبيت للحدود الخاصة في هذه المنطقة[٧].

في أي حال، فقد ترك بيانا التحقق من الانسحاب في الرابع والعشرين من تموز (يوليو) ٢٠٠٠ كمية لا بأس بها من الغموض حول جغرافية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، وضمن هذا المناخ فإن الأسئلة راحت تعيد نفسها حول ما إذا كان القرار ٤٢٥ قد طبّق وفقاً لنصه وروحه في ما يتعلق بالحدود المعترف بها دولياً. بل أكثر من ذلك فإن المذكرة التي سبق وأرسلها رئيس الجمهورية اللبنانية إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، ظلت على حيويتها، وجدّيتها، ولا سيما لجهة المخاطر المترتبة على تبني الأمم المتحدة خط الانسحاب وليس خط الحدود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

الهوامش:

(١) **«السفير»**، ٢٠٠٠/٤/٣.

(٢) منذر محمود جابر، **الشريط الحدودي المحتل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٠.

(٣) عصام خليفة، **لبنان في مفاوضات التسوية**، إصدار شخصي، بيروت، ٢٠٠٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ٢٠.

(٥) سليم الحص، **«السفير»**، ٢٠٠٠/٧/٢٥.

(٦) راجح الخوري، **«الشرق الأوسط»، الأحد، ٢٠٠٠/٥/٢١.**

(٧) عصام خليفة، **السفير**، ٢٠٠٠/٥/١٩.

الفصل السادس

القرار ٤٢٥ كملحمة جيوبوليتيكية

رحلة الفراغ الممتد

لم يُنهِ سقوط «الجدار الطيب» في ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٠، حكاية القرار ٤٢٥. والذين انتظروا طي الحكاية، بعد الجلاء القسري لقوات الاحتلال الإسرائيلي إلى حدود ما عُرف بـ «الخط الأزرق» ما لبثوا أن وجدوا أنفسهم بإزاء قضية مستأنفة.

في خلال السنة الأولى التي أعقبت جلاء الاحتلال سيحتدم السجال مجدداً حول القرار المذكور. لكن سيكون هذه المرة محمّلاً بأثقال وتعقيدات سياسية وأمنية وقانونية تمحورت في الإجمال حول الخلاف القائم بين لبنان والأمم المتحدة وبخاصة في ما إذا كان القرار ٤٢٥ نُفّذ بالكامل أم أنه لا يزال معلّقاً.

وسيشهد النصف الأول من حزيران (يونيو) ٢٠٠١، محطة مهمة في هذا الميدان. ففي ذلك الوقت زار الأمين العام للأمم المتحدة

كوفي أنان بيروت، ساعياً لإقناع الحكومة اللبنانية بأنّ القرار ٤٢٥ أنجز تماماً ولم يعد ثمة ما يستدعي إبقاءه عقبة أمام سلام الحدود بين لبنان وإسرائيل. لكن أنان لم يفلح في إقناع المسؤولين اللبنانيين بما ذهب من أجله.

يومذاك كشفت مصادر ديبلوماسية أنّ محادثات الأمين العام للأمم المتحدة في بيروت انتهت إلى خلافات حادة في وجهات النظر حول طريقة استرداد مزارع شبعا، لأن أمين عام المنظمة الدولية يعتبر أنّ هذه المزارع تخضع إلى القرار رقم ٢٤٢، في حين أنّ الرئيس إميل لحود رأى عكس ذلك، وأكد أنّ إسرائيل لم تنفّذ القرار ٤٢٥ بالكامل إلا بعد الانسحاب من هذه المزارع؛ وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دوراً في هذا المجال في مصلحة أي من أطراف النزاع، ذلك أن لبنان ليس في وارد التفريط بأي شبر من الأراضي سواء في مزارع شبعا أو في أي مكان آخر من المناطق الحدودية.

لكن الخلاف بين كوفي أنان والرئيس لحود تركّز هذه المرة على هوية مزارع شبعا، لأن الأمم المتحدة لم تقتنع بلبنانية هذه المزارع، وكذلك إسرائيل التي ترفض الانسحاب إلا بموجب القرار رقم ٢٤٢. وإزاء هذا الواقع الخلافي، اعتبر أنان أنّ «هذه المزارع قد تتحول إلى برميل بارود يرتبط بفتيل يمتد إلى الجنوب وتتحكم في إشعاله المقاومة بناءً على قرار سوري ــ لبناني متوافق»[1].

هكذا تبدأ الرحلة المتجددة من الصراع على القرار ٤٢٥، حيث بدا كأنّ القرار المذكور لم يُنفّذ، وإن نُفّذ القسم الأعظم منه في أواخر ربيع العام ٢٠٠٠، غير أنّ المسألة بالنسبة إلى مزارع شبعا، ليست ــ

عند الدولة والمقاومة ــ مجرد مساحة جغرافية مكسوة بالغموض السياسي والقانوني. إنما هي قضية جوهرية تتصل بجدل قديم حول مقولتين تقعان على طرفي نقيض هما مقولة الاحتلال ومقولة السيادة الوطنية. ولن يُنقص من هذا الجدل ما ذهب إليه اجتهاد الأمين العام للأمم المتحدة لجهة «موقف مجلس الأمن القائل بأنّ مزارع شبعا بالنسبة إلى الوثائق التي نملكها هي أرض سورية. وأعتقد أنّ هذه القضية ستحل مع الوقت وأنّ الأرض ستعود إلى لبنان». وقال «إسرائيل تعلم أنّ مزارع شبعا ليست أرضاً إسرائيلية وفي النهاية ستنسحب منها وأنا متأكد من أنّ المزارع ستعود إما إلى لبنان وإما إلى سوريا ولكن كلاهما يجب أن يتفقا على أنها لبنانية لكي تعود إلى لبنان»[2].

مع أنّ الحروب والاجتياحات التي تلت حرب العام ١٩٧٨، كانت مدوّية وحاسمة لجهة التحولات التي أحدثتها على الصعد المحلية والإسرائيلية والدولية، بقي قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥، محوراً مركزياً في السجال السياسي والديبلوماسي والقانوني. ولقد ظلّ على حرارته حتى في المرحلة التي تلت جلاء قوات الاحتلال الإسرائيلي من مناطق واسعة من جغرافية القرار المذكور.

هنا الحكاية من أولها، وسنعرض لقصة القرار بمقدماتها الأمنية ــ العسكرية، التي هيّأت لولادة القرار في أروقة مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من آذار (مارس) ١٩٧٨.

وقت صدوره في اليوم المشار إليه، أُريد للقرار ٤٢٥ أن يكون تدبيراً إجرائياً فورياً لسحب قوات الاحتلال. ولم يكن مقدراً له بعد زمن

وجيز، أن ينتهي إلى أدراج «الروتين الديبلوماسي»، أو أن يصير مادة للسجال السياسي المديد في لبنان وفي شتى الدول المعنية بأزمة المنطقة.

صدر القرار ٤٢٥ وسط تحولات دراماتيكية في لبنان ومحيطه الإقليمي. فقد انتقل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى طور جديد كل الجدة. في جزء منه حصل تحوّل مدوٍّ عندما انتهت مرحلة اللاسلم واللاحرب المصرية ـ الإسرائيلية إلى السلم المباشر. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ قام رئيس جمهورية مصر العربية أنور السادات بزيارة مفاجئة للقدس، من ضمن مبادرة تستهدف وضع حد للعداء التاريخي بين العرب وإسرائيل. وأدّت هذه المبادرة إلى توقيع اتفاقيات كامب دايفيد الشهيرة تحت رعاية الرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر. غير أن هذه العملية السلمية لم تشمل أطرافاً عربية أخرى، في حين أنّ منظمة التحرير الفلسطينية التي لحظتها نصوص الاتفاقيات من خلال مشروع الحكم الذاتي، وجدت نفسها أمام خطر الإفناء السياسي. ولذلك حرصت على تزخيم وجودها في لبنان سياسياً وعسكرياً على نحوٍ يمكّنها من التمتع بموقع أقوى في أي عملية تفاوضية محتملة.

المقدمات الميدانية للقرار ٤٢٥ جرت على نحو مباشر وعملي في الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٧٨. ففي ذلك اليوم نفذت مجموعة دير ياسين الفلسطينية التابعة لحركة فتح، عملية استيلاء على باص إسرائيلي مكتظّ بالركاب على الطريق العام بين حيفا وتل أبيب. وأدّت هذه العملية إلى سقوط ٣٢ قتيلاً إسرائيلياً و٨٢

جريحاً واستشهاد تسعة فدائيين وأسر اثنين.

وفي ما بدا أنه رد على العملية، بدأ الجيش الإسرائيلي منتصف ليل ١٤ ـ ١٩٧٨/٣/١٥، اجتياحاً واسع النطاق لجنوب لبنان، شارك فيه نحو ثلاثين ألف جندي وسلاحا الطيران والمدفعية، وقد جوبه الغزو بقوات مشتركة من الأحزاب اللبنانية والمقاومة الفلسطينية مما ساهم في وقف الاجتياح عند مشارف مدينة صور. في هذا الوقت كان الطيران الإسرائيلي والزوارق الحربية تقصف مرفأ صور والمخيمات في المنطقة فضلاً عن مخيمات شاتيلا وصبرا وبرج البراجنة وعدد من أحياء بيروت المحيطة بها.

في رد فعل فوري على الاجتياح أعلن رئيس الجمهورية اللبنانية إلياس سركيس خلال جلسة طارئة لمجلس الوزراء أن العمل الإسرائيلي هو خرق للمبادىء الدولية ولحقوق الإنسان والشعب اللبناني، وقرّرت الحكومة اللبنانية تقديم شكوى رسمية لمجلس الأمن عبّرت فيها عن استنكارها الشديد واحتجاجها القوي على العدوان الإسرائيلي واحتفظت بحقها في دعوة المجلس للانعقاد إذا لم تؤدِّ المساعي الدولية إلى وقف الاجتياح وسحب القوات الغازية.

وبالتزامن مع التحرك اللبناني الداخلي كان مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير غسان تويني يعقد اجتماعات مكثفة مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ورئيس المجلس مندوب بريطانيا إيغور ريتشارد، وكذلك مع مندوبي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والصين.

أما في تل أبيب فقد أعلن كل من رئيس الوزراء مناحيم بيغن وعازر

وايزمن وزير الدفاع مساء ذلك اليوم أنّ القوات الإسرائيلية حققت أهداف الاجتياح وأنشأت منطقة أمنية بعمق ستة أميال على طول الحدود. وأكد المسؤولان أن حكومتهما لن توافق على الانسحاب قبل حصولها على ضمانات أن الجنوب اللبناني لن يستخدم قاعدة لنشاط الفدائيين.

وفي اليوم نفسه (أي في الخامس عشر من آذار (مارس)) عبّر الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم في بيان أصدره عن قلقه العميق واستنكاره لانتهاك حدود دولة ذات سيادة وللاستخدام المكثف للقوة العسكرية. وفي اليوم التالي أصدر الاتحاد السوفياتي بياناً شديد اللهجة اعتبر فيه أنّ الاجتياح الإسرائيلي هو عدوان مباشر ضد الدولة اللبنانية ذات السيادة.

أما الولايات المتحدة الأميركية فقد استنكرت الهجوم الفلسطيني على الحافلة الإسرائيلية الذي وقع قبل بدء الاجتياح الإسرائيلي بثلاثة أيام. وكذلك استنكرت العملية العسكرية الإسرائيلية داخل لبنان واعتبرت أن الهم الأساسي للإدارة الأميركية هو إنهاء دائرة العنف في أسرع وقت ممكن.

غير أن محدودية حجم الضغوط الدولية المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي وعدم نجاح المساعي دفعا الحكومة اللبنانية إلى ضرورة الإسراع في دعوة مجلس الأمن. وبالفعل انعقد مجلس الأمن الدولي بناءً على الطلب اللبناني صباح يوم ١٩٧٨/٣/١٩ للتصويت على مشروع قرار تقدّم به المندوب الأميركي أندرو يونغ وفيه دعوة إسرائيل للانسحاب من لبنان فوراً واعتبار هذا الانسحاب هو أحد

الشروط الرئيسية لعودة السيادة اللبنانية إلى منطقة الجنوب، وأنّ هناك ضرورة لوجود عملية حفظ سلام تقوم بها الأمم المتحدة ذات هدفين: إقامة الأمن وضمانه المنطقة الحدودية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على إعادة بسط سلطتها في تلك المنطقة[٣].

لقد كان القرار قراراً أميركياً بامتياز. وقد جرى تنسيقه مع الحكومة اللبنانية، ويتضمن دعوة إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية دون إبطاء. إلا أنه لم يأت على ذكر التعبير المتداول (دون قيد أو شرط) لكن مجلس الأمن أناط بهذا القرار ثلاثة أهداف:

الأول: إنشاء قوات دولية للتأكد من انسحاب إسرائيل الكامل حتى الحدود المعترف بها دولياً.

الثاني: تثبيت الأمن والسلم الدوليين.

الثالث: مساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على جميع الأراضي حتى الحدود المعترف بها دولياً.

وقد وضع الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً بتشكيل القوات الدولية وعددها، وانتشارها، وعرض هذا التقرير على مجلس الأمن في اليوم التالي. أي في اليوم التاسع عشر من آذار (مارس). وتبنى مجلس الأمن هذا التقرير بقرار آخر عرف بالقرار ٤٢٦.

وإذ صوّتت ١٢ دولة من أصل ١٥ إلى جانب هذين القرارين، امتنع الاتحاد السوفياتي آنذاك ومعه تشيكوسلوفاكيا فيما أعلنت الصين أنها لن تشارك في عملية التصويت.

بالنسبة للصين فإنّ إعلانها عدم الاشتراك عملية التصويت ناجم عن الموقف الذي أعلنه مندوب الصين الدائم في مجلس الأمن الذي قال إنّ «القرار لا يتضمن القوى الكافية التي تؤدي إلى انسحاب إسرائيل». أما الاتحاد السوفياتي فلموقفه قصة تعود إلى العام ١٩٦٠، عندما شكّلت قوات دولية لإعادة الأمن والاستقرار إلى الكونغو، يومها اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفاً اتهم فيه أميركا بأنها تستغل وجودها العسكري للتدخل في الشؤون الداخلية للكونغو وللدول الأفريقية الأخرى. ومنذ ذلك التاريخ أصبح الاتحاد السوفياتي ينظر إلى أية قوات دولية على أنّها قوات تعمل للنفوذ الأميركي.

هكذا امتنع الاتحاد السوفياتي عن ممارسة حق النقض ضد إنشاء قوات دولية في أي مكان في العالم واستعاض عن هذا الموقف بالامتناع عن التصويت مقابل أن توافق أميركا على مبدأ قوامه أنّ أية قوات يشكّلها مجلس الأمن بعد اليوم لا ينبغي أن يكون في عدادها جنود من جيوش الدول الخمس الكبرى.

وفعلاً شكّل مجلس الأمن بين سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٨٨ أكثر من ٢٧ وحدة عسكرية تعمل في ٢٧ دولة من العالم وجميعها خاوية كلياً من جنود تنتمي للدول الخمس المذكورة.

أما القوات الدولية «اليونيفيل» التي ستعمل في جنوب لبنان والتي تضم جنوداً فرنسيين، فإنّ مجلس الأمن قَبِل بانضمام هؤلاء الجنود للقيام بمهمات محددة غير تنفيذ القرار ٤٢٥ وهي تأمين الجانب اللوجستي (الداعم) للقوات الدولية. وفي هذا المعنى لا تعتبر (الفرنسية) جزءاً من القوات التي شكّلها مجلس الأمن للوصول إلى

الأهداف المعروفة.

لقد انتهى هذا التفاهم حول تشكيل القوات الدولية عند انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية عام ١٩٨٨. إذ تشكّلت قوات دولية للفصل بين إيران والعراق من وحدات تنتمي للدول الخمس الكبرى. وربما حصل ذلك بفعل انفتاح باب التفاهم الأميركي ـ السوفياتي عشية انتهاء الحرب الباردة.

القرار في إطاره القانوني

هذه هي الوقائع المتعلقة بالقرار ٤٢٥، أما الإطار القانوني لهذا القرار فإنه يستدعي الإشارة إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يتضمّن فصلين لحل النزاعات بين الدول: الفصل السادس، وعنوانه «حل النزاعات سلمياً». والفصل السابع، وعنوانه «الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن لإزالة أي صراع يهدّد الأمن والسلم الدوليين».

وتبعاً لهذا التمييز هناك نوعان من القوات الدولية: قوات دولية لحفظ السلام لا يحق لها أن تستعمل القوة في أي ظرف، وأي حال، إلا في حالة الدفاع عن النفس، وهي قوات تنشأ ضمن الفصل السادس، أي أنّ مهمتها سلمية، وهو ما ينطبق على وضعها في جنوب لبنان.

أما القوات التي تنشأ ضمن الفصل السابع فتسمى قوات لفرض السلام، وبالتالي يحق لها أن تستخدم القوة العسكرية كما حدث في كوريا سنة ١٩٥٠.

لكن القرار ٤٢٥ يقع ضمن الفصل السادس، أي أنه قرار سلمي لا

يمكن تنفيذه بالقوة عن طريق الأمم المتحدة. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ القرار غير ملزم قانوناً للأطراف المعنية. ذاك أن القرار ٤٢٥ بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة ملزم قانوناً للأطراف. إلا أنّ تنفيذه لا يمكن أن يتم عن طريق القوة في إطار الأمم المتحدة. إلاّ إذا جرى تحويل قوات حفظ السلام في الجنوب إلى قوات لفرض السلام. وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا بقرار جديد آخر من مجلس الأمن في حين أنّ أميركا لن تسمح باتخاذ مثل هذا القرار.

هكذا بدا أنّ الآليات التي سبقت ورافقت صدور القرار ٤٢٥ كانت جد معقدة. فقبل أن يخرج القرار ٤٢٥ إلى النور دخلت مراكز القوى الدولية في جدل عنيف، سياسياً وقانونياً. فالاتحاد السوفياتي كما ذكرنا كان معارضاً في الأساس لتشكيل قوات أمن دولية للجنوب، ولم يرجع عن معارضته، بنتيجة التفاوضات والمشاورات، إلاّ بشرط ألاّ يدخل ضمن مهام القوات الدولية اتخاذ أي إجراء مباشر يهدف إلى استعادة الحكومة اللبنانية سلطتها الميدانية في الجنوب، وإلاّ لجأ إلى الفيتو. ومن جملة المشاكل التي برزت في سياق المشاورات، تحديد هوية الدولة المشاركة في قوات الأمن وربط مهمتها بمهلة. ولعلّ النقطة الأكثر مغزى في القرار، هي عدم تعليق الانسحاب الإسرائيلي على إنشاء قوات الأمن الدولية. وهذه النقطة كانت مدار أخذ وردّ، إذ اقترح البعض إصدار قرارين متعاقبين، يقتصر الأول على الإدانة والانسحاب، وينص الثاني على تشكيل قوات الأمن. في هذا الخصوص يكشف الوزير اللبناني فؤاد بطرس عن معارضة لبنان لهذا التصوّر لأنه كان يخشى ـ وعن حق ـ أن

يكتفي المجلس بالقرار الأول ويهمل إصدار القرار الثاني. غير أنّ الأمر الذي حظي بإجماع أعضاء مجلس الأمن، هو أنّ قوات الأمن لا تخضع لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنها قوات حفظ سلام لا قوات ردع. وهكذا صدر القرار ٤٢٥ ثم تبعه القرار ٤٢٦ الذي صادق على تقرير الأمين العام المتعلق بقواعد عمل القوات الدولية تنفيذاً لمهمتها. ولذلك فهما من حيث فحواهما، يشكّلان القاسم المشترك الوحيد بين التيارات المعاكسة التي كانت تتجاذب الجبارين إبان الحرب الباردة، فيما المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية تجري برعاية أميركية صرفة. ويبيّن الوزير بطرس أنّ مصلحة الجبارين تقاطعت في الحؤول دون تفجير الوضع في المنطقة، فتوافقا على ما يتعلّق بسيادة لبنان على أراضيه وانسحاب إسرائيل منها، كما تقاطعت مصالحهما على عدم تطبيق أحكام الفصل السابع من شرعة الأمم المتحدة، باعتبار أن الولايات المتحدة حريصة على أمن إسرائيل وترفض إدانتها ومواجهتها بالقوة العسكرية، والاتحاد السوفياتي حريص على حرية تحرك المقاومة في الجنوب، خدمة لاستراتيجيته.

وتقاطعت مصلحة أميركا وإسرائيل في السعي إلى تهدئة الحالة في الجنوب، لما في ذلك من إسهام في حماية حدود إسرائيل وتسهيل للمفاوضات. أما لبنان، وقد كان راغباً في أن يثبت حدوده وسلطته في تلك المنطقة وفي انسحاب إسرائيل، فاكتفى بهذا القدر إدراكاً منه بأنه أقصى ما يمكن أن يحصل عليه. واللافت أنّ كلاًّ من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وإن انطلق كل منهما من

زاوية مختلفة أو من دوافع متعارضة، إلاّ أنه تعامل في الواقع مع أزمة الجنوب باعتبارها وجهاً من وجوه الأزمة العامة للصراع العربي ـ الإسرائيلي ونتيجة لها. وهكذا كان تصورهما(٤).

لكن الخبراء في هذا الإطار لاحظوا عدداً من الإشارات المتعلقة بالقرار ٤٢٥ أهمها:

ـ أنه القرار الوحيد بين سائر قرارات مجلس الأمن المستندة إلى الفصل السادس من الميثاق، والذي يعتمد قوات دولية ذات مهمة خاصة (وليس مراقبين دوليين ولا قوات دولية للإشراف على وقف إطلاق النار). والمهمة مؤداها تمكين الحكومة اللبنانية من إعادة سيادتها كاملة على الجنوب والبقاع الغربي من دون قيد ولا شرط.

ـ أن المندوب الأميركي في مجلس الأمن أعلن تأييده الواضح للقرار ٤٢٥، بل هو ساهم في صياغته. وطالب هذا المندوب باسم حكومته، بالانسحاب الإسرائيلي الفوري والكامل من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. ولعلها المرة الثانية والوحيدة بعد حرب السويس في العام ١٩٥٦، التي طالب فيها مسؤول أميركي بانسحاب إسرائيلي فوري وغير مشروط من أرض عربية. وبذلك يكون القرار ٤٢٥ قد جاء واضحاً وحاسماً وصريحاً من دون لبس في الفهم ولا تباين في التفسير.

ـ أنّ القرار ٤٢٥ لم يتعارض إطلاقاً مع اتفاقية الهدنة، وإنما جاء في سياق إعادة إحيائها واحترامها. فالاتفاقية تشترط الانسحاب إلى ما وراء خط الهدنة من دون أن يكون لأي فريق أي امتياز سياسي أو عسكري أو خلافه. واتفاقية الهدنة تعتبر أن خط الهدنة هو الذي

يمتد عبر الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين، وبذلك فإنّ القرار ٤٢٥ يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى هذا الخط (أي الحدود الدولية) من دون أي ترتيب ثنائي مسبق بين الطرفين.

ـ أن القرار ٤٢٥ لا يتضمن أي بند سياسي لأي من الفريقين، ويجاري هنا أيضاً مفهوم اتفاقية الهدنة التي لم تتطرق إلى أي شأن سياسي. ويؤكد القرار على استقلال لبنان السياسي ووحدته الإقليمية، كما يؤكد على ضرورة إعادة السيادة اللبنانية وحدها على كامل إقليمها. وفي هذا التأكيد أيضاً احترام لأحكام الهدنة وتشبث ببنودها(٥).

وعلى كل حال فقد شكّل وجود قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFIL تأكيداً عملانياً على صديقيه واستمرارية القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، لأن هذه القوات شكّلت الأداة الرئيسة لتطبيق القرار على الأرض، فهي الآلية العملانية له. ولعلّ استمرار تمديد مهام هذه القوات في جنوب لبنان طوال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٨ حتى العام ٢٠٠١ يعني الموافقة الضمنية على القرارين ٤٢٥ و٤٢٦.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الجمعية العمومية أصدرت، في دورتها الثامنة والأربعين ذاتها (للعام ١٩٩٣) قرارها رقم ٤٨/٤٦٣ بتاريخ ٩٣/١٢/٢٣، ووافقت بموجبه على تمديد مهام قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتمويلها عطفاً على موافقة مجلس الأمن على هذا التمديد. وبذلك يتضح أن القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ـ كانا حتى ذلك الوقت ـ لا يزالان يتمتعان بصدقيتهما القانونية من جهة، وبآليتهما العملانية من جهة مكملة(٦).

غير أنّ الجانب المهم الذي يوليه الخبراء شأناً خاصاً هو البعد القانوني للقرار بالنسبة إلى استقلال لبنان، إذ إنّ أهمية القرار ٤٢٥ القانونية لا تقتصر فقط على طلب الانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيطرتها على كامل الأراضي اللبنانية؛ وإنما تبرز أهميته أيضاً في التوكيد المتكرر على استقلال لبنان وسيادته الإقليمية ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وهذا التوكيد المتكرر هو الذي يميز، في الواقع، القرار ٤٢٥ عن القرار ٤٢٤، ففي حين يركّز الأول تكراراً على هذه الحدود النهائية والدولية للبنان نرى الثاني يشير إلى حدود «آمنة ومعترف بها» وخاضعة لطاولة المفاوضات. وهذا النص الضامن دولياً لحدود لبنان ورد في القرار ٤٢٥ وتكرر في جميع القرارات التي قضت بتمديد مهام قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ففي القرار الرقم ٨٩٥ الصادر في ٢٨ كانون الثاني/١٩٩٤ الذي مدّد مهام هذه القوات لغاية ٣١/تموز/١٩٩٤ ورد نص مستقل (الفقرة الثانية من القرار) يقول: إن مجلس الأمن «يكرر دعمه القوي للوحدة الإقليمية، والسيادة والاستقلال اللبناني ضمن حدوده المعترف بها دولياً». وكذلك يكرر المجلس، في القرار ذاته، أنّ القوات الدولية «يجب أن تنفذ بشكل كامل مهامها المحددة في القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ والقرارات الأخرى ذات الصلة».

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنّ وجود قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان UNIFII يشكل واحدة من أصل سبع عشرة عملية لحفظ السلام في العالم. وإذا راجعنا هذه العمليات جميعاً نرى أنّ عملية

حفظ السلام في لبنان هي الوحيدة التي تصرّ على بسط نفوذ الحكومة اللبنانية على كامل أراضيه وحدوده وسيادته.

ومن هذا المنطلق، اقتضى الإصرار دائماً على القرار ٤٢٥ كضامن مباشر قانوني للانسحاب الإسرائيلي وللاستقلال اللبناني في الوقت ذاته، من دون الوقوع في أي تنازلات إقليمية أو سياسي أو ما شاكلها[٧].

إسرائيل والقرار

١ ـ الاحتواء:

إذا كانت هذه هي الوقائع المتصلة بالكيفية التي جرى فيها التعامل مع القرار ٤٢٥ في المحافل الدولية، فإنّ الوقائع الإسرائيلية على الجملة رمت إلى احتواء مفاعيل القرار وشل فاعلياتها. إلا أننا سنقع ـ ونحن نعرض للسلوك الإسرائيلي حيال القرار ٤٢٥ ـ على مفارقة مؤداها رفض القرار ثم القبول به بعد مسافة زمنية تتعدى العشرين سنة.

كيف بدت هذه المفارقة، وما هي الأسباب والعوامل التي دفعت القيادة الإسرائيلية إلى مثل هذا التحول. ثم ما حدود هذا التحول تبعاً للآليات التي أخذت تحفر مجراها بعد سقوط الجدار الطيّب؟!...

كانت العلامة الفارقة في السلوك التفاوضي الإسرائيلي مع العرب تظهر على الدوام في أن المفاوض الإسرائيلي حرِص على النأي بنفسه وبالطرف الآخر عن أي قرار للأمم المتحدة ومجلس الأمن من

شأنه أن ينتظم عملية التفاوض. وكان الغرض من وراء ذلك، التحلل من الالتزام بأية مرجعية دولية لأنه بذلك يضمن عدم حشر إسرائيل في الزوايا الحادة للقرارات التي تدينها أو للتوصيات التي تجعلها مقيّدة بالاعتبارات وموازين القوى الدولية.

لقد تعاملت إسرائيل مع القرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي بما فيها القرار ٤٢٥ بهذه الروحية. في حين شرع الأسلوب التفاوضي الإسرائيلي منذ نهاية الستينيات، في فرض شروطه وأحكامه انطلاقاً من ضرورة التفاوض الثنائي بمعزل عن أي مرجعيات دولية قانونية. وهذا الأسلوب الإسرائيلي أنتج كامب دايفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية، ولا يزال عنواناً ثابتاً لمباشرة أي تفاوض عربي ـ إسرائيلي أو لمعاودته.

هكذا نشأت فكرة «التبادلية» التي لا تزال تشكّل المفصل الأساسي في السلوك التفاوضي الإسرائيلي. والواقع أنّ المنطلق الأول لهذه الفكرة يشكّل مخالفة للقانون الدولي. فإذا كانت إسرائيل لا تنسحب من أرض عربية إلاّ في مقابل مكافأة (أو على الأقل تعويض) على قاعدة الأخذ والعطاء، فإنها بذلك تلغي مخالفتها الأولى الناتجة من احتلال الأرض بالقوة أو الحرب. وهذا أمر منافٍ ليس فحسب للقانون الذي يفترض أن يعاقب الجاني على جرمه، وإنما يجافي المنطق أيضاً. إلاّ أنّ إسرائيل درجت على هذه السياسة، لأنها كانت تنجح فيها في معظم الأحوال والأوقات. وعلى هذا الأساس أصرّت إسرائيل على استخدام السلاح التفاوضي من دون أن يقف في وجهها ضابط قانوني رادع ولا قوة سياسية زاجرة[8].

مضى وقت طويل كان فيه الاعتقاد السائد لدى اللبنانيين أنّ مؤتمر السلام في مدريد والتزام لبنان قواعده العامة والأساسية، شكّلا إضعافاً للزخم السياسي والديبلوماسي الذي يوفّره القرار ٤٢٥. ولقد بدا الموقف الرسمي اللبناني في غضون ذلك الوقت كمن يراوح بين مجالين متناقضين. فالمفاوضات المباشرة مع إسرائيل ألغت الأداة الدولية ـ الأمم المتحدة ومجلس الأمن ـ التي ينبني عليها القرار أصلاً، في حين أنّ المفاوضات الجارية على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لا تتناول الجوانب الأمنية والعسكرية فحسب، بل تشمل (على الأقل في ما يتعلق بمقترحات المفاوض الإسرائيلي) جوانب أخرى أساسية، مثل التبادل الديبلوماسي في إطار الاعتراف المتبادل وتقاسم المياه والتعاون التجاري والسياحي... إلخ. وبصورة أكثر وضوحاً يمكن القول إنّ إسرائيل سعت مع مؤتمر السلام إلى توسيع استراتيجيتها في لبنان، لتنقلها من إطارها الأمني والعسكري المحدود إلى إطار أكثر شمولاً يسميه الخبراء الإسرائيليون «استراتيجية السلام مع لبنان».

وكانت هذه الاستراتيجية أفصحت عن ملامحها الأولى الورقة الإسرائيلية الشهيرة التي قدمت إلى لبنان ورفضها الوفد اللبناني المفاوض في جولة المفاوضات الحادية عشرة في واشنطن في ٩/٩/ ١٩٩٣. يومذاك تحدثت هذه الورقة عن اتفاق الطرفين على المبادىء الأساسية التالية:

أ ـ الطرفان ملتزمان التفاوض على معاهدة سلام شاملة وعادلة بينهما على أساس مؤتمر مدريد للسلام.

ب ـ يعترف الطرفان بحق كل منهما في السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي في إطار حدودهما المعترف بها من قبل كل منهما.

ج ـ يعترف الطرفان بالحاجة إلى ترتيبات أمنية بينهما ستؤمن الهدوء والسكون في منطقة الحدود، من خلال إبعاد، ونزع، أسلحة الإرهابيين والعناصر الأخرى التي تشكّل تهديداً للأمن على جانبي الحدود المشتركة والتي تعتبر معادية لعملية السلام، كما من خلال نشر الجيشين، الإسرائيلي واللبناني، كل على أراضيه ذات السيادة.

د ـ يقر الطرفان إقامة مجموعتي عمل للتوصل إلى الوسائل والجداول الزمنية لتطبيق هذه المبادىء... أي مجموعة عمل للترتيبات الأمنية، وأخرى للعلاقات السلمية بين الطرفين(٩).

في جولات المفاوضات التالية مع لبنان، لم يقدم الإسرائيليون أي مقترحات أو مشاريع سلام لا تتفق وروحية هذه الورقة. في حين راحت الحكومة الإسرائيلية تتعامل مع المسار اللبناني بما يمهّد الطريق لعقد معاهدة سلام كامل في مقابل انسحاب كامل من الأراضي اللبنانية الجنوبية. وهذا دلّ بوضوح على أنّ إسرائيل تنظر إلى القرارات الدولية السابقة بما فيها القرار ٤٢٥ على أنها قرارات نظرية لا طائل منها ما دامت لا تلبي الحاجات التي تفترضها مفاوضات السلام المتعددة الأطراف التي أطلقها مؤتمر مدريد للسلام.

٢ ـ خرافة القبول:

كان الأول من نيسان (أبريل) ١٩٩٨ يوماً إسرائيلياً لافتاً. في ذلك اليوم لم يكن أحد من المراقبين يتوقع أن يخرج المجلس الوزاري

المصغّر ببيان واضح ومحدد مؤداه القبول بالقرار ٤٢٥ كأساس لمفاوضات مع لبنان.

لقد كانت هذه المرة الأولى التي يُعرب فيها قادة إسرائيل عن استعدادهم للتعاطي مع واحد من أبرز قرارات مجلس الأمن الدولي إثارة للجدل. وتلك سابقة سجّلها المراقبون للقيادة الإسرائيلية، ولكن مع جرعة زائدة من الحذر والتحسب وعلامات الاستفهام.

وهذا ما يلاحظ من النص الحرفي للنقاط الخمس الواردة في بيان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر:

١ ـ تقبل الحكومة بالقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي بحيث ينسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان مع ترتيبات أمنية مناسبة، وبحيث يمكن للحكومة اللبنانية بسط سيطرتها الفعلية على جنوبي لبنان وتحمّل مسؤولية ضمان عدم إمكان استخدام هذه الأراضي (اللبنانية) قاعدة لنشاطات إرهابية ضد إسرائيل.

٢ ـ تعرب الحكومة عن تقديرها للجنود الإسرائيليين وقادتهم الذين قاتلوا للدفاع عن سكان شمال إسرائيل. وسيواصل الجيش نشاطاته ضد التهديدات الإرهابية في الحزام الأمني حتى تنفيذ الترتيبات الأمنية الضرورية.

٣ ـ تدعو الحكومة الإسرائيلية الحكومة اللبنانية إلى البدء بمفاوضات على أساس القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي لبسط سيطرتها على الأراضي التي يسيطر عليها حالياً الجيش الإسرائيلي، ومنع نشاطات إرهابية ضد الحدود الشمالية لإسرائيل تنطلق من أراضيها.

٤ ـ تعتبر إسرائيل أن أمن وسلامة سكان «الحزام الأمني» في جنوبي لبنان وجنود جيش لبنان الجنوبي يشكلون جزءاً لا يتجزأ من تطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي، ومن أي ترتيبات أخرى يتم التوصل إليها لإحلال الأمن على «حدودنا» مع لبنان.

٥ ـ ستواصل إسرائيل جهدها للتوصل إلى اتفاقيات سلام مع كل جيرانها[١٠].

ردات الفعل اللبنانية أجمعت على رفض العرض الإسرائيلي. رئيس الجمهورية اعتبر أنّ ما تطرحه إسرائيل هو مجرد «بالونات حرارية» رافضاً الجلوس مع حكومتها، ولو لثانية واحدة، للتفاوض. رئيس مجلس النواب نبيه بري وجد أنّ بيان الحكومة الإسرائيلية يعكس خطة سياسية لضرب الجنوب والاعتداء عليه. رئيس الحكومة رفيق الحريري ركّز بعد لقاء الرئيس السوري حافظ الأسد على «أن السلام العادل الشامل هو الكفيل بتأمين الأمن والاستقرار». أما وزير الخارجية فارس بويز، فاعتبر هذه الطروحات هادفة إلى إلغاء القرار ٤٢٥ وليس إلى تنفيذه. ولكن الحصيلة الإجمالية للمواقف اللبنانية تركزت على أنّ ما تطرحه تل أبيب هو «٤٢٥ إسرائيلي» بمعنى أنها تلتف حول القرار الدولي وتمتنع عن تنفيذه وتخرجه تماماً من معناه. إذ من أبرز الإضافات الإسرائيلية، مطالبة لبنان بالتفاوض الثنائي المباشر والإصرار على ترتيبات أمنية مسبقة والضغط لإيجاد حل لميليشيات جيش لبنان الجنوبي.

ولأن العرض الإسرائيلي المذكور دخل آنذاك في نطاق استراتيجية إعادة رسم قواعد اللعبة والخروج من حرب الاستنزاف، فقد كان

أوري لوبراني (منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان) صريحاً عندما خاطب اللبنانيين بالقول «إما القبول بالعرض الإسرائيلي أو الكارثة»[١١].

نظرية التلازم هي أيضاً نظرية إسرائيلية

في أواخر التسعينيات (١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩) لم تعد نظرية تلازم المسارين في المفاوضات شأناً حصرياً بلبنان وسوريا. فهي ستغدو من لوازم الخطابين السياسي والأمني في إسرائيل بالنسبة إلى مستقبل العلاقة مع لبنان.

والذين وضعوا «نظرية التلازم» في هذا المحل من النقاش، يؤيدون رأيهم، بالإشارة إلى سلسلة تجارب عسكرية وسياسية، قامت بها ـ على التخصيص ـ حكومتا بنيامين نتنياهو وإيهود باراك (١٩٩٦ ـ ١٩٩٩) قصداً إلى فصل المسارين اللبناني ـ السوري في إطار مبدأ الاحتواء المنفرد لكل منهما. ولأن عملية الفصل ظلّت خارج الإمكان، على النحو الذي اتبعته الحكومتان الإسرائيليتان المذكورتان، فقد جرى في مرحلة لاحقة، أي في مستهل عهد باراك، شق طريق ثانٍ، معاكس، قوامه التعامل مع المسارين اللبناني والسوري بوصفهما مساراً واحداً. وفي وقت واصل اللبنانيون والسوريون الجهر بوحدة المسارين (لا بتلازمهما فحسب) وتطوير مضمون هذه الوحدة لتبلغ معنى الانسحاب من الجولان وجنوب لبنان معاً.. كانت حكومة «إسرائيل واحدة» بقيادة إيهود باراك تؤكد في بداية عهدها مغادرة شعار الانسحاب من طرف واحد، ثم السعي إلى تحقيق الانسحاب

من جنوب لبنان من خلال الاتفاق مع الحكومتين اللبنانية والسورية في آن.

مَن راقب تطور خطاب إيهود باراك في هذا الشأن قد لا يجد انسجاماً منطقياً في الظاهر. فمن طور الالتزام بإرث سابقيه، الذين سخّروا آلتهم الحربية الضخمة لتحقيق الفصل السياسي والعسكري بين لبنان وسوريا (منذ غزو العام ١٩٨٢)، إلى القول بوجوب «مراعاة» الضغط الكبير الذي تتعرض له الدولة اللبنانية من جانب سوريا وتحقيق وحدة المسارين بالقوة.. وصولاً إلى القول بالوصل والفصل بين المسارين في آن، أي جعل المسار مع لبنان جزءاً من المفاوضات مع سوريا في الوقت الذي تبقى فيه العسكرية الإسرائيلية على نشاطها المتعدد في جنوب لبنان.

ولقد بدا واضحاً أنّ الصيغة الأخيرة، كانت هي «الصيغة الفضلى» التي اعتمدتها حكومة «إسرائيل واحدة» التي يقودها باراك. ففي أول مقابلة أجريت معه بعد فوزه في الانتخابات تحدث رئيس الوزراء المنتخب إلى صحيفتي «معاريف» و«يديعوت أحرونوت»[١٢] حول جنوب لبنان فقال «لم أتورّط عندما وعدت الناس بإخراج الجيش من جنوب لبنان. أنا أنوي فعلاً الخروج من لبنان مع استئناف المفاوضات مع سوريا».

إن ما حمل باراك على تفضيل هذه الصيغة المركبة هو شعوره بأنّ لدى دمشق القدرة على وضع الاتفاقات المعقودة موضع التطبيق الفعلي. وأنّ أي اتفاق حول جنوب لبنان بمشاركة سورية، سوف ينتج وضعاً أمنياً شبيهاً بالوضع الأمني في الجولان، والذي يعدُّ من

جانب الخبراء العسكريين من أكثر الأوضاع الأمنية استقراراً وهدوءاً على الجبهة العربية ـ الإسرائيلية.

لهذا السبب راح عدد من الخبراء، يصرّون على القول بأنّ أي تفاوض جديد بين سوريا وإسرائيل يجب أن يلحظ الخطوط المركّبة والمتداخلة التي قامت عليها نظرية تلازم المسارين اللبناني والسوري ووحدتهما. وقد رأى هؤلاء أنّ مصير المفاوضات ستحدده النقاط الخمس التالية:

أولاً: الاتفاق على معنى البدء من المرحلة التي توقفت عندها المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في العام ١٩٩٦.

ثانياً: الاتفاق على موضوع عمليات المقاومة من خلال فترة التفاوض. أي: هل ستتوقف حرب الاستنزاف التي تشنها المقاومة في جنوب لبنان ضد قوات الاحتلال أم أنها ستستمر بمعزل عما يحصل على الجبهة الديبلوماسية الإسرائيلية ـ السورية؟

ثالثاً: الاتفاق (سورياً ـ إسرائيلياً) على موضوع الانسحاب حتى حدود ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

رابعاً: الاتفاق على عناصر الترتيبات الأمنية في الجولان وخصوصاً موضوع محطات الإنذار المبكر.

خامساً: معرفة في أي من المراحل التفاوضية مع سوريا سيبدأ انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، ثم هل ينتهي الانسحاب من لبنان قبل فترة طويلة (أو قصيرة) من إنجاز الانسحاب من الجولان؟[١٣].

والذين تابعوا الجدل حول استئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والسوري، لاحظوا كيف امتلأ الخطاب الديبلوماسي لكل من الجانبين بفهم مغاير للنقاط الخمس المذكورة.

لقد كان من بين الخبراء الإسرائيليين من ذهب إلى أنّ حماية مستوطنات الجليل وسائر الحدود الشمالية فضلاً عن حماية الجيش الإسرائيلي من حرب الاستنزاف، لن تؤمّنها المبادرة إلى الانسحاب من طرف واحد. حتى أنّ كثيرين من المعنيين بالأمن (في إسرائيل) كانوا يعتقدون أنّ من الممكن حماية الحدود الشمالية من داخل هذه الحدود نفسها. ويمكن رؤية الدليل على ذلك ـ كما رأى هؤلاء ـ في أقوال ضباط كبار ووزراء في المجلس الوزاري الأمني. وقد دلّ الاستعداد للجلاء عن جزين في بداية صيف ١٩٩٩، على أنّ مفهوم الدفاع المستند إلى عمق جغرافي لم يثبت صحته (...) ويومها كان على رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أن يجد فوراً صيغة تسوية بين طموحه هذا وبين الموقف السوري. لكن كان يستلزم قيام مثل هذه الصيغة استئناف المفاوضات مع السوريين، وتحديداً واضحاً لموقف الحكومة إزاء الانسحاب من هضبة الجولان. سوى أنّ كثيرين قالوا وقتذاك إنّ الاحتمال الأكثر وروداً، في حال وجدت صيغة كهذه، أن «يتطلب التنفيذ وقتاً أطول كثيراً من فترة العام المحددة. في حين سيضطر الجيش في أثناء ذلك إلى البقاء في لبنان لا كوسيلة ردع ضد هجمات حزب الله، وإنما كورقة مساومة في المفاوضات السياسية»[١٤].

وعلى الرغم من الرغبة الإجمالية التي أبداها المجتمع الأهلي في

إسرائيل، وجزء واسع من المجتمعين السياسي والعسكري حيال مغادرة المأزق اللبناني، فإنّ الحسابات الدقيقة بين الربح والخسارة كانت غالباً ما تفضي إلى ما يشبه الإجماع على وجوب البقاء حتى الحصول على ضمانات أمنية وسياسية طويلة الأمد. وبعض الإسرائيليين دأب على توجيه النصح إلى حكومة إيهود باراك بألاّ تتوقع استمرار التأييد الواسع الذي حصلت عليه من الجمهور بشأن الانسحاب من لبنان، إذا وجد الجيش نفسه مضطراً إلى البقاء في وضع الانتظار حتى انتهاء المفاوضات السياسية.

٤٢٥ آخر...

كان يبدو حتى الأسابيع الأخيرة التي سبقت قرار جلاء الاحتلال أن جل المواقف والتصريحات الإسرائيلية بصدد الانسحابات من جنوب لبنان، لم تعدُ كونها حلقات متصلة في إطار التكتيكات الهادفة إلى التكيّف مع استراتيجية البقاء المؤجّل بأدنى الأكلاف.

والمفارقة اللافتة في هذا الميدان أنه قبل أقل من شهر واحد من إعطاء إيهود باراك الأمر لقواته بالانسحاب من المناطق الجنوبية كان أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان والحكومة الفرنسية يعملان من أجل بلورة قرار جديد يصدر عن مجلس الأمن ليحلّ مكان القرار ٤٢٥، ومثل هذا القرار كان سيجعل الفاعلية المعطاة المتعددة الجنسيات المنتشرة في جنوب لبنان متلائمة مع الوضع الذي من المفترض أن يسود بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

لقد ساد في أوساط وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتقاد بأنّ لإسرائيل

شأناً مبدئياً في القرار المفترض الذي سيحل مكان القرار ٤٢٥ القديم، والذي سينص ـ بحسب واضعيه ـ على تفويض صلاحيات جديدة للقوة الدولية التي ستنتشر على طول الحدود، والذي سيضمن حماية الأمن والهدوء وإعادة سلطة حكومة بيروت. لكن التقدير الإسرائيلي هو أن سوريا ستحاول إحباط تأسيس القوة الدولية الجديدة في لبنان خشية تقويض سلطتها ومنح حماية دولية للبنانيين. وتحاول لأجل ذلك تجنيد جبهة عربية خلال الاجتماع المقرّر لوزراء الخارجية العرب في تلك الفترة.

وقبل سفره إلى جنيف التقى وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي مع السفيرين الفرنسي والأميركي، وخلال المحادثات طرح احتمالين بديلين لنشر القوة الدولية في جنوب لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي:

الأول: استمرار عمل «قوة اليونيفيل»، الموجودة في لبنان منذ العام ١٩٧٨، وإعادة انتشارها من جديد على طول الحدود. ويتم تمديد فترة عمل القوة مرة كل ستة أشهر بقرار يصدر في ١٣ كانون الثاني (يناير) من العام ٢٠٠٠.

والثاني: حل اليونيفيل وإقامة قوة دولية جديدة خارج إطار الأمم المتحدة، ولكن بغطاء من الاتحاد الأوروبي. وسيتركز الإطار الجديد بشكل رسمي على قوات فرنسية وفقاً لتعهد الرئيس الفرنسي بأنّ بلاده ستتحمل جزءاً من المسؤولية في الترتيبات الأمنية الجديدة في لبنان.

وبالنسبة إلى إسرائيل فقد فضّلت توسيع نشاط اليونيفيل الخاضعة

للأمم المتحدة، على إدخال قوات جديدة إلى المنطقة من شأنها فقط أن تقوي التدخل الأوروبي في المنطقة. أما في مراكز القرار الإسرائيلي فكانوا يقدرون بأن الفرنسيين يفضلون أيضاً العمل ضمن إطار الأمم المتحدة.[١٥]

أميركا والقرار: خرافة التطمينات

لم يحل «الطابع الأميركي» الذي لازم القرار ٤٢٥ منذ إقراره في أواخر شتاء ١٩٧٨، دون تعامل الإدارة الأميركية معه بطريقة رمادية حيناً أو مضطربة ومتناقضة حيناً آخر. ومع ذلك ظلّ لبنان الرسمي ينظر إلى رعاية واشنطن للسلام اللبناني ـ الإسرائيلي بخاصة واللبناني ـ العربي ـ الإسرائيلي على الإجمال، كما لو أنها قدر لا رادّ له. وترتب على هذا النظر التعاطي بإيجابية مع هذه الرعاية، أياً تكن الآليات الديلوماسية المعتمدة في هذا الشأن.

لقد بدا هذا الأمر بوضوح حين قرر لبنان دخول مفاوضات مؤتمر مدريد في ١٩٩١. يومها علّلت الحكومة اللبنانية الرأي العام بضمانات أميركية. فقد كان من لبنان لدى رده على الدعوة إلى مدريد أن تمسك بالقرار ٤٢٥. أما واشنطن فكان جوابها بأنها أخذت علماً بموقف لبنان، مضيفة أن تحديد شروط تطبيق القرار المذكور رهن بالعملية التفاوضية ونتائجها.

لكن ضبابية الموقف الأميركي الذي عكسه هذا الجواب، لا تلبث أن تتخذ مناحي أشد وضوحاً حين تحتدم تطورات الأوضاع إلى حد وضع إسرائيل في الزوايا الحادة من جانب المجتمع الدولي.

فمنذ ١٩٧٨ لم تبدل الولايات المتحدة موقفها، وإذا ما طرح السؤال: لماذا لم تشترط أميركا أن يربط القرار ٤٢٥ صراحة بين الجنوب والأزمة الكبرى، فالتفسير كما يبيّنه الوزير فؤاد بطرس يكمن في الحالة الدولية حينذاك. ففي آذار (مارس) ١٩٧٨ كانت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل ومصر على أشدها، لتحقيق السلام ليس مع مصر فحسب، بل مع سائر الأفرقاء العرب انطلاقاً من معاهدة مصرية ـ إسرائيلية. وكان من الطبيعي أن ترى أميركا إلى التدبير المتعلّق بجنوب لبنان إجراء مؤقتاً يحول دون التفجير ريثما تتم التسوية النهائية، مع العلم بأنه كان من الطبيعي أن تبدي الولايات المتحدة بعض المرونة حرصاً منها على ألاّ تصدم لبنان والعرب لئلا تربك المفاوضات. وربما كانت ترى أنّ القرار ٤٢٥ سوف يذوب في اتفاق السلام الشامل المتوقع، وأنه في أي حال، سيفيد إسرائيل إذ يوفر لها حزاماً أمنياً في الجنوب ولا يسيء للبنان، إذ يؤكد على حقوقه وحدوده.

هذا مع التركيز على أن الولايات المتحدة كانت لا تزال على موقفها من تنفيذ القرار ٤٢٥ في خلال السنوات التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام. ويورد الوزير بطرس كدليل على ذلك ما صرّح به سفيرها في لبنان بتاريخ ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٩٤، رداً على سؤال طرحه عليه أحد الصحافيين. لقد سئل السفير:

لماذا لا تمارس حكومتك ضغوطاً على إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية والانسحاب من الجنوب، ما دامت تنادي بسحب سلاح المقاومة؟ فأجاب:

«دائماً يطرح عليّ هذا السؤال ودائماً أجيب أن موقفنا من القرار ٤٢٥ واضح جداً. فنحن نرغب في رؤية انسحاب القوات الأجنبية من لبنان، ونأمل أن تكون محادثات واشنطن سبيلاً إلى هذا الهدف، مما يوفر الضمانات الأمنية وضمانات أخرى للعلاقات السلمية بين كل الأفرقاء»[١٦].

فيما كانت الحكومة اللبنانية تتمسك بضرورة تطبيق القرار ٤٢٥ بشقيه الأساسيين وهما ضرورة الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية وضرورة حدوث ذلك دون قيد أو شرط، بدا أنّ الولايات المتحدة تتفهم وتدعم الشق الأول من هذه المعادلة، إلا أنها كانت تميل إلى اعتبار الشق الثاني منها قليل الواقعية، إن بسبب ميزان القوة بين البلدين أو بسبب ما تعتبره شرعية المطالب الأمنية الإسرائيلية. ولهذا فهي صاغت موقفاً ديبلوماسياً قائماً على دعم اشتراك لبنان في عملية السلام بالاستناد إلى مرجعية القرار ٤٢٥ (وهذا مضمون رسالة التأكيدات التي تلقاها لبنان من الولايات المتحدة قبيل انعقاد مؤتمر جنيف)، على أن تحدد شروط تطبيق القرار الدولي ـ أي الانسحاب من خلال عملية التفاوض.

لبنان المفاوض تعثرت خطواته إلى حد وقوعه على هامش العملية التفاوضية حتى لا نقول إنه خرج منها بالفعل، وهكذا فإنّ تعثره عرّضه لاعتداءات إسرائيلية كانت أضخمها ضربة تموز (يوليو) المدفعية والجوية ١٩٩٣. ولكن بعض الخبراء يأخذون على لبنان المفاوض أنه اختار الابتعاد عن الولايات المتحدة في الوقت الذي هو في أمسّ الحاجة إلى نفوذها الهائل في العملية السلمية في مواجهة

اختلال ميزان القوة بينه وبين إسرائيل. علماً أنّ قاعدة الاقتراب من واشنطن ومحاولة الاستقواء بها على التصلّب الإسرائيلي شكّلت خياراً سياسياً مارسه المصريون أثناء مفاوضات كامب دايفيد، ويمارسه السوريون والأردنيون والفلسطينيون بثبات منذ مؤتمر مدريد. وهذه سياسة لا تتعارض ولا يجب أن تتعارض مع التنسيق العربي وضوابطه.

أصحاب هذا الرأي يبيّنون أنّ السياسة الحكومية تسببت في وقوف الولايات المتحدة بإصرار إلى جانب توصية في الأمم المتحدة عن الشرق الأوسط استبعد منها القرار ٤٢٥. قبل ذلك تبلّغ لبنان موقفاً أميركياً واضحاً من الرئيس الأميركي ـ عندما قدم السفير اللبناني أوراق اعتماده ـ مفاده أنّ مستقبل لبنان مرتبط إلى حد كبير بنتائج عملية السلام(١٧).

لقد أشارت رسالة التطمينات الأميركية إلى تأييد الإدارة الأميركية لتنفيذ القرار ٤٢٥، ولحقّ لبنان في الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً، وإلى أن تطبيق القرار المذكور «لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها»، وإلى أن الولايات المتحدة «تؤمن في الوقت نفسه بأنّ للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة» دون أن يتحدد مفهوم الحدود الآمنة، بل تُرك كما نعتقد، للمفاوضات الثنائية، وليس لمضامين القرارات الدولية.

جاءت رسالة التطمينات هذه بعد أيام معدودة على زيارة الوفد الرئاسي اللبناني إلى نيويورك، وتأكيد وزير الخارجية فارس بويز على تعهد الإدارة الأميركية بفصل تطبيق القرار ٤٢٥ عن أي مشروع

آخر. وعلى هذا الأساس دخل لبنان مؤتمر السلام، وأي إخلال بهذا الاتفاق ـ كما أشار بويز ـ سيعفي لبنان من التزامه بهذا المؤتمر.

في حينه أوضح الرئيس إلياس الهراوي أنّ لبنان أراد الفصل بين القرارات الدولية، «لا لنتبرّأ من انتمائنا العربي ومن التزامنا كأعضاء في جامعة الدول العربية، ولكن القرار ٤٢٥ لم يأت على أثر حروب بين الدول العربية وإسرائيل، بل أتى على أثر اجتياح قامت به إسرائيل عام ١٩٧٨، ومجلس الأمن اتخذ هذا القرار، وخصوصاً الولايات المتحدة.. ولا يتكلم هذا القرار عن حدود آمنة، بل عن صون الحدود المعترف بها دولياً بيننا وبين إسرائيل، وهذا ما تعهّد به الجانب اللبناني لدى السلطات الأميركية...»، إذاً، ثمة مطلب لبناني واضح بالفصل بين تطبيق القرار ٤٢٥ والقرارين الدوليين الشهيرين ٢٤٢ و٣٣٨، فضلاً عن رفض الترتيبات الأمنية مع إسرائيل استناداً إلى مضمون القرار ٤٢٥ نفسه الذي لا يتضمن أي شروط أمنية يمكن أن تفرض على لبنان. أكثر من ذلك، لو دققنا في المواقف اللبنانية الرسمية لوجدنا أنّ هناك قطاعاً واسعاً كان يرفض حتى المشاركة في مؤتمر مدريد، ويعتبرها بمثابة ضغط على لبنان قد تجره لاتخاذ مواقف لا يريدها(١٨).

ليس من شك في أن التوصية التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلقة بمساعي السلام في المنطقة، قد أثارت لدى اللبنانيين مخاوف مبررة. خصوصاً أنها خلت من أي ذكر للقرار ٤٢٥. ما عنى بالنسبة إلى المسؤولين والقيادات اللبنانية آنذاك كما لو أنّ الأمر انقلاب وتغييب للقرار ٤٢٥.

لقد كان واضحاً أنّ الدعوة الأميركية ـ السوفياتية إلى مؤتمر مدريد في خريف ١٩٩١ لم تتضمن أي إشارة إلى القرار الرقم ٤٢٥ من قريب أو بعيد، وإنما تضمنت الدعوة، التركيز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وفقاً لقاعدة «الأرض مقابل السلام». وكان معروفاً، منذ البدء، أنّ القرار ٤٢٥ لا يستند إلى هذه القاعدة لأنه صريح في دعوته إلى «الأرض في مقابل إقرار الحق» طالما أنه قضى بالانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً. وقد أعلن المسؤولون اللبنانيون آنذاك أنّ لبنان سيدخل المفاوضات على أساس تنفيذ القرار ٤٢٥، من دون أن يكون معنياً بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ إلاّ بمقدار تعاطفه مع العرب الآخرين في ما يعنيهم من القرارين. غير أنّ هذا الإعلان اقتصر على «جحا وأهل بيته» ولم ينتقل إلى أي إطار قانوني ملزم، ولم يشكّل أي شرط رسمي مسبق للمفاوضات (...).

إلى هذا فإن رسائل التطمينات والضمانات الأميركية إلى الأطراف المتفاوضين، إسرائيليين وعرباً نشرت بُعيد توجيهها إلى هؤلاء. وعرف كل من المتفاوضين، كما عرف الآخرون أيضاً، مضمون هذه الرسائل. ولم نسمع آنذاك أو نقرأ أنّ الإدارة الأميركية مهّدت للمفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية بأي ضمانات للمفاوض اللبناني ولا حتى تطمينات، ثم توالت الأحداث وبدأ بعض المسؤولين اللبنانيين يلمحون إلى وجود مثل هذه الرسائل. وكان آخر المطمئنين رئيس الحكومة اللبنانية نفسه الذي أعلن في ١٩٩٣/١٢/٢٠: «أننا دخلنا في المفاوضات على أساس القرار ٤٢٥... وجاءتنا تأكيدات من

الأميركيين بتمسكهم في تنفيذ القرار ٤٢٥... نحن نأخذ تأكيدات من دولة عظمى ومن الروس أيضاً... أنّ الأمور «ماشية» وأن إسرائيل ممكن أن تنسحب وأنّ الأميركيين يدعمون تنفيذ القرار ٤٢٥»[١٩].

لقد بدا بوضوح لا لبس فيه أنّ السياق الذي جاءت فيه الحركة الأميركية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي يرتكز على قاعدة تقوم على تأييد إسرائيل في مواقفها بإزاء الجمعية العمومية، والحرص على إسقاط أي مرجعية دولية لهذه الشؤون التفاوضية وحصر مصيرها بطاولة المفاوضات فقط. وقد عبّر المندوب الأميركي لدى الجمعية العمومية عن هذا الموقف إذ رفض اعتماد القرار ١٩٤ (حق العودة)، وأعلن أنّ جميع القضايا العالقة بين العرب وإسرائيل يجب أن تترك لطاولة المفاوضات نفسها. وهنا نتذكّر أن الإدارة الأميركية، في كتاب ضماناتها إلى إسرائيل في العام ١٩٩١، قالت «إن ثمة تفسيرات مختلفة للقرار ٢٤٢ وأن تلك التفسيرات ستطرح خلال المفاوضات»[٢٠].

ما بعد التحرير: الرؤية الأميركية على حالها

لم يتبدّل أمر جوهري في منطق الولايات المتحدة ونظرها حيال القرار ٤٢٥ بعد أيار (مايو) ٢٠٠٠. إذ في الوقت الذي كان فيه لارسن يُعد لمساته الأخيرة على الخط الأزرق، كانت الإدارة الأميركية تعمل على خطين:

١ ـ الضغط على لبنان للقبول بأنّ إسرائيل قد نفذت بانسحابها القرار ٤٢٥.

٢ ـ الضغط على الأمم المتحدة للتوصل إلى قرار يشرّع حق إسرائيل في ما احتفظت به من أراضٍ. إضافة إلى ذلك، فإنّ واشنطن أعلنت قبل الاندحار الإسرائيلي في ٢٠٠١/٥/٢٥ بأسابيع أنّ مزارع شبعا هي خارج القرار ٤٢٥ وتخضع للقرار ٢٤٢. وكان الموقف الأميركي هذا، الغطاء الدولي لخطة لارسن في مشروع الخط الأزرق.

وبدا أنّ لارسن نسّق خطواته مع السفير الأميركي في لبنان يومها دايفيد ساتر فيلد، الذي قام بدور «الشاهد الدولي» على المفاوضات بين لبنان والأمم المتحدة، وبرز هذا الدور كعامل داعم وأساسي للمطالبة الإسرائيلية بإبقاء مزارع شبعا إلى مفاوضات الحل النهائي للمنطقة.

كان أعلن السفير الأميركي نفسه أن الحكومة اللبنانية السابقة برئاسة الحص وافقت على اعتبار أنّ مزارع شبعا تخضع للقرار ٢٤٢. ومع أنّ الحص نفى ذلك وأكّد أنّ لبنان تحفّظ على الخط الأزرق واعتبر أنّه لم يتم تنفيذ القرار ٤٢٥ بشكل كامل، وأنّ مزارع شبعا تخضع لهذا القرار، فإنّ الإدارة الأميركية بقيت على موقفها، فيما كرر لارسن في مقابلة تلفزيونية بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢٠ مواقفه بأنّ القرار ٤٢٥ نُفّذ بالكامل وأنّ مزارع شبعا خارج هذا القرار.

مع ازدياد الضغط على لبنان ليقلع عن مطالبته بأراضيه في مزارع شبعا، فإنّ الدور الأميركي يوسع من دائرة تأثيره على مسار هذه القضية عبر إيقاف المساعدات الدولية والأميركية للبنان.

لكن واشنطن لا تلبث أن تكشف عن أوراقها بهذا الخصوص حين

أنذرت لبنان أنه يجب إرسال الجيش إلى الجنوب خلال ستة أشهر وإلاّ فإنه سيحرم من كل المساعدات الدولية.

والاعتقاد السائد أنّ واشنطن التي رعت «الخط الأزرق» وأوقفت مساعدات الدول المانحة إلى لبنان و«حيّدت» الموقف العربي الرسمي المفترض أن يدعم لبنان وشعبه، باتت أسيرة سياسة منحازة. فلا ترى إلاّ بعين إسرائيلية كما هو حاصل حالياً بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني والخروقات الإسرائيلية الدائمة للخط الأزرق في الجنوب. وتكشف التقارير الواردة من تل أبيب مدى تورّط الإدارة الأميركية الحالية والأمم المتحدة في المخطط الإسرائيلي الذي يقوم بالأساس على الضرورات الأمنية الاستراتيجية للمستوطنات في الشمال، والإسرائيليون الذين هالهم الاندحار من جنوب لبنان ما زالوا يلخصون مواقفهم على الشكل التالي[٢١]:

ـ السعي إلى ضمان عدم وجود قوات معادية لهم قرب الحدود.

ـ العمل على ضمان دولي «عبر الأمم المتحدة» لجنودهم ومستوطناتهم.

ـ إرسال الجيش اللبناني ونشره على «الخط الأزرق» على نحو يؤمن ترتيبات أمنية محكمة تحول دون بقاء المقاومة لتهديد المستوطنات والحدود الشمالية لفلسطين.

مثلث القرارات ٤٢٥ ـ ٢٤٢ ـ ٣٣٨

جدل الفصل والوصل

هناك شيئان كان البحث فيهما قبل التحرير يعدُّ من الأولويات

السياسية الكبرى في لبنان:

ـ الأول هو التلازم بين القرار ٤٢٥ والقرارات الدولية المتعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وخصوصاً القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وهو تلازم فرضه منطق العلاقة والتداخل الجيو ـ سياسي والاستراتيجي بين لبنان وأزمة المنطقة.

ـ أما الثاني فهو آليات تنفيذ القرار ٤٢٥.

بالنسبة إلى الأول يمكن القول أنّ لبنان حظي باعتراف دولي مطلق بحقه في الحصول على الانسحاب الإسرائيلي من أراضيه بموجب القرار المذكور. لذلك فعندما جوبه لبنان بالدخول في عملية السلام أو عدم الدخول فيها بسبب خلاف حاد داخل المجتمع السياسي اللبناني تحت حجة أنّ هذا الدخول يؤدي إلى تخطي القرار ثم إلى إلغائه عملياً...

الواضح أنّ لبنان اختار أن يدخل عملية السلام على أساس التفاوض على خطة أمنية مبرمجة زمنياً وجغرافياً للانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية.

صحيح أنّ الحكومة اللبنانية لم تعلن عن ذلك جهاراً، سوى أنّ السياق العام للأحداث كان يفضي إلى هذه الحقيقة. والشاهد، هنا أنّ السيناريوات الإسرائيلية والأميركية والأوروبية وتلك التي جاءت بها الأمم المتحدة لم تؤتِ أُكُلَها لجهة تحويل القرار ٤٢٥ إلى قاعدة لمفاوضات سلام مع لبنان.

بمعنى آخر، لم يدخل لبنان عملية السلام من أجل تنفيذ القرار

٤٢٥. إذ اعتبر أنّ تنفيذ هذا القرار حق مكتسب له واعترفت به الأسرة الدولية. وبالتالي لا يجوز التفاوض حول هذا الحق. ولهذا يمكن القول بوضوح أنّ المفاوضات على المسار اللبناني ـ الإسرائيلي لم تحصل حتى بعد جلاء الاحتلال وارتسام «الخط الأزرق» كخط حدود بين لبنان وإسرائيل. كل الذي حصل قبل الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠ هو التفاوض حول الخطة المبرمجة زمنياً وجغرافياً والمتعلقة بترتيبات الانسحاب. ولقد تأكّد بعد ١٣ جولة جرت قبل وقف التفاوض اللبناني ـ الإسرائيلي عام ١٩٩٣، أنّ لبنان لم يخرج إطلاقاً عن إطار التفاوض على خطة الانسحاب الموضوعة وليس على مبدأ الانسحاب. إنّ الاستنتاج واضح هنا. وهو أنّ ما يقوله لبنان من أنّ تنفيذ القرار ٤٢٥ لا يُلزمه بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل هو كلام صحيح.

ومع ذلك لم يمر دخول لبنان إطار المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية في مدريد عام ١٩٩١ من دون ضجيج. وكان أن انشغل المجتمع السياسي اللبناني في دائرة واسعة من الأسئلة تركزت كلها حول منافع وأضرار هذا الدخول والمآل الذي سيصل إليه.

لقد تمحور سؤال التلازم بين لبنان والمنطقة على الشكل الآتي:

لماذا قبل لبنان أن يشترك في مؤتمر مدريد، مع أنّ احتلال أراضيه لا يقع تحت مضمون القرار ٢٤٢ أو ٣٣٨؟

وجهة النظر الرسمية وشبه الرسمية في لبنان أظهرت مروحة من الاعتبارات منها:

أولاً: إنّ لبنان هو جزء من الوطن العربي ـ وهو جزء محوري

مركزي ـ كما هو طرف أساسي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وإنّ أية تسوية لهذا الصراع لا بدّ أن تُنتج نظاماً إقليمياً جديداً، في أبعاده السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية. ولبنان لا بدّ من أن يكون معنياً بأسس ومضامين هذا النظام الجديد، تأميناً للمصلحة العربية العريضة، ولمصلحته، على الأقل، حتى لا يقوم النظام الجديد على حسابه.

ثانياً: إنّ لبنان قرّر المشاركة تمسّكاً بالموقف العربي العام في شأن عقد مؤتمر دولي. وهو ملتزم القضايا العربية خصوصاً قضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وعودته إلى أرضه، وتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة، وتحقيق السلام العادل (والشامل) في المنطقة.

ثالثاً: يعيش عدد كبير (بضع مئات من الآلاف) من الفلسطينيين على الأرض اللبنانية. وأية تسوية للصراع العربي/الإسرائيلي لا بدّ من أن تأخذ في الاعتبار وجود الفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في الدول العربية. ولبنان يرفض رفضاً مطلقاً أية محاولة لتوطين الفلسطينيين على أرضه.

رابعاً: إنّ الساحة اللبنانية شكّلت، خلال سنوات عديدة، وتشكّل اليوم ساحة صراع مفتوح تكاد تكون الوحيدة بين العرب وإسرائيل. كما أن إسرائيل تقوم، منذ العام ١٩٧٨، باحتلال جزء من الأرض اللبنانية في الجنوب والبقاع الغربي. وبالرغم من صدور القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ بالإجماع، فإنّ إسرائيل ما زالت ترفض تنفيذه، ولقد وسّعت حزامها الأمني، كما أقامت جيشاً من المتعاملين اللبنانيين مدعوماً بالكامل منها. وعليه فإنّ

مؤتمراً دولياً للسلام هو فرصة جيدة من أجل تطبيق القرار ٤٢٥.

خامساً: إنّ لبنان ملتزم الشرعية الدولية ومؤسساتها والمبادىء التي تقوم عليها، والقرارات التي تصدر عنها، خصوصاً لجهة رفضها أي مس بوحدة أراضي كل دولة وسيادتها الكاملة عليها.

سادساً: «... إنّ لبنان، بقدر ما هو معنيّ بقضية السلام في المنطقة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه الوطنية، وتحرير جميع الأراضي العربية، هو معني في الدرجة الأولى بتحرير أراضيه كاملة»، و«إنّ حضور لبنان المؤتمر الدولي يجب ألاّ يعني في شكل من الأشكال ربط حل قضيته بحل قضية الشرق الأوسط»[٢٢].

إذا كانت وجهة النظر هذه تعكس في الإجمال الخطاب الرسمي اللبناني لتسويغ عملية الدخول في مفاوضات مدريد، فإنّ هذا الخطاب لم يكن كافياً لإقناع المجتمع السياسي أو إزالة مخاوفه على مصير القرار ٤٢٥. وفي إطار السجال الذي شهدته السنوات الأولى من التسعينيات حول هذه القضية كان ثمة أكثر من اجتهاد يعكس آراء مسؤولين وخبراء في هذا الشأن. أحد هذه الآراء هو للوزير فؤاد بطرس، بيّن فيه أنّ معالجة الموضوع بصورة شاملة في ضوء الواقع السياسي القائم والخيارات المتاحة تبرر المشاركة في المفاوضات. «فاتفاق الهدنة لن يغني عن المفاوضات يوماً ما، وإذا ما قاطعنا المفاوضات الجارية فإننا نكون عزلنا أنفسنا عن حوار يتناول شؤوناً مركزية في منتهى الأهمية، كالتطبيع ومصير اللاجئين وموضوع المياه والمخطط الاقتصادي... إلخ. وهي شؤون حيوية في إطار تسوية شاملة تنعكس علينا من أكثر من جهة من دون أن يكون لنا رأي

فيها، علماً أنّ دخولنا في مفاوضات سلام منفردة بعد أن يكون نفّذ القرار ٤٢٥ ـ هذا إذا نفّذ ـ لا جدوى منه، إذ تكون خريطة المستقبل قد أقرّت بالنسبة إلى الجميع.

فلبنان إذا شارك ـ مع التشبث بالقرار ٤٢٥ ـ فإنما رفضاً للعزلة السياسية، وتمسكاً بحق الوجود كي لا يلغي نفسه إقليمياً ودولياً. ولا يغيبنّ عن البال أنّ ثمة عوامل سياسية كانت تدفع أيضاً إلى المشاركة في المسيرة، تتمثل في موقف الدول الراعية والمجتمع الدولي الغربي منه والشرقي، وكذلك الدول العربية بما فيها سوريا».

ويلاحظ الوزير بطرس في محاضرة ألقاها في كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية تاريخ ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٤، أنه «استناداً إلى تطمينات أميركية مبهمة سميناها ضمانات تصرّفنا في المفاوضات، كأنه من المسلّم به أن القرار ٤٢٥ مفتاح للسلام الشامل، فأصبحنا مرتهنين لشكليات حجبت عن رؤيانا سعة الدائرة التي تدور فيها المفاوضات، فعزلنا أنفسنا عن كل ما يمتّ إلى السلام والتسوية النهائية والتطلّعات المستقبلية».

يضيف: «وفي الواقع، ومنذ اللحظة التي صدر فيها القار ٤٢٥ بل قبل صدوره، كان بعضنا بحكم مسؤولياته السياسية مطلعاً على ما يدور في خلد المجتمع الدولي بالنسبة إلى موضوع الجنوب، لذا لم نستخفّ يوماً بالعوائق، بل بذلنا قصارى الجهد لتذليلها. ولم تكن هذه الصعوبات بغائبة عن ذهن الأمين العام للأمم المتحدة المعهود إليه التنفيذ. فيوم زار فالدهايم لبنان في نيسان (أبريل) ١٩٧٨، قلت له إنّ تنفيذ القرار محك لجدية مجلس الأمن... فأطرق ثم قال: «إني

أدرك دقة الموضوع ولن أدّخر جهداً في سبيل التنفيذ».

ثم يطرح الوزير بطرس السؤال التالي: أين نقف اليوم من تنفذ القرار ٤٢٥؟

ويجيب: «يوم دخل المفاوضات، تشبث لبنان بطلب تنفيذ القرار ٤٢٥ بالأولوية، ثم بعد اتفاق غزة ـ أريحا ولاعتبارات سياسة وجيهة ومحتومة، أعلن تضامنه المطلق مع سوريا في ما يتعلق بالمفاوضات والسلام، استبعاداً لسلام أو اتفاق منفرد.

فهل لنا والحالة ما تقدّم، أن نتوقع تنفيذ القرار ٤٢٥ على حدة، في سياق المفاوضات وبقطع النظر عن نتيجتها؟ إن التوقع الإيجابي يمت إلى الحلم والخيال، لأن التنفيذ رهن بالتسوية الشاملة. فالسلام مع سوريا ولبنان، إذا ما تمّ، سيقضي حتماً بتحرير الجنوب، فيضحى القرار ٤٢٥ إذاك بدون موضوع»[٢٣].

القرار في المهبّ

أخذت الريح الإقليمية تعصف بالقرار ٤٢٥، مع استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في مطلع كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩.

لكن العاصفة هذه المرة انطوت على مفارقة لافتة: فلئن كان السجال اللبناني والدولي حول هذا القرار قد اتخذ فيما مضى، منحاه المستقل نسبياً، أي أنّه بقي محصوراً في نطاق الجيو ـ بوليتيكا اللبنانية الجنوبية، فهو منذ ذلك الوقت سيدخل في قران حميم بعمليات السلام الجارية على أساس مؤتمر مدريد وقراريه

الشهيرين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن الدولي، الأول عقب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والثاني عقب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣.

لم يحصل القران بالمصادفة. وإنما كان وليد تراكمات وتحولات في الوضعين الدولي والإقليمي رتّبت نوعاً من التعاطي مع المسارين اللبناني والسوري بوصفهما مساراً واحداً لا يمكن فصلهما بيُسر. وإذا كان المعني بهذا التعاطي هو أساساً إسرائيل ومن ثم الولايات المتحدة الأميركية، فقد ظهر التحوّل في مواقفهما حيال هذين المسارين المشتركين على نحو لافت في الشهور الأخيرة من العام ١٩٩٩. إذ تعاملت حكومتا الدولتين المذكورتين مع هذه القضية بطريقة مختلفة عما سبق. بحيث ارتضت كلٌّ منهما التعامل مع لبنان وجبهته المفتوحة في الجنوب كامتداد لمسار التسوية مع سوريا. حتى أن الدعوة الإسرائيلية إلى فصل المسارين على قاعدة التفرّغ لكل فريق عربي بمعزل عن الآخر، ما لبثت أن تحوّلت إلى دعوة مقلوبة تماماً. وجرت العمليات السياسية على نحو بدا معه ربط المسارين السوري واللبناني مطلباً إسرائيلياً محموماً.

وبديهي أن يأخذ السياق المنطقي لهذا التحوّل مداه وتكون النتيجة استحالة الفصل بين القرار ٤٢٥ الخاص بلبنان والقرارين ٣٣٨ و٢٤٢. وبهذا المعنى لن تكون الدعوة الأميركية اللاحقة للبنان للاشتراك في المفاوضات إلاّ بفرضية أن تسوية المأزق اللبناني ـ الإسرائيلي هي جزء لا يتجزأ من التسوية العربية ـ الإسرائيلية الشاملة. وبالتالي فإن القرار ٤٢٥، بحسب الفرضية الأميركية،

يدخل دخولاً عضوياً في مجال التفاوض على أساس القرارين ٣٣٨ و٢٤٢. في حين أنّ هذين القرارين يشكلان المفهوم الإجمالي لنظام التسوية في الشرق الأوسط، ومن الطبيعي والحال هذه، أن يكون دخول لبنان في نظام التسوية دخولاً مؤسساً على المفهوم المشار إليه.

ولو تتبعنا آليات الموقف الأميركي حيال دعوة لبنان للالتحاق بالمفاوضات لوجدنا أنها مطابقة لفرضية التلازم بين المسارين اللبناني والسوري كما لفرضية التلازم وعدم الانفصال بين القرارات الدولية موضوع البحث ٣٣٨ و٤٢٥. وأكثر من هذا فإنّ المواقف الإسرائيلية في هذا المجال جاءت هي أيضاً منسجمة مع نظرية التلازم بدليل أنّ موقفاً إسرائيلياً واحداً لم يربط الانسحاب من طرف واحد من الجنوب بمعاهدة سلام مستقلة مع الدولة اللبنانية. وهذا عائد بطبيعة الحال، إلى أن المفاوضات مع لبنان والتي استؤنفت على قاعدة استئناف المفاوضات مع سوريا، هي التي يُفترض أن ترتّب اتفاقات السلام. ولقد بدا واضحاً كيف أخذ الجانب اللبناني يستعد للمشاركة في مفاوضات واشنطن منذ الإشارات الأولى المرسلة من الرئيس بيل كلينتون بهذا الخصوص. وذهب عدد من المسؤولين عن الموقف اللبناني إلى تحديد ملامح جدول أعمال التفاوض مع الإسرائيليين، بخمسة ملفات هي: تمسك لبنان بالقرار ٤٢٥ ـ المطالبة بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية ـ حفظ حق لبنان في مياهه ـ تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ـ المطالبة بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بلبنان من جراء الاعتداءات الإسرائيلية عليه[٢٤].

ولكن ما الذي حدث بعد ذلك؟

في الفترة التي سبقت جلاء الاحتلال بشهور شاعت الفرضية التالية:

إذا قدّر للبنان أن يدخل باب التفاوض وبين أيدي فريقه الملفات الخمسة المذكورة فهو بذلك يكون قد أدخل القرار ٤٢٥ ضمن الدائرة الأشمل والأوسع للمفاوضات. وفي هذه الحال سيصبح القرار ـ إذا جرت الأمور على ما هو مقدّر لها من جانب الأميركيين تحديداً ـ أحد الخطوط التفصيلية للعملية السلمية بين لبنان وإسرائيل. وهذا يعني منطقياً وسياسياً حدوث تغيُّر وتبدُّل في طبيعة جلاء الاحتلال من جنوب لبنان وشروطه وآلياته، والأثمان المطلوبة إسرائيلياً من وراء هذا الجلاء.

كادت إسرائيل أن تنجح في اختبار سلوكها التفاوضي لناحية جعل علاقتها بلبنان علاقة قائمة على التعامل الثنائي بين دولتين بدلاً من المرجعية الدولية. وعلى مدى نحو ثلث قرن تمكنت من إبقاء نفسها على مسافة وازنة من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بلبنان، وفي مقدمها القرار ٤٢٥. إذ بسبب التخوّف الإسرائيلي الدائم من أحكام الشرعية الدولية كانت إسرائيل تصرّ على اعتماد الاتفاقات الثنائية التعاقدية، وترفض جميع القرارات الدولية محاولة إخضاعها لمحكمتها العليا أحياناً ولإرادتها العسكرية وتعنتها السياسي أحياناً أخرى. إنّ ما حصل للقرار ٤٢٥ على امتداد الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ ـ ١٩٩٩ ـ وصولاً إلى العام ٢٠٠٠، يفضي إلى حقيقة أنّ إسرائيل ضيّعت، بالقوة العسكرية وديبلوماسية الترهيب والمناورة جميع الفرص السلمية القانونية التي

أتيحت لتطبيق بنود القرار ٤٢٥. فعلى رغم كل البنود الصريحة التي تدعو إلى الانسحاب من كل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً ومن دون تأخير بما يؤمن سيادة لبنان ووحدته واستقلاله، فهي ذهبت أدراج الرياح. وطوال المدة المذكورة عملت إسرائيل على استدارج لبنان إلى سلوكها التفاوضي المعروف، بهدف تأسيس تعاقدية ثنائية تحل محل القرار ٤٢٥ أو تخضعه لمفاوضات ومساومات تستطيع أن تلبي مطاليبها وفقاً لتفسيراتها المنسجمة مع معالمها الأمنية.

ومع دخول لبنان مفاوضات واشنطن سيمثُل القرار ٤٢٥ أمام الاختبار الأكثر قسوة، حيث لم يظهر أنّ الذهاب بعيداً في المفاوضات على قاعدة «نظام التسوية» والقرارين ٣٣٨ و٢٤٢ سيبقيه قراراً قابلاً للحياة.

لقد كان على لبنان بعد هذه التحولات أن يجيب على السؤال التالي:

ما هي السياسات التي ينبغي على لبنان اعتمادها في ظل المناخ الملتبس الذي يثيره السؤال حول القواعد المقترحة للتفاوض وعلاقة القرار ٤٢٥ بهذه القواعد؟

التحوّل اللبناني: الربط لا الفصل

لعلّ ما تجب الإشارة إليه هو أنّ تحولاً قد حصل في الموقف اللبناني في سياق الجدل المحتدم حول تلازم المسارين اللبناني ـ السوري ومصير القرار ٤٢٥ في هذا السياق. لقد جرى التحول تحديداً على

أساس الانتقال من مطلب تنفيذ القرار ٤٢٥ بمعزل عن المسارات العربية الأخرى، إلى الربط والتلازم بين المسارين السوري واللبناني. وقد حصل ذلك في ضوء تعثّر العملية السلمية في الشرق الأوسط، وتزايد الضغوط الإسرائيلية والأميركية على سوريا ولبنان. وبعدما نكثت الحكومة الإسرائيلية بالاتفاقات الموقعة مع العرب في أكثر من مسألة، تأكد للمفاوض اللبناني مع الوقت أن نتيجة المفاوضات الثنائية مع إسرائيل هي الأساس في أي تسوية ـ كما تسعى إسرائيل ـ وليس مضمون القرارات الدولية سواء على المسار اللبناني أو على المسارات العربية الأخرى.

وقد تكفّل عامل الوقت بتقريب الطروحات اللبنانية والسورية تدريجاً إلى درجة التلازم بين المسارين، مع قبول إسرائيلي وأميركي بهذا التلازم، وإن برزت بعض الأفكار الإسرائيلية المشتتة حول «لبنان أولاً» أو «الانسحاب من طرف واحد»... بينما يدرك السوريون مغزى التكتيك الإسرائيلي لجهة عزلهم إقليمياً والضغط عليهم دولياً، تمهيداً لفصل المسارين السوري واللبناني.

وحتى لا يجد لبنان نفسه تحت ثقل الوقت الذي يوجبه الالتحاق بالمفاوضات في واشنطن، كان عليه احتساب آليات السلوك التفاوضي مع إسرائيل بدقة. والسؤال الإضافي الذي كان يتجدد باستمرار والذي وجب على الحكومة اللبنانية الجواب عليه هو: إلى أي مدى يمكن الجمع بين مفاوضات قاعدتها القرار الدولي رقم ٢٤٢ الخاص بأزمة المنطقة ومفاوضات يبقى فيها القرار ٤٢٥ الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، بمنأى عن المساومة،

أي من دون أن يشكّل قاعدة للتفاوض؟

منطق الأمور الذي أشارت إليه التصريحات والمواقف الإسرائيلية والدولية في ذلك الحين، أدى إلى النتيجة التالية: أن القرار ٤٢٥، ووسط الظروف والشروط التي بدا معها لبنان، مضطراً إلى دخول غرف المفاوضات مع إسرائيل، لن يكون تنفيذه مستقلاً عن القضايا والملفات المتعلقة بمستقبل التسوية الأمنية والمائية والسياسية والديبلوماسية بين الجانبين. ومن هذا الوجه يغدو الكلام على تطبيق القرار الدولي المذكور، ووفقاً لما نصّ عليه القرار الملحق به رقم ٤٢٦ والذي يحدّد الآليات المفترضة للتطبيق مجرد كلام في الفراغ. ولو سئل المعنيون ـ يومها ـ عن إمكان الفصل، ولو النسبي، بين القرار ٤٢٥ ومجريات العمل به في إطار التطبيق، لكان الجواب أدنى إلى النفي منه إلى توكيد مثل هذا الإمكان. ذلك أنهم أدركوا حقيقة التمازج السياسي الحاصل في جدول أعمال المفاوضات، مثلما أدركوا استحالة إبقاء آليات تنفيذ الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة. فالواضح من ظروف التفاوض التي حكمت العلاقة اللبنانية ـ الإسرائيلية أنها أدت بالقرارين الدوليين ٤٢٥ و٤٢٦ ليصبحا جزءاً مساوياً وموازياً لجدول أعمال التسوية. وأنّ الانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة لن يكون إلاّ باتفاق مشترك سوري ـ لبناني ـ إسرائيلي. وأما دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي أصدر هذين القرارين، فهو دور الواسطة غير الفاعلة بين المتفاوضين.

هل كان يعني هذا أنّ قاعدة التفاوض بين لبنان وإسرائيل ستقوم

على نصاب جديد ومختلف في بحر العام ٢٠٠٠، وأنّ هذه القاعدة مخالفة في منطقها وشروطها لمنطق وشروط تطبيق القرار ٤٢٥ لجهة الانسحاب من المناطق اللبنانية المحتلة؟

قبل الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠ كان واضحاً ما يظهره القراران الدوليان المتلازمان من مقاصد تفيد بأنّ إرادة التفاوض في المنطقة، رتبت منطقاً جديداً ومختلفاً للعبة. وهو المنطق الذي جاء وليد تطورات إقليمية ودولية ومحلية في غاية التعقيد والتكثيف على امتداد السنوات التي أعقبت صدور قراري مجلس الأمن في آذار (مارس) من العام ١٩٧٨. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مستهل حقبة التسعينيات والتي شهدت انعقاد مؤتمر مدريد للسلام العربي ـ الإسرائيلي شكّل نقطة الانعطاف الشديدة السرعة لتكوين وبلورة منطق اللعبة الجديد. ذاك الذي قضى إلى غير رجعة بعدم الفصل بين أزمة لبنان وأزمة المنطقة وأن الوصل بين الأزمتين هو الشرط الضروري لإيجاد حلول وتسويات ثابتة ومستقرة لهما.

وإذا كانت حقبة التسعينيات شهدت ما يمكن اعتباره تعويماً للقرار ٤٢٥، أقله لجهة عودة السجال حول وجوب تطبيقه وموجبات هذا التطبيق، فإنّ مثل هذا التعويم، ما كان ليكون على هذا القدْر من الاهتمام، لولا أنّ القرار المذكور قد صار جزءاً من عملية سياسية أشمل وأوسع وأكثر قابلية للتسوية.

أما بالنسبة إلى مواقف لبنان فثمة من رأى ضرورة التحصين السياسي قبل بدء أي تفاوض مع إسرائيل. أما منطلق مثل هذا التحصين فتعود إلى وجوب التعامل مع اللعبة الإسرائيلية على أساس

مقوّمين متوازيين متلازمين هما:

أ ـ اشتراط انسحاب إسرائيل على أساس خطة ميدانية مبرمجة زمنياً وجغرافياً. وعند ذاك يعتبر القرار ٤٢٥ قد نُفّذ. ويكون لبنان قد حصل على حقه بجلاء الاحتلال عن أراضيه.

ب ـ العودة إلى اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩، كأساس للدخول في مفاوضات حول خطة للسلام يستطيع لبنان معها المطالبة بكل الأراضي التي استلبت في خلال الأعوام ١٩٢٣ ـ ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨ و١٩٨٢. ناهيك عن سائر الملفات التي تدخل في نطاق التسوية العادلة والمتوازنة بين لبنان وإسرائيل[٢٥].

وأياً كان الأمر، فإنّ هذا الموازييك المتنافر من السجال لم يلبث حتى توقف عند منعطف الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠. لكن هذا التوقف لم يطل كثيراً ليبدأ سجال من نوع جديد حول القرار ٤٢٥. وقد تمحور السجال في التساؤل عما إذا أنجز القرار الدولي أو لم ينجز، فيما بقيت مزارع شبعا ترزح تحت سلطة الاحتلال.

لقد اتفق الخبراء في القانون الدولي فضلاً عن السياسيين والرسميين اللبنانيين على أنّ المرحلة التي تلت هذا المنعطف أكّدت بما لا يدع فسحة للشك، أنّ القرار ٤٢٥ لم يُنفّذ، حتى في ظل معادلة الجلاء الإسرائيلي عن الشطر الأعظم من الجغرافيا المحتلة التي صدر القرار في شأنها.

ما لم يحصل فعلياً، وجعل تنفيذ القرار مبتوراً من سياقه القانوني والسياسي والأمني هو جملة من الاعتبارات منها أن القرار محكوم في تطبيقه كما هو معروف بالتفاصيل التي أوردها القرار ٤٢٦. غير

أنّ الأمم المتحدة لم تركّز ـ وتحديداً بعد الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠ ـ على القرار ٤٢٦. فهذا القرار، كما بات معروفاً، يوضح ثلاثة أمور سياسية هي:

أ ـ قوات الأمم المتحدة هي التي تشرف على الانسحاب الإسرائيلي، وتتأكّد من تطبيقه واستكماله حتى الحدود المعترف بها دولياً.

ب ـ هذه القوات (UNIFIL) هي التي تتولى حفظ الأمن والسلام ضمن دائرة عملياتها الجديدة بعد جلاء الاحتلال، وهي التي تساعد الحكومة اللبنانية في مرحلة لاحقة من إعادة سيطرتها على الأراضي اللبنانية من دون استثناء.

ج ـ تنسحب هذه القوات بعد إنجاز المهمات المذكورة، ويبقى مراقبو الهدنة للتأكد من احترام أحكام هذه الهدنة على طول الحدود المعترف بها دولياً بين لبنان وفلسطين، وهو ما تنصّ عليه المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الموقعة في العام ١٩٤٩.

لقد بدا أنّ هذه الأمور الثلاثة لم تجر ضمن سياق يطابق الآليات التي رافقت وأعقبت جلاء الاحتلال في بداية صيف العام ٢٠٠٠. فالخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة لا يتوافق جغرافياً مع مفهوم «الحدود المعترف بها دولياً» والواردة في القرار ٤٢٥. وهي الحدود التي عيّنتها الاتفاقية البريطانية ـ الفرنسية المعروفة باتفاقية «بوليه ـ نيوكامب» الموقعة في العام ١٩٢٣. هذا تاريخ لم تكن دولة إسرائيل موجودة أصلاً على خريطة العالم.

الخلاصة من ذلك كله، أنّ مزارع شبعا اللبنانية المحتلة والتباين الجغرافي بين الحدود الدولية والخط الأزرق يفضي إلى الاستنتاج بأن

القرار ٤٢٥ لم ينفّذ بكامله، وبذلك يبقى سلاحاً في يد لبنان إلى آجال مفتوحة.

المراجع

(١) راجع **«الوطن العربي»** ـ العدد ١٢٦٨ ـ الجمعة ٢٠٠١/٦/٢٢.
أنظر أيضاً: "Le Monde", Paris, 15/6/2001.

(٢) **«النهار البيروتية»** ١٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠١.

(٣) راجع عفيف أيوب ـ قرارات ومقررات مجلس الأمن الدولي حول لبنان ١٩٤٦ ـ ١٩٩٠ ـ **«النهار»** ـ الخميس ١٩٩١/١٠/٣١.

(٤) راجع فؤاد بطرس ـ محاضرة ألقاها في إطار المؤتمر الثقافي الوطني لدعم مناطق الاحتلال الإسرائيلي الذي عقده المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في كلية الحقوق ـ الجامعة اللبنانية بين ٢٥ و٢٦ و٢٧ آذار (مارس) ١٩٩٤.

(٥) أنظر: شفيق المصري ـ الضوابط القانونية للصراع اللبناني ـ الإسرائيلي، **«شؤون الأوسط»** العدد ٨٠/شباط ١٩٩٩.

(٦) Resolution and Decisions Adopted by the General Assembly- OPCIT- p.559.
وقد استندت الجمعية العمومية في قرارها هذا إلى تقرير الأمين العام المرفوع إليها بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٠ والمستند كلياً إلى القرارين ٤٢٥ و٤٢٦.

(٧) شفيق المصري ـ **الأمم المتحدة في جنوب لبنان** ـ من محاضرة ألقيت في إطار المؤتمر الوطني الثقافي لدعم مناطق الاحتلال الإسرائيلي ـ عقد في كلية الحقوق بالجامعة اللبنانية في ٢٥ و٢٦ و٢٧ آذار (مارس) ١٩٩٤.
راجع أيضاً: **الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة** ـ إصدار المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ١٩٩٥.

(٨) شفيق المصري ـ «السلوك التفاوضي الإسرائيلي» ـ **«شؤون الوسط»** العدد ٧١ نيسان (أبريل) ١٩٩٨.

(٩) **«جيروزاليم بوست»** ١٩٩٣/٩/١٠.

(١٠) **«يديعوت أحرونوت»** ـ ٢ نيسان (أبريل) ١٩٩٨.

(١١) راجع الصحف اللبنانية تاريخ ٢ نيسان (أبريل) ١٩٩٨.

(١٢) **«يديعوت أحرونوت»** و**«معاريف»** ٣٠ أيار (مايو) ١٩٩٩.

(١٣) أنظر الصحف **«الحياة»** (لندن) **«النهار»** (بيروت) **«جيروزاليم بوست»** ٣ حزيران (يونيو) ١٩٩٩.

(١٤) افتتاحية **«هآرتس»** – ١٩٩٩/٥/٢٨.

(١٥) ألوف بن – **«هآرتس»** ٢٠٠٠/٤/٤.

(١٦) فؤاد بطرس – مصدر سبق ذكره.

(١٧) سيمون كرم: السياسة الأميركية تجاه الاحتلال الإسرائيلي للبنان – نص محاضرة وردت في كتاب **«الاحتلال لجنوب لبنان وتحديات المرحلة»** إصدار المجلس الثقافي للبنان الجنوبي – الطبعة الأولى – بيروت ١٩٩٥ – ص١٠٣.

(١٨) عدنان السيد حسين – القرار ٤٢٥ دبلوماسياً – **«شؤون الأوسط»** العدد ٨٠ شباط (فبراير) ١٩٩٩.

(١٩) شفيق المصري – القرار ٤٢٥ مقدمات ونتائج – **«النهار»** ١٩٩٣/١٢/٣١.

(٢٠) شفيق المصري – المصدر نفسه.

(٢١) **«النور»** عدد حزيران (يونيو) ٢٠٠١.

(٢٢) إلياس سابا – **لبنان والصراع الإسرائيلي من حرب تشرين إلى حروب المسارات** – دار الجديد – بيروت ٢٠٠٠، ص ١٧٥ – ١٧٦.

(٢٣) فؤاد بطرس – المصدر نفسه.

(٢٤) عدنان السيد حسين – مصدر سبق ذكره.

(٢٥) أنظر: محمود حيدر – **تحولات المشروع الإسرائيلي في لبنان** – إصدار المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ١٩٩٨.

الفصل السابع

حكاية مزارع شبعا

مثلث جيو - استراتيجي بين لبنان وسوريا وفلسطين

ما كادت تنقضي أسابيع على جلاء الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠، حتى نشأ جدل كثيف ومعقد، باعثُهُ استمرار كون مزارع شبعا الواقعة في الزاوية الجنوبية – الشرقية للبنان تحت الاحتلال.

كانت قضية مزارع شبعا تعود إلى ساحة الجدل السياسي اللبناني والإقليمي والدولي كلما احتدم الكلام على وجوب وضع حد أخير للجبهة الأمنية – العسكرية المفتوحة بين لبنان وإسرائيل.

غير أن بقاء ملف القضية المشار إليها مفتوحاً عَنَى في المنطق الجيو – استراتيجي أن لبنان لا يزال يمضي عميقاً في لجة الصراع العربي – الصهيوني، ومن دون أن يترك له القدر فرصة المغادرة. والمسألة من هذا الوجه لا تتعلق بأحكام القيمة حيث يجري الحديث المديد عن

عدم جواز استمرار جنوب لبنان ساحة حرب منذ أكثر من ثلث قرن بل هي تتصل في حقيقتها الواقعية بحقائق تاريخية وجيو ـ سياسية وأمنية لا يبدو لبنان بمنأى من مؤثراتها العميقة منذ نكبة فلسطين قبل أكثر من خمسين عاماً.

هكذا تبدو قضية مزارع شبعا وكأنها الباب المفتوح دوماً على قدر الجغرافيا والتاريخ الذي يجعل لبنان عضواً أساسياً في صراعات المنطقة وفي تشكل أي نظام للأمن الإقليمي المقبل. فيما ظَهَر كأن الحدود الجنوبية مع فلسطين يعاد تشكيلها على نصاب جديد.

ما حكاية المزارع المحتلة... ولماذا لم تدخل في نطاق جلاء الاحتلال الإسرائيلي الذي حصل في الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠؟.. السؤال الذي طالما عزّز ويعزز من حالة الجدل حول مدى تنفيذ إسرائيل للقرار ٤٢٥؟

هنا الحكاية التاريخية ـ الجيو ـ سياسية، والأمنية لمزارع شبعا.

* * *

حين فرغت اللجنة الدولية لترسيم الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية من أعمالها الميدانية أواخر صيف العام ٢٠٠٠، دأب خبراء الأمم المتحدة ومن جانب واحد على ترسيخ خطاب صارم وجازم، مؤداه أن الجبهة الأمنية المفتوحة بين لبنان وإسرائيل غلّقَتْ أبوابها إلى غير عودة. لم يتنبه هؤلاء، ومعهم الأمين العام للأمم المتحدة وكوفي أنان ناهيك عن الأميركيين والإسرائيليين بصفة خاصة، إلى أن خط الانسحاب الإسرائيلي المعروف بـ «خط لارسن» أو «الخط الأزرق» لم يكن سوى خط هدنة جديدة، وأن اختراقات إسرائيلية للأرض

اللبنانية لا تنفك تجعل من أطروحة الاحتلال، أطروحة قائمة في الواقع.

هكذا جاء اندلاع الجدل السياسي ـ العسكري حول مزارع شبعا ليعيد الاحتلال الإسرائيلي لجزء من لبنان إلى سياق مستأنف. وهو سياق حاولت إسرائيل أن تقيم عليه الحد، حين توفرت على غطاء واسع النطاق من جانب الأمم المتحدة والإدارة الأميركية. غير أن الموقف اللبناني الذي عبر عنه رئيس الجمهورية إميل لحود في مذكرة بعث بها إلى المنظمة الدولية، سيفتح ثغرة مهمة في هذا الغطاء، وسينزع أحد أبرز الأسلحة التي سعت إليها الأمم المتحدة، من خلال استدراج لبنان لإعلان موافقته على النتائج الميدانية والسياسية التي توصّل إليها مبعوث الأمين العام تيري رود لارسن لجهة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل في صيف العام ٢٠٠٠. ولقد جاء الخطاب اللبناني واضحاً حين اعتبر أن مزارع شبعا هي أرض لبنانية لا تزال تحت الاحتلال، وأن لبنان سيواصل العمل من أجل استعادتها بالوسائل كافة بما فيها المقاومة المسلحة.

أبعاد جيو ـ استراتيجية

أخذ الجدل القانوني والسياسي محلاً وازناً في الأوساط المحلية والإقليمية والدولية حول البعد الجيو ـ استراتيجي لمزارع شبعا الواقعة عند مثلث حدودي بين لبنان وسوريا وفلسطين. وربما يكون التعامل الخاص مع موقعها هذا عائداً إلى التعقيدات والتداخلات الجغرافية والتاريخية والسياسية التي مرّت بها قضية المزارع في امتداد زمن

طويل.

تقع بلدة شبعا على السفوح الغربية لجبل حرمون قرب الحدود اللبنانية ـ السورية وعلى علو ١٤٠٠ متر عن سطح البحر، وهي إحدى البلدات الكبرى في قضاء حاصبيا. وتعود أهميتها الاستراتيجية إلى خمسة عوامل:

١ ـ اتساع ملكيتها العقارية بحيث تقدّر بـ ٢٠٠ كلم مربع، وتمتد من الجسر الروماني على نهر الحاصباني (علو ٤٥٠ متراً) حتى جبل الشيخ (علو ٢٦٠٠ متر).

٢ ـ موقعها المشرف على المنطقة وبخاصة في مرتفعاتها حيث بنى الإسرائيليون محطتهم الشهيرة للإنذار المبكر التي يمكن منها مراقبة منطقة الشرق الأدنى من العراق حتى مصر. فهي حارسة البوابة الجنوبية ـ الشرقية للبنان.

٣ ـ ثرواتها الزراعية وبشكل خاص تلك المائية. فبالإضافة إلى وجود نبعين كبيرين في شبعا يغذيان المنطقة وصولاً إلى جديدة مرجعيون (نبع المغارة ونبع الجوز) فإن شبعا تقع على خط المياه الجوفية الرئيسية لجبل الشيخ حيث يوجد ثاني أكبر خزّان مائي في شرق المتوسط (بعد خزان صنين ـ الأرز) ومنه تتفجر ينابيع بانياس واللدان والوزاني التي تشكّل المصدر الرئيسي لمياه نهر الأردن.

٤ ـ كونها على مفترق الحدود بين ثلاث دول: لبنان وسوريا وفلسطين. وهذا ما يجعل ملكيتها (بخاصة مزارعها الموجودة على مثلث الحدود هذه) عرضة للتجاذبات السياسية الدولية. فترسيم الحدود، في منطقة فقيرة بالمياه، يأخذ في الاعتبار الوضعية المائية

كمصلحة حيوية للدولة، ويعرّضها بالتالي للتجاذبات من أكثر من جانب ومن ثم للقضم وفقاً للتطورات الدولية ولميزان القوى.

٥ ـ كونها منطقة سياحية من الدرجة الأولى فيها أجمل المناخ وأطيب الفواكه صيفاً، وفيها أفضل الأمكنة للتزلج شتاءً.

هذا الوضع المميز لشبعا بالمعنى الجيو ـ ستراتيجي جعل من هذا الحيّز والمستطيل، من إصبع الجليل إلى جبل حرمون، مكاناً مليئاً بالألغاز المتعددة وعدم الوضوح: في الحدود، في الإشارات، في الصور الجوية، في التحفظات، في الترسيم، في الانتماء والهوية. وكانت مزارع شبعا الأكثر معاناة، ولا تزال، لأنها واقعة في قلب المثلث اللبناني ـ السوري ـ الإسرائيلي[1].

تاريخية الاحتلال

ربما كان من أهم عناصر الجدل الذي لم يحسم بيسر حول مزارع شبعا أن قضية احتلالها سابقة على أول احتلال فعلي لجنوب لبنان في حرب آذار (مارس) ١٩٧٨، أي أنها لم تكن على صلة مباشرة بالقرار رقم ٤٢٥ الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي بعد الاجتياح المذكور وهو ما سيبعثُ سجالاً متعدد المصادر والاتجاهات ـ سنأتي عليه لاحقاً ـ حول هوية المزارع وتعلّق قضيتها بالقرار الدولي رقم ٢٤٢ المتعلق بالتسوية الشاملة في المنطقة. على أن إضاءة الحكاية من فصولها الأولى ستفيدنا في جلاء هذه القضية في أبعادها الوطنية والقانونية.

يذهب عدد من المؤرخين إلى أن اغتصاب أراضي بلدة شبعا وغيرها

من الأراضي التي استولت عليها إسرائيل قد بدأ قبل قيام الدولة اليهودية بفترة طويلة وهي مرّت بأطوار ومراحل متعاقبة:

ـ الأولى: بدأت منذ مؤتمر بال ١٨٩٧ وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ـ الثانية: منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية.

ـ الثالثة: من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ثم ١٩٩٢.

المرحلة الأولى: بعد المؤتمر الذي عقدته المنظمات الصهيونية والذي اتخذت فيه قرارها النهائي، بإقامة دولة إسرائيل في فلسطين بدأت هذه المنظمات تشجع اليهود على شراء الأراضي في فلسطين كعملية تمهيدية للسيطرة عليها وإقامة دولتهم فيها، وقد أصدر السلطان عبد الحميد «فرماناً» أي مرسوماً بمنع تطويب الأرض وبيعها لليهود في فلسطين. وكان ذلك سبباً لخلعه. وفي هذه المرحلة لم تتمكن المنظمات اليهودية من الاستيلاء أو شراء أي قطعة أرض من أراضي مزرعة المغر، ولكنها استطاعت شراء بعض الأراضي في فلسطين ونالت وعداً من بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى أصدره اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانية بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين المعروف بوعد بلفور.

المرحلة الثانية: انتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الدولة العثمانية وزالت سيطرتها على بلادنا ثم جاء دور الانتدابين الفرنسي على سوريا ولبنان والبريطاني على فلسطين والأردن والعراق. وخلالها بدأ رسم الحدود وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو، البريطانية ـ الفرنسية وقد

تطوّرت الحدود وتغيّرت لتخدم الحركة الصهيونية وأطماعها حيث كانت حاضرة ومتنبهة لتستعمل أشكال النفوذ والضغط كافة لإرساء الحدود التي تتوافق مع أهدافها. وبعد أن كانت منطقة الحولة بكاملها تابعة للنفوذ الفرنسي والتي غالبية ملاك الأراضي فيها من قضاءي مرجعيون وحاصبيا اللبنانيين في أول الأمر، ضمت هذه الأراضي إلى النفوذ البريطاني بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٣ وذلك بموجب اتفاقات بين الدولتين المنتدبتين ولا سيما في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠ واتفاق ٢٩ تموز (يوليو) ١٩٢٠، ثم اتفاق تعديل الحدود جرى في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢٣. وبموجب هذه الاتفاقات تمّ سلخ قسم كبير من الأراضي اللبنانية وضمها إلى فلسطين، بالإضافة إلى أراضي الحولة حيث اقتطعت الاتفاقات المشار إليها شريطاً حدودياً شمل عدة قرى مع أملاكها والمعروفة بالقرى السبع وهي: إبل القمح ـ هونين ـ النبي يوشع ـ قدس ـ المالكية ـ صلحا ـ طير بيخا. وبذلك حصلت القطيعة النهائية بين هذه الأراضي والأراضي اللبنانية. وعند قيام دولة إسرائيل بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة أي في العام ١٩٤٨ خسرت بلدة شبعا جزءاً من أراضيها في سهل الحولة لا سيما تل القاضي وسواها من الأراضي. ومما تجدر الإشارة إليه أن المنظمات الصهيونية حاولت مراراً شراء الأراضي من أهالي المغر والحولة من أبناء شبعا لكنهم رفضوا بيع الأراضي رفضاً قاطعاً.

المرحلة الثالثة: هذه المرحلة هي الأخطر بالنسبة إلى اغتصاب مزارع بلدة شبعا، فبعد الحرب العربية ـ الإسرائيلية التي جرت عام ١٩٦٧

بفترة وجيزة بدأت إسرائيل تستولي على مزارع بلدة شبعا بالتدرج متدرّعة بحجج واهية للاستيلاء على الأرض وضمها إليها، مستغلة ضعف وجود الدولة في المنطقة بعد توقيع اتفاق القاهرة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، فكانت تدمر بيوت هذه المزارع وتزيلها لا سيما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٦.

وقد ضمت إسرائيل أراضي هذه المزارع إليها بالتدرج وأقامت الأسلاك الشائكة ومنعت أصحابها الشرعيين من استثمارها وحرمتهم من أملاكهم، ففقد أهالي البلدة أملاكهم وأراضيهم الزراعية ومراعي الماعز وسائر المواشي كما فقدوا مصادر الرزق الأساسية ونزحوا في كل اتجاه طلباً للرزق.

يبيّن في هذا السياق النائب اللبناني الأسبق منيف الخطيب في عدد من مطالعاته البرلمانية أن المزارع التي اغتصبت هي بكاملها أملاك لأبناء بلدة شبعا منذ القدم، باستثناء مزرعة المغر التي اشتراها حمود الخطيب في مطلع القرن التاسع عشر ووزعها ابنه علي أفندي الخطيب على أبناء بلدة شبعا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على الطوايف «الأرباع» الخمس بالتساوي. أي على آل برغش وآل زليخة وآل عساف وآل هاشم والمسيحيين.

لكن الكثيرين منهم باعوا أراضيهم في مزرعة المغر إلى جيرانهم واستبدلوها بأراضٍ في المزارع الأخرى. وهكذا بقيت مزرعة المغر لأبناء بلدة شبعا حيث أقامت عائلات عدة بشكل دائم في المغر، ومنهم آل سرحان وآل ماضي وآل الزغبي وبعض العائلات المسيحية. ويؤكد الخطيب أن لدى أبناء شبعا مستندات تثبت هذه الحقيقة من

سندات طابو ورخص بناء ومحاضر تصنيف الأراضي.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن الأوقاف الإسلامية في بيروت قد سجلت باسمها مقام نبي الله إبراهيم (المشهد)، في دوائر «الطابو» اللبنانية[٢].

عشر محطات للاحتلال

شكّلت مزارع شبعا القضية الأولى والكبرى في مسلسل الضم والاقتطاع اللذين مارستهما إسرائيل في لبنان. وتمتد هذه المزارع في الطرف الشمالي الشرقي لمنطقة العرقوب، على مسافة تزيد على ١٠٠ كلم بطول ١٥ كلم وبعرض يراوح بين ٧ و١٠ كلم. وقد اجتاحتها قوات الاحتلال بعيد انتهاء الحرب العربية ـ الإسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ثم بدأت عملية الضم التدريجي على نحو يضعه الخبراء في سياق يمتد على عشر محطات:

الأولى: في الخامس عشر من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حين اجتاحت الدبابات والمجنزرات الإسرائيلية المزارع الآتية: خلة غزالة ـ ظهر البيدر ـ رويسة القرن ـ جورة العقارب ـ فشكول. يومها أجبر الأهالي بعد قتل أعداد منهم على إخلاء المزارع المشار إليها.

المحطة الثانية: في ٢٠ حزيران (يونيو)، توسّعت وحدات من جيش الاحتلال لتأخذ في طريقها مزارع قنوة ـ زبدين ـ والرمقا وكان مصير الأهالي مشابهاً لمن سبقهم.

المحطة الثالثة: بدأت في ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ حين استولت قوات الاحتلال الإسرائيلي على ما تبقّى من مزارع شبعا ـ بيت

البراق ـ برختا التحتا ـ برختا الفوقا ـ مراح الملول.

المحطة الرابعة: ٢٦ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، في الواحدة بعد الظهر فجّرت قوات الاحتلال المنازل وزرائب المواشي في كل المزارع.

المحطة الخامسة: في آب (أغسطس) ١٩٦٧ أحرقت إسرائيل البساتين والحقول ودمّرت مشهد الطير وهو مقام النبي إبراهيم.

المحطة السادسة: جرت في صيف عام ١٩٧٢، إذ تم تسييج المزارع بالأسلاك الشائكة والألغام واستتبعت للأراضي المحتلة.

المحطة السابعة: في غمرة المواجهة الإسرائيلية ـ السورية عام ١٩٧٣، اقتطعت إسرائيل في مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية، أهمها في خراج بلدة شبعا: جورة العليق وبركة النقار والسواقي وتلة السدانة، الواقعة بين شبعا والهبارية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يطل على القطاع الشرقي كله، وصولاً إلى محيط قلعة الشقيف ومنطقة النبطية.

المحطة الثامنة: عام ١٩٧٥ تقدمت القوات الإسرائيلية شمالي شرق كفرشوبا من جبل الشميس الذي يشرف على عموم القطاع الشرقي. وباحتلاله صارت كفر شوبا في وضع عسكري بالغ الحرج، وصارت سائر منطقة العرقوب ومرجعيون تحت التهديد الجدي، ولقد بات معروفاً أن هذه الأراضي المقتطعة من العرقوب خارج حالة المزارع كانت قد تكرّست، أمام الدوريات الإسرائيلية، ميداناً حراً ابتداءً من عام ١٩٧٥.

المحطة التاسعة: وكانت الأهم في تطورات احتلال المزارع. ففي

العام ١٩٨٥ بدأت أول عملية استيطانية في مزارع شبعا حيث أقيمت مستوطنتان ليهود الفالاشا في مزرعتي رويسة القرن وزبدين تحت إشراف الحاخام مئير كاهانا، إضافة إلى منتجع سياحي للتزلج في منطقة مقامر الدود، وتم اختيار هاتين المزرعتين لتميزهما بمناخ دافىء يتأقلم معه المستوطنون اليهود الأفارقة. وكذلك لتمتعها بتربة خصبة وقربهما من سهل الحولة، واحتضنت البيوت الجاهزة في المستوطنتين قرابة ٣٠٠٠ يهودي سرعان ما بدأوا بالسطو على مواشي وأرزاق أهالي العرقوب والقيام بأعمال السلب لمواسم المزارعين ومقتنياتهم[٣].

المحطة العاشرة: واستكمالاً للاقتطاع التام لمزارع شبعا، أقدمت إسرائيل في موازاة السيطرة على المنطقة المنوّه عنها في محيط حواضر العرقوب، على إحكام السيطرة على كامل المزارع بطرد ما تبقى فيها من سكان، وذلك عن طريق تخييرهم ما بين ترك هذه المزارع وإخلائها في مدة لا تتجاوز العشرة أيام، وبين الموافقة على إمضاء صكوك البيع وقبض التعويضات والمغادرة مع بلاغ حاسم في هذا الأمر: «سواء قبضتم أم لم تقبضوا، إسرائيل قررت ضم المزارع». وهكذا صدر قرار عن القيادة العسكرية يقضي بضم المزارع. غير أن هذا العرض جوبه برفض قاطع. وفي صباح ٢١ نيسان (أبريل) ١٩٨٩ نفّذت إسرائيل تهديدها وجمعت القلة الباقية من السكان (٦٠ عائلة) في حدود الـ ٣٠٠ شخص. يومها كرر القائد الإسرائيلي التهديد طالباً منهم الموافقة على عرضه السابق، بضرورة القبول بالبدل المالي عن أملاكهم. إلا أن الأهالي رفضوا مجدداً

التهديدات الإسرائيلية. لكنهم على وقع إطلاق النار غادروا على البغال إلى شبعا عبر مسالك جبلية وعرة، دون أن تنفع في رد ذلك تحركات وزارة الخارجية التي أرسلت تعليماتها إلى مندوب لبنان الدائم بضرورة تكثيف الاتصالات لتأمين ضغط دولي من أجل وقف الإنذار، حتى «لو استلزم الأمر دعوة مجلس الأمن الدولي إلى الانعقاد وبصورة طارئة».

لكن الأمر تم، واستتم لاحقاً! وبالرغم من إرسال شكوى عاجلة ثانية، فقد تابعت إسرائيل خطواتها بضم مزرعتي بسطرة وفشكول آخر حبات مزارع شبعا، وإدخالهما مع غيرهما من المناطق البتراء من العرقوب، ضمن الحزام الذي يزنرها بدءاً بقرية الغجر ـ المجيدية وصولاً إلى امتداد الطرف الغربي لمزارع شبعا مروراً بخراج بلدة الماري[٤].

في السجال حول هوية المزارع

لم تكد فرق عمل الأمم المتحدة تفرغ من ترسيم الخط العملي للحدود مع فلسطين المحتلة، وهو ما عرف بـ «خط لارسن» أو «الخط الأزرق» حتى انطلق سجال حاد من نوع جديد قادته الأمم المتحدة ومعها الولايات المتحدة الأميركية حول وجوب أن يوقع لبنان على خطوط الحدود الجديدة. وفيما بدا أن الحكومة اللبنانية تحفّظت على هذه الخطوط بسبب بقاء جزء من الأراضي اللبنانية في منطقة العرقوب الجنوبية الشرقية تحت الاحتلال، بدأت حملة محمومة في الأمم المتحدة تشكك بلبنانية مزارع شبعا وبأن هذه

المزارع لا تدخل في نطاق عمل القرار ٤٢٥ كونها احتلت في حرب العام ١٩٦٧ ويرتبط مصيرها بتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ المتعلّق بالتسوية الشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

في هذا الإطار كانت مصادر وزارة الخارجية اللبنانية تنقل معلومات عن أوساط في الأمم المتحدة تطلب من لبنان وسوريا التقدم بكتاب خطي حول مسألة ترسيم الحدود بين البلدين على أن يودع هذا الكتاب أو الاتفاقية في الأمم المتحدة، وفي ضوء ذلك تقرر المجموعة الدولية لمن تعود أحقية مزارع شبعا. يومئذٍ لفتت المصادر إلى أن هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة اعتراف وإقرار سوري بأن هذه الأراضي هي أرض لبنانية خصوصاً أن الكتاب الذي تقدّم به ممثل سوريا في الأمم المتحدة السفير مخايل وهبة في أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ٢٠٠٠ حول مزارع شبعا يطالب المجتمع الدولي بالعمل على إخراج الاحتلال الإسرائيلي من هذه المزارع.

وفي حين لم تقتنع أوساط الأمين العام كوفي أنان بكفاية الكتاب المقدّم من السفير السوري، شككت هذه الأوساط بلبنانية المزارع وقالت: إنه عندما احتلت إسرائيل الأراضي اللبنانية عام ١٩٦٧ وحتى اجتياحها للأراضي اللبنانية عام ١٩٧٨ لم يتقدم لبنان طوال هذه الفترة الطويلة بأي شكاوى إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول احتلال إسرائيل لهذه المزارع، إضافة إلى أن مزارع شبعا لا تدخل في نطاق القرار ٤٢٥ ولم تبحث في حينه، فالأمم المتحدة ترى اليوم أن القرار ٤٢٥ طبّق. وعندما حصلت المفاوضات بين

لبنان والأمم المتحدة قبل الانسحاب الإسرائيلي لتحديد الخط الأزرق طلبت المجموعة الدولية من لبنان وسوريا التقدّم بكتاب خطي أو معاهدة بين الدولتين لبتّ مسألة لبنانية مزارع شبعا. فهذه المزارع هي في نظر الأمم المتحدة أرض لا سيادة لها. فقد تكون سوريا حيث كان السوريون فيها قبل الاحتلال الإسرائيلي لها عام ١٩٦٧، وقد تكون لبنانية إذا جاز المغزى القانوني لاعتماد مبدأ الملكية والوجود. وهكذا كان الرأي السائد في خلال الأشهر التي تلت الانسحاب الإسرائيلي حتى حدود «الخط الأزرق»، يميل إلى أن قضية المزارع ستبقى عالقة إلى حين الاتفاق بين لبنان وسوريا على معاهدة لترسيم الحدود بينهما(٥).

ذرائعية المنطق الإسرائيلي

الحجة الإسرائيلية في هذه القضية تظهر على خط موازٍ مع ما تسوقه الأمم المتحدة من وجهات النظر. غير أن المنطق الإسرائيلي كان بطبيعته أشدّ حرصاً على امتلاك المزيد من الذرائع التي تتيح له جعل قضية المزارع خارج دائرة ترسيم الحدود مع لبنان وبالتالي عديمة الصلة بروح القرار ٤٢٥ وتطبيقاته. وهذا هو الكاتب في صحيفة «هآرتس» تسفي هرئيل يبيّن ما يذهب إليه الإسرائيليون في هذه القضية يقول: إن لبنان لم ينجح في البرهنة على أن المزارع عندما احتلت كانت تابعة للبنان وليس لسوريا... ويضيف: حاول لبنان الاستناد إلى اتفاق شفهي جرى بين سوريا ووزير الدفاع اللبناني عام ١٩٤٦ عندما تم تقسيم منطقة المزارع بين سوريا ولبنان. وقد جرت النقاشات فعلاً، لكن لم يتم حينئذٍ التوصّل إلى وضع أي وثيقة

موقّعة. وحتى الخرائط العائدة لأعوام ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ التي عرضتها حكومة لبنان على وفد الأمم المتحدة تظهر أن المزارع هي منطقة واقعة تحت السيطرة السورية. وتابع: عملياً، لم يكن يهم الأمم المتحدة كثيراً لمن تعود الملكية الفردية لمزارع شبعا. فالوفد المكلّف ترسيم الحدود كان مطلوباً منه التحقيق من تطبيق القرار ٤٢٥ المتخذ عام ١٩٧٨، يتعلّق القرار بالأراضي المحتلة في لبنان فقط، وليس بالأراضي السورية التي احتلت في حرب الأيام الستة والتي يطبّق عليها القراران ٢٤٢ و٣٣٨ اللذان من المفترض البحث في كيفية تطبيقهما في إطار تسوية سلمية بين سوريا وإسرائيل(٦).

واللافت أن الحجة الإسرائيلية في شأن المزارع لم تصل إلى درجة اعتبارها جزءاً مما يسمى «أرض إسرائيل». وبحسب هرئيل فإن إسرائيل لا تزعم أن مناطق شبعا جزء من إسرائيل، ولا تطالب بأي ملكية لها هناك. وتدعم موقف الأمم المتحدة القائل إن مزارع شبعا هي أراضٍ احتلت عام ١٩٦٧ واقتطعت من سوريا، علماً أن هناك قرية واحدة من هذه المزارع احتلت عام ١٩٨٢ وكان فيها قوة سورية ما زالت موجودة هناك. وفي إطار سعيه لتوكيد ذريعة الاحتلال يؤكد الكاتب الإسرائيلي تسفي هرئيل: إن أكثر من ١٥ ألف مواطن لبناني كانوا يعيشون في المزارع قبل أن تحتلها إسرائيل، ومعظمهم غادرها، ولم يبق غير النساء والأطفال الذين غادروها أيضاً مع مرور الزمن ولم يعد يسكن هناك إلا بضع عشرات من الذين يعتاشون من الزراعة. على أي حال فإن مؤدى الحجة الإسرائيلية يركز على التعامل مع قضية المزارع كباب من أبواب

اللعبة المفتوحة على الجبهتين اللبنانية والسورية، بحيث إن الحرص على بقاء هذا الجزء تحت سلطة الاحتلال غايته إبقاء خيط وصل تفاوضي مع الحكومة اللبنانية يفتح على قضايا أساسية مثل معاهدة السلام والتطبيع والمياه والترتيبات الأمنية وسواها. هذا بالإضافة إلى هدف آخر قوامه تحويل هذه الثغرة الواقعة على مثلث الحدود المشتركة اللبنانية ـ الفلسطينية ـ السورية إلى مجال جيو سياسي وأمني للضغط على سوريا.

إن هذا الأمر سيتبين بوضوح من خلال ما نقله المبعوث الدولي إلى لبنان تيري رود لارسن من شروط إسرائيلية بالتواتر إلى المسؤولين اللبنانيين، وبحسب المتابعين في ذلك الوقت فقد جاءت الشروط والرؤى الإسرائيلية حيال المزارع على الشكل التالي:

أولاً: إن إسرائيل لا تعتبر مزارع شبعا مشمولة في القرار ٤٢٥، وبالتالي فإنها احتلت هذه الأراضي قبل هذا التاريخ وخلال حرب ١٩٦٧. إضافة إلى أن هذه الأراضي غير لبنانية، وإنها (إسرائيل) ستتفاوض بشأنها مع سوريا من ضمن القرار ٢٤٢ وفي إطار مفاوضات السلام الشامل، وإن إسرائيل أعلنت من خلال الرسالة التي وجهتها إلى كوفي أنان، أنها ستعمل على تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، وعلى تراجع جيشها إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً، وتعود بالتالي إلى الحدود التي كانت عليها عام ١٩٧٨، وهذا يعني أنها تحتفظ بمزارع شبعا كونها كانت تحتلها في ذلك التاريخ لأنها احتلت هذه المزارع عام ١٩٦٧. وإن إسرائيل ترفض الخوض في هذا الموضوع لأنها تعتبره خارج إطار البحث وهي تبلغ لبنان هذا

الموقف. ثم يمضي لارسن إلى القول: «أنا هنا أنقل الموقف الإسرائيلي لأننا لسنا هنا لترسيم حدود، ونحن هنا لنضع أهداف عملنا ونعمل على التأكد أن الإنسحاب الإسرائيلي تم إلى ما وراء الحدود الدولية، وفق ما يشير إلى هذه الحدود الفنيون والخبراء، إضافة إلى أن إسرائيل تقول إن لبنان لا يملك خرائط لمزارع شبعا ولم تكن يوماً ضمن حدوده بل كانت ضمن الحدود السورية، وكان هناك نزاع عليها بين لبنان وسوريا».

ثانياً: يشترط الإسرائيليون للانسحاب أن يتم انتشار القوة الدولية في المناطق التي ستنسحب منها وتتخذ هذه القوات مواقعها في هذا الجيب، كما يفترض إقامة ثلاث نقاط أو أكثر لمنطقة حقوق الإنسان لمنع حصول أي تعد على أبناء الشريط ولضمان سلامتهم وتجنّب حصول أعمال انتقامية على هذه المجموعات. وهكذا يتم الانتشار الدولي قبل الانسحاب الإسرائيلي بحيث عندما تنجز القوة الدولية انتشارها ينسحب الجيش الإسرائيلي.

ثالثاً: لا بد من أن تقوم المنظمة الدولية بمسؤولياتها وفق ما يشير إلى ذلك القرار ٤٢٦ وتتولى القوة الدولية الموجودة في الجنوب مهماتها ودورها في تأمين انسحاب إسرائيلي بظروف هادئة وفي أجواء طبيعية، لذلك قد تعطى هذه القوة صلاحيات جديدة، وبتوسيع إطار مهمتها تبقى من اهتمام الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وقائد قوة الطوارىء في الجنوب، اللذين يتخذان القرار المناسب واللازم في ضوء المعلومات والمعطيات وفي ضوء ما تفرضه المصلحة الدولية لأنهما يعملان على السهر والإشراف على حسن تطبيق القرارات

الدولية في جنوب لبنان[٧].

ما لا يُشك فيه، أن حال التردد الذي حكم الرأي الإسرائيلي العام إزاء مزارع شبعا، عائد إلى الآثار السياسية والأمنية والمجتمعية المترتبة على قرار الانسحاب السريع في أيار (مايو) ٢٠٠٠. فالقرار الذي اتخذته حكومة إيهود باراك جاء بحسب كثيرين من الخبراء، ليعكس حصيلة مساومة جرت بين المجتمعين السياسي والعسكري في إسرائيل. ربما لهذا السبب نشأت الرؤية الحائرة بين القيادات الإسرائيلية المختلفة حيال البقاء في مزارع شبعا.

وهكذا، فإن أكثر الذين تابعوا تحوّلات الموقف الإسرائيلي حيال مزارع شبعا اتفقوا على خلع صفة الغموض عليه. فالجدل حول فضائل الانسحاب وسلبياته ظل على احتدامه بين القوى والتيارات المختلفة في إسرائيل. على هذا الخط من الرؤية سيبيّن الكاتب الإسرائيلي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» غي باخور درجة الغبطة التي هلّت على إسرائيليي الشمال بفضل الانسحاب. وأن ما حصل شكل ضربة وُجِّهت بقوة إلى نظرية الأمن الإسرائيلية التقليدية التي تقول بضرورة نقل الحرب إلى أرض العدو[٨].

وسنرى على خطٍ موازٍ لهذه الرؤية كيف مضى قطاع واسع من الإسرائيليين إلى طرح الأسئلة بكثافة حول إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاحتفاظ بمزارع شبعا. وبحسب هؤلاء فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تزعم أن تلك المزارع هي أراضي سورية. فسوريا نفسها، كما لبنان، أعلنت أمام الأمم المتحدة والعالم أن المنطقة أراضٍ لبنانية. ومع ذلك تصرّ إسرائيل على موقفها الزاعم أن

تلك الأراضي هي أراضٍ سورية. ظاهرياً يبدو الأمر وكأنه مجرد شوقٍ إلى القتال ـ كما يبيّن منتقدو النزعة الحربية ـ إذ إن إبقاء التوتر على الحدود الشمالية هو وضع مريح أكثر للمراتب العسكرية والسياسية. فدويُّ المدافع والأحلام المرعبة يخففان على الدوام أعباء الحياة عن الحكومات الفاشلة والجيوش التي لم تحقق منذ زمن بعيد انتصاراً في أي معركة[٩].

قوة لبنان في حجَّته:

يؤسس لبنان مواقفه ورؤاه حول مزارع شبعا وأحقية سيادته عليها على بديهيات، في مقدمها أن هذه الأرض احتلت بالتدريج في ظل المناخ الاحتلالي الذي فرضته حرب (يونيو) ١٩٦٧. ولئن كانت الحجة الإسرائيلية تقوم على أن هذه الأرض قد جرى احتلالها استتباعاً بهضبة الجولان السورية، فهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أنها جزء من الهضبة ولو كان احتلالها يومذاك قد تم لدواع عسكرية واستراتيجية. أما في ما يتعلق بالادعاء بما إذا كانت المزارع لسوريا أو للبنان فبالتأكيد إن المزارع ليست لإسرائيل. ثم إن لبنان يملك صكوكاً موجودة لدى الدوائر العقارية في مدينة صيدا تؤكد لبنانية المزارع.

هناك مثلاً أراضٍ تابعة للأوقاف الإسلامية مثل «مشهد الطير» وهناك ولاية قضائية، حيث كان القضاة يذهبون إلى هناك للتحقيق في قضايا مختلفة وجرائم. فلو كانت أرضاً سورية لما ذهب إليها قضاة لبنانيون. في هذا الإطار يتحدث الخبير والمؤرخ اللبناني عصام خليفة

عن عدد من نقاط القوة، منها كما يقول: «إن لدينا قرار الجنرال غورو العام ١٩٢٠ الذي يقول إن حاصبيا جزء من لبنان، ثم بعد ذلك المساحة لهذه الأراضي وهوية السكان وهما موجودتان في لبنان. فصكوك الأراضي تؤخذ من الدوائر العقارية في صيدا، والمزارع مثل الرمتا، القفوة، الفشكول، مغر شبعا، مزارع زبدين، والنخيلة، كانت فوق النقطة ٣٩. لذا فإن حدودنا لم تكن قد وصلت إلى الحاصباني بترسيم بوليه ـ نيو كمب عند جسر الغجر. فنحن هنا وصلنا إلى بانياس. ولو كانت هذه النقطة غير لبنانية لكانت الحدود توقفت عند الحاصباني». أما وأن الحدود بعيدة عن الحاصباني لمسافة كيلومترين ونصف الكيلومتر تقريباً، على بعد قليل من بانياس، فيعني ذلك أن المناطق التي تقع وراءها هي لبنانية. وما يؤكد ذلك هو القرار الإداري لسراي العام ١٩٢٥ حيث نظم لبنان محافظات ومديريات فيقول إن النخيلة لبنانية وهي تقع تحت المزارع. ولو عدنا إلى خريطة العام ١٩٢٠ لوجدنا أن هناك مشروع خط انطلاقاً من بانياس وليس انطلاقاً من الحاصباني.

ومن نقاط القوة أيضاً، ما يعود إلى العام ١٩٤٩ حين جرى تجديد ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل. ويبين خليفة: «أنه في أقصى نقطة شرقية للحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية لا توجد علامة بتاتاً فيجب وضعها». وهو يوصي بوضع حجر وعلامة (A) جنوب محور الجسر والضفة الغربية من النهر» والكلام عن نهر اللدان. إن هذه الوثيقة المتعلقة بإحياء ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا تؤكد أن بدء الحدود اللبنانية هو قرب بانياس وليس قرب الحاصباني. وهناك خريطة

وضعها «دوبرتريه» في العام ١٩٤٣ تثبت أن الحدود لا تبدأ من الحاصباني وإنما من منطقة قريبة من بانياس السورية. وأيضاً هناك مؤرخ إسرائيلي (موشيه براور) وهو من أهم الجغرافيين المتخصصين بمسائل الحدود يقول في كتابه «حدود إسرائيل» إن مزارع شبعا هي منطقة متنازع عليها. فهناك خرائط تقول إنها للبنان وخرائط تقول إنها لسوريا[١٠].

بين المزارع وجبل الشيخ: رباط جيو ـ استراتيجي

ومهما يكن من أمر فإن ما يسوقه الخبراء الإسرائيليون من حجج يجري توظيفها على الجملة ضمن استهدافات أتينا على ذكر بعضها، بالإضافة إلى استهداف آخر يرمي إلى الاحتفاظ بمزارع شبعا لإجراء مساومة أو مقايضة بجبل الشيخ لأسباب اقتصادية ودينية. ويزيد خبراء لبنانيون سبباً ثالثاً يتعلّق بالمطمع المائي. إذ إن جبل الشيخ أو «حرمون» يضم أكبر خزان للمياه في الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى مزارع شبعا فهي تنطوي على قيمة اقتصادية استثنائية إنْ من ناحية أهميتها الزراعية أو الجغرافية حيث تندرج من مستوى سطح البحر في مزرعة المغر حتى تصل إلى مزرعة برختا على علو ١١٥٠ متراً.

لقد كان وادي التيم، ومنطقة حرمون، وتالياً المنطقة الجنوبية للبنان هدفاً للأطماع الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل وفي المرحلة اللاحقة لقيامها.

فمنذ العام ١٩٤٨ اعتبر البروفسور جورج آدام سميث أن الجنوب

اللبناني وجبل حرمون امتداد للأراضي المقدّسة. وقد سكنها أسباط إسرائيل الأربعة: ابزاشر، زبولون، أشر ونفطالي[١١].

وقد ركّز هرتزل، في مذكراته، على جنوب لبنان وجبل الشيخ نظراً إلى أهميتهما الاقتصادية والعسكرية، ولاحتوائهما على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

وبعيد وعد بلفور وُضعت الخطط من قبل القيادة الصهيونية لاستغلال مياه الليطاني واليرموك وثلوج حرمون. وفي مذكرتها إلى مؤتمر الصلح شددت الحركة الصهيونية على مسألة مياه جبل حرمون ونهر الليطاني. وكذلك صدرت مقالات متتالية في مجلة المنظمة الصهيونية ركّزت على ضم حرمون والليطاني إلى فلسطين. وقد أيّد هذا الطرح ضباط إنكليز كبار أمثال «هاجن» الذي كتب إلى وزير الخارجية كيرزون (في ١٩١٩/١٢/١٥) يطالب بإلحاق الليطاني وحرمون بفلسطين. وقد رفض الفرنسيون هذا الضغط، وأقصى ما تنازلوا عنه الإقرار بحصة فلسطين من مياه جبل حرمون المتدفّقة جنوباً بنسبة ٣٣ في المئة، إلا أن المنظمات الصهيونية في أميركا أصرّت على ضم مياه الليطاني وجبل حرمون إلى فلسطين. وكذلك قبيل مؤتمر سان ريمو نيسان (أبريل) ـ ١٩٢٠، أرسل «وايزمن» رسائل عدة إلى قادة الدول المجتمعة مؤكداً على إصراره على «اعتبار الليطاني وجبل الشيخ حدودنا الشمالية».

وبرغم الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني على تحديد الحدود بين فلسطين ولبنان فقد استمرت الدعاية الصهيونية، خصوصاً من خلال نشرة Palestine، بالإصرار على أن مياه الليطاني وحرمون هي مسألة حياة

أو موت بالنسبة إلى مستقبل الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وبإزاء حملة الضغط التي مارستها المنظمات الصهيونية في أميركا أرسل ويلسون رسالة إلى الحكومة البريطانية جاء فيها «... إن نجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق إلى أن تشمل نهر الليطاني ومنابع المياه في حرمون...»[١٢].

في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠ تم توقيع اتفاق بين فرنسا وبريطانيا حول تنظيم الحدود والمياه وسكك الحديد وما إليها. وفي المادة الأولى تم الاتفاق على تحديد الحدود، بحيث بقي حرمون بكامله ضمن الأراضي اللبنانية السورية.

في اتفاق بوليه ـ نيو كمب تم ترسيم الحدود بين لبنان وسوريا من جهة وفلسطين. وفي المنطقة موضوع اهتمامنا مرّ الترسيم من جسر البراغيث على نهر مرجعيون وبعد الجسر ركّزت النقطة ٣٨، ثم اتجه خط الحدود في اتجاه الجنوب الشرقي ليسير في موازاة نهر الحاصباني وصولاً حتى جسر الغجر جنوب نبع الوزاني الذي يقع داخل الأراضي اللبنانية. ومن جسر الغجر يتجه الخط شرقاً نحو وادي العصافير شرق خربة الدوير. ويمرّ الخط فوق عين تل القاضي ليصل إلى النقطة الحدودية ٣٩. بعدها تبدأ الحدود السورية ـ الفلسطينية انطلاقاً من النقطة ٤٠ (حيث مجرى نهر بانياس) حتى العلامة الرقم ٧١.

وفي دراسته الموضوعة تحت عنوان: «جيوبوليتيكا جبل الشيخ» يصل الباحث عصام خليفة إلى نتائج موثقة تؤكد أن حدود فلسطين الشمالية لم تصل إلى نقطة تعلو أكثر من ٨٠٠ متر تقريباً. وهذا

يعني أن جبل حرمون الحقيقي هو جبل لبناني ـ سوري من وجهة نظر القانون الدولي، باعتبار أن اتفاق بوليه ـ نيو كمب قد أقرّ في عصبة الأمم عام ١٩٣٤ وكرّس الحدود الدولية. أما بالنسبة إلى حدود لبنان مع سوريا في جبل الشيخ فإنها تبدأ من شمال عين التنور وتتجه شمالاً شرق وادي المغر حتى تصل إلى جبل السماق ومن ثم جبل الروس (١٥٣٠م) شرق كفر شوبا، ثم تتجه الحدود على خط انحدار المياه جنوب جبل حوراتا لتصل إلى شرق ضهور عين الجنز على علو ٢٣٠٠م. ويستمر خط الحدود مع خط انحدار المياه ليصل إلى أعلى قمة في جبل حرمون التي هي قمة قصر شبيب وعلوها ٢٨١٤م. بعدها تتجه الحدود شمالاً نحو الخرشونة (٢٢٩٦م) ومن ثم قرنة السفحة وحرمون الشرقي (٢١٥٤م).

ويوضح خليفة استناداً إلى ما سبق أنه بعد قيام إسرائيل، وعقد اتفاق الهدنة مع لبنان إذار (مارس) ١٩٤٩ تم التأكيد على أن خطوط الهدنة متطابقة مع الحدود الدولية المعترف بها في اتفاق بوليه ـ نيو كمب.

وبرغم أن لبنان وقّع مع إسرائيل، وبإشراف الأمم المتحدة، تجديداً لاتفاق ترسيم الحدود، مع إعادة إحياء نقاط الحدود الموضوعة سابقاً، حاولت إسرائيل أن تطرح ضرورة تغيير الخط الحدودي الممتد من (مرتفع كبرح) الواقع على بعد ألف ومئتي متر من جنوب شرق المطلة وحتى ضفة نهر الحاصباني. بينما خط الهدنة بين سورية وإسرائيل لم يكن متطابقاً تماماً مع خط بوليه ـ نيو كمب. ثم يتابع، أنه بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وحرب تشرين الأول

(أكتوبر) ١٩٧٣ حصل تقدّم إسرائيلي واسع في القطاع الشمالي من هضبة الجولان وجبل الشيخ. ويعتبر موشيه برافر الباحث الإسرائيلي البارز في مسألة الحدود، أن الحدود الجديدة لإسرائيل تصل إلى منطقة تعلو ٢٢٢٤م. من جبل الشيخ، حيث يمس الحدود اللبنانية التي كانت في رأيه، حدود سوريا مع لبنان. ويبدو واضحاً أن ثمة تمركزاً واسعاً في المناطق الغنية بالمياه. فيذكر براور أنه «من ضفاف نهر الحاصباني ـ بجوار جسر غجر، والذي كان حسب الحدود الدولية واتفاقات الهدنة بين إسرائيل ولبنان يقع في الجانب اللبناني ـ في الشرق، وحتى كتف جبل الشيخ ـ الواقع على بعد كيلومترين ونصف جنوب شرق قرية شبعا، تسير الحدود الحالية بين إسرائيل ولبنان على طول الخط الذي كان في الفترة بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٦٧ بمثابة الحدود بين سوريا ولبنان». هذا يعني، من وجهة نظر المؤرخ الإسرائيلي، وراثة إسرائيل، بعد احتلالها الجولان في أعقاب حرب ١٩٦٧، قسماً من حدود سوريا/لبنان.

وهكذا تطرح إسرائيل توسيع حدودها مع لبنان من ٧٩ كلم تقريباً كما كانت في ترسيم ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩ ـ المبني على اتفاق بوليه ـ نيو كمب، إلى أكثر من مئة كلم، وذلك في منطقة جبل الشيخ حتى ارتفاع ألفي متر حيث يلتقي بخط فصل القوات بين إسرائيل وسوريا[١٣].

حجج لبنانية إضافية:

إلى هذه المعطيات فإن هناك حشداً من القرائن والحجج القانونية

الموثقة تؤكد ما يذهب إليه المنطق اللبناني الرسمي في إظهار لبنانية مزارع شبعا وأحقية السيادة عليها، اخترنا منها ما يلي:

أولا: «في إحدى الخرائط المرسومة عام ١٩٣٢ يبدو مكان التقاء الحدود الإسرائيلية السورية ـ اللبنانية أسفل جبل الشيخ، على بعد مئات من الأمتار شمال قرية بانياس، ويمتد من هناك في خط مباشر تقريباً لمرتفعات الجبل.

وفي ضوء هذه الخريطة فإن المناطق الواقعة بين مجرى نهر الحاصباني، وبين جنوب جبل الشيخ تعود جميعها للسيادة اللبنانية».

ثانياً: إذا كان صحيحاً أن بعض الخرائط قد وضعت نسبة غير قليلة من مزارع شبعا ضمن الحدود السورية، وأوصلت الحدود السورية ـ اللبنانية ـ الإسرائيلية إلى نهر الحاصباني، فإن خرائط أخرى لحظت وجود نقطة تلاقي الحدود السورية ـ اللبنانية ـ الإسرائيلية بين بانياس والحاصباني، فعلى سبيل المثال لا الحصر إن خريطة لبنان الطبيعية الصادرة عام ١٩٤٣ (١/٤٠٠٠٠٠) من قبل L. Dubertret رئيس القسم الجيولوجي في فترة الانتداب، تؤكد أن مزارع شبعا هي ضمن الأراضي اللبنانية.

ثالثاً: شبعا ومزارعها في الدوائر العقارية اللبنانية وأهلها يدفعون الضرائب للدولة اللبنانية:

إذا كانت قرية شبعا ومزارعها وحدة عقارية، وإذا كانت الصكوك والإفادات العقارية التي يحملها سكانها تصدر عن الدوائر العقارية في مدينة صيدا، وإذا كان سكانها يدفعون الضرائب للدولة اللبنانية فكيف يمكن التشكيك بانتمائها للدولة اللبنانية. علماً أيضاً أن

سكان قرى النخيلة تحت مزارع شبعا يدفعون الضرائب ويأخذون الإفادات العقارية من السجل العقاري في صيدا.

رابعاً: السلطة القضائية اللبنانية تمارس صلاحياتها على شبعا ومزارعها: إن القوانين اللبنانية الصادرة في فترة الانتداب أكّدت أن سلطة محكمة حاصبيا البدائية كانت صلاحيتها تمتد على كامل قرى مديرية حاصبيا ومنها شبعا ومزارعها (القانون الصادر في ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٨ وثمة دعاوى مدنية وجزائية وجنائية في شبعا ومزارعها بتت بها محاكم البداية والاستئناف والتمييز.

خامساً: إن تقارير درك الجنوب اللبناني، من خلال الصحف اللبنانية (وتحديداً جريدة «النهار») تؤكد أن شبعا ومزارعها بقيت حتى ١٤/ ١٩٦٥/٩ تحت السلطة اللبنانية. ولكن في المرحلة التي تلت ذلك خضعت منطقة العرقوب لتغلغل القوى المسلّحة الفلسطينية المدعومة من سوريا. وبرغم ذلك بقيت السيادة للدولة اللبنانية. ولم يصدر أي قرار عن مجلس الوزراء اللبناني يشير إلى تخلي لبنان عن سيادته على شبعا ومزارعها.

سادساً: ثمة رسالة مرسلة من الحكومة السورية تحت الرقم ٥٧٤ (٥٣/١٢٤) بتاريخ ١٩٤٦/٩/٢٩ تؤكد أن مزارع شبعا، بعكس ما يرد في بعض الخرائط، هي أراضٍ تحت السيادة اللبنانية.

سابعاً: ثمة مستندات جمركية ورخص بناء لأهالي من هذه المزارع صادرة عن قائمقام مرجعيون.

أما في مسألة شبعا ومزارعها وخط الحدود بين سوريا ولبنان، فقد سبق وأشرنا إلى أن القرار الذي أصدره الجنرال غورو في ٣١

آب (أغسطس) ١٩٢٠ تحت الرقم ٣١٨ عرّف حدود لبنان الشرقية بحدود الأقضية ومنها قضاء حاصبيا، وقد تم التأكيد على هذه الحدود من خلال المادة الأولى في الدستور اللبناني الذي صدر عام ١٩٢٦. ومما جاء فيها عن الحدود الشرقية للدولة اللبنانية أنها تتبع: «... حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية»[١٤].

«أمركة» الخط الأزرق

قد تكون العلامة الأبرز في السجال الذي افتتح على وسعه بعد مرور سنة على الاندحار الإسرائيلي من لبنان، هي تلك المتعلقة بالكيفية التي تعاطت فيها الديبلوماسية الأميركية مع القضية. فقبل أيام من احتفال اللبنانيين السنوي بالتحرير في الرابع والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠١، صرّح السفير الأميركي في لبنان دايفيد ساترفيلد «إن لبنان وافق منذ حزيران (يونيو) من العام ٢٠٠٠ على الخط الأزرق بما فيه مزارع شبعا». وقد ترك التصريح الذي أدلى به ساترفيلد استياء لدى مراجع رسمية اعتبرت أنه تحدث عن الموقف اللبناني الرسمي المدوّن في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ مجتزأ، محملاً بذلك لبنان موقفاً لم يتخذه أساساً، ولا ورد في أي من المذكرات الرسمية اللبنانية، ولا في التقرير النهائي لأنان عن تنفيذ القرار ٤٢٥، ولا ورد بالتأكيد، تبعاً لهذه المراجع، في أي وثائق أو مستندات رسمية أخرى لدى أي جهة معينة آنذاك بتطبيق القرار ٤٢٥ وبالتثبت من انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة.

اعتقدت المراجع الرسمية اللبنانية أن تقرير أنان في ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ هو تتويج لكل المذكرات والوثائق الخاصة بالمفاوضات ومراحلها والتي تبادلها أو أجراها لبنان مع المنظمة الدولية فضلاً عن تقرير أنان في ٢٣ أيار (مايو) ٢٠٠٠، وفي حصيلتها أثبت أنان الموقفين اللبناني والسوري من مزارع شبعالا، وتالياً موافقة لبنان على «تقويم» الأمم المتحدة لـ «الخط الأزرق» على أنه خط عملي يفصل بين انتداب القوة الدولية في جنوب لبنان والقوة الدولية لفض الاشتباك في الجولان «في انتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها إلى الأمم المتحدة»[١٥].

وبعد نحو عام على تجديد السجال تحرّر القسم الأعظم من الأراضي اللبنانية واحتدم نقاش متعدد المحاور حول قضية المزارع، منها ما هو داخلي جرى داخل المجتمع السياسي ومنها ما هو بين لبنان الرسمي وأوساط الأمم المتحدة والإدارة الأميركية.

وسيذهب عدد من الأوساط اللبنانية الداخلية إلى القول أنه كان على السلطة اللبنانية بعدما انسحبت القوات الإسرائيلية من الجنوب ومن البقاع الغربي حتى (الخط الأزرق) وليس إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً، أن تعتمد اتفاق الهدنة منظماً للوضع الأمني مع إسرائيل في انتظار أن يتم التوصّل إلى تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ المؤديين إلى اتفاق سلام شامل يشارك لبنان في توقيعه لأن ما يعنيه فيه بصورة خاصة هو حل مسألة الوجود الفلسطيني على أرضه. وأصحاب وجهة النظر هذه يؤكدون أن العودة إلى اتفاق الهدنة هي

التي ترسم الحدود بين لبنان وإسرائيل ولا يبقى الخط الأزرق عندئذٍ موضع جدل مع الأمم المتحدة، والعودة إلى هذا الاتفاق الذي نصّت عليه كل القرارات الدولية المتعلقة بوضع الجنوب، حتى إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ القرار ٤٢٥ قال باستمرار قوة المراقبين الدوليين في عملها على خط حدود الهدنة بعد انتهاء فترة انتداب القوات الدولية. لكن السلطة اللبنانية لم تستطع في الماضي إرسال الجيش إلى الجنوب نظراً إلى وجود المقاومة الفلسطينية، وهي ترفض حالياً إرساله إلى الجنوب نظراً إلى وجود المقاومة اللبنانية (الإسلامية)، وخطأ السلطة بحسب وجهة النظر هذه أنها تربط تحقيق الأمن على الحدود مع إسرائيل بتحقيق السلام الشامل، وهذا السلام لا يتحقق بمجرد انسحاب إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي بل انسحابها أيضاً من الجولان ومن الأراضي الفلسطينية وبتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم. لقد كانت إسرائيل في مفاوضات واشنطن تصرّ على دمج تنفيذ القرار ٤٢٥ بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ للتعجيز، بينما كان لبنان يرفض هذا الدمج ويصرّ على تنفيذ القرار ٤٢٥ بمعزل عن القرارات الأخرى. وبعدما انسحبت إسرائيل من الجنوب والبقاع الغربي تنفيذاً للقرار ٤٢٥ صار لبنان هو الذي يطالب بتنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ولا يكتفي بتنفيذ القرار ٤٢٥ ويرفض تحقيق الأمن على طول الحدود إلا بعد تنفيذ هذين القرارين، أي أنه ربط تحقيق الأمن على الحدود بتحقيق السلام الشامل في المنطقة، مع أن الأمن على الحدود السورية ـ الإسرائيلية مستتب قبل أن يتحقق هذا السلام[١٦].

إلى هذا يمضي عدد من المراقبين إلى الملاحظة التالية: «إذا كان الخط الأزرق بالنسبة للبنانيين يبقي ملف الحدود مفتوحاً ولا يقفله على اعتبار أن هناك أراضي لبنانية لا تزال وراءه، وبينها أراضٍ في قاطع كفر شوبا، فإن الحديث عن مزارع شبعا له معنى مختلف ما يقتضي ضرورة وجود مصارحة لبنانية تعترف بضعف الحجة التي نملكها في مواجهة هذه القضية من أجل التحضير لإجراءات قانونية وديبلوماسية بالتنسيق مع سوريا تقوي الموقف اللبناني وتشرعن مطالبه تحت قبة المجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة.

وفي حين أنه لا يوجد خلاف داخلي حول لبنانية المزارع، وإن هذا الخلاف يظهر في الشق المتعلّق بالخيارات المتاحة وما إذا كانت تحظى بإجماع اللبنانيين بعد إنجاز التحرير ومعها حسابات الكلفة والفاعلية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن استكمال الملف اللبناني حول المزارع تجاه المجتمع الدولي وربما تجاه الداخل اللبناني، يعيد نسب المزارع إلى القضية الوطنية اللبنانية، وربما يمنع أو يخفف من تداعيات التدخل الإسرائيلي في الشأن اللبناني بنسخته الجديدة من ثغرة شبعا.

إلى هذا سيكون لكلام الرئيس سليم الحص في هذا السجال صدىً حاسم لا سيما أن الفترة التي تحدّث فيها السفير الأميركي ساترفيلد كان هو رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية، وفي ما يلي التعليق الذي يوضّح فيه الرئيس الحص الملابسات الذي حملت الدبلوماسي الأميركي على الرغم بأن لبنان وافق منذ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ على «الخط الأزرق» بما فيه مزارع شبعا.

أولاً، في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن في تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٦، جاء تحت عنوان «موقف حكومة لبنان» ما نصّه حرفياً: «وفي ما يتعلق بمزارع شبعا، فإن موقف لبنان هو أن هذه المنطقة تقع داخل لبنان، كما أن الموقف السوري يعتبر أن هذه المزارع لبنانية». وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن خط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة لا يمس الاتفاقات الحدودية المقبلة بين الدول الأعضاء المعنية، ولذا فإن الأمم المتحدة، باعتمادها خط قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (في الجولان) باعتباره خطاً لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، لم تشكل سابقة ملزمة قانونياً أو ذات صلة في ما يتعلّق بهذا الجزء من الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية.

ثانياً، في مذكرة لرئيس الجمهورية العماد إميل لحود إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠٠٠/٥/٤، جاء ما نصه حرفياً: «تنفيذ القرارين (٤٢٥ و٤٢٦) يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً من دون قيد أو شرط. وهذه الحدود هي تلك التي تم ترسيمها عام ١٩٢٣ مع فلسطين، والانسحاب الكامل يجب أن يشمل أيضاً مزارع شبعا. وأي تجاوز لهذه الحدود يعني أن إسرائيل لم تنسحب بموجب القرار ٤٢٥ وأن تراجعها في تلك الحال يشكّل إعادة انتشار وليس انسحاباً».

ثالثاً، في مذكرة وجهتها بصفتي رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية آنذاك، إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تاريخ ٢٠٠٠/٥/١٢ جاء ما نصه حرفياً «بالاستناد إلى ما تقدّم، يتبين بصورة مؤكدة لا تقبل

التأويل أن مزارع شبعا لبنانية، ويشكل الانسحاب الإسرائيلي منها جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ القرار ٤٢٥، وخلاف ذلك يكون هذا الانسحاب غير كامل وتنطبق عليه صفة إعادة الانتشار لقوات الاحتلال الإسرائيلي، مع ما يترتّب عليه من نتائج، وليس الانسحاب الكامل من جميع الأراضي اللبنانية بحسب ما ورد حرفياً في القرار».

رابعاً، في مذكرة للرئيس لحود موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في تاريخ ٢٠٠٠/٦/٩، جاء ما نصّه حرفياً: «أما بالنسبة إلى مزارع شبعا فقد كان واضحاً في تقرير سعادة الأمين العام (٢٠٠٠/٥/٢٢) أنه اعتمد خطاً عملياً في تلك المنطقة في ضوء عدم توافر خرائط قديمة تؤكد الحدود هناك بين لبنان وسوريا. وعلى هذا الأساس اعتبر الخط العملي هو الخط الفاصل ما بين انتداب «اليونيفيل» وانتداب «الأوندوف» مع إشارة الأمم المتحدة إلى أن هذا الخط العملي لا يمكن في أي حال اعتباره يمسُّ الحقوق الحدودية المتبادلة بين الأطراف المعنيين. ولقد وافق لبنان على هذا التقويم في انتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها إلى الأمم المتحدة»[١٧].

لقد تقدّمت الحكومة السورية حينها بمذكرة إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها أن المزارع لبنانية. وقد أكّد الأمين العام للأمم المتحدة الموقف السوري ذلك صراحة في تقريره في تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٦ إلى مجلس الأمن، كما يظهر في النص المدرج أعلاه.

على أن التطور الأبرز الذي ظهر في إطار الجدل المفتوح حول هوية

المزارع هو ما جاء على لسان الرئيس السوري بشار الأسد في مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارته إلى فرنسا في السابع والعشرين من حزيران (يونيو) ٢٠٠١.

يؤكد الرئيس الأسد أنه تم التأكيد بشكل رسمي على لبنانية هذه المزارع، «لكن من يحدد جنسية هذه المزارع في القانون الدولي هما الدولتان الموجودتان على جانبي الحدود (لبنان وسوريا)، أما الأمم المتحدة ـ والكلام للرئيس السوري ـ يمكن أن نسميها مستودعاً للاتفاق النهائي بين الدولتين الموجودتين على طرفي الحدود (...) نحن أعلنا بشكل رسمي أن مزارع شبعا لبنانية. وهذه المناطق هي محتلة الآن، لذا لا يمكن الحديث في هذا الموضوع. وفي المستقبل بعد أن يتم تحديد الحدود تقوم الدولتان بتسجيل هذا التحديد في الأمم المتحدة»[١٨].

يتبين مما سبق بوجه قاطع أن لبنان لم يتخل يوماً عن مزارع شبعا، وأنه لم يعتبر القرار ٤٢٥ منفذاً على وجه كامل لأن الانسحاب لم يشمل مزارع شبعا. وموقف الحكومة الرسمي والنهائي عبّر عنه خير تعبير الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره إلى مجلس الأمن في تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٦، كما سبقت الإشارة، وهذا كله يدحض الاستنتاجات التي بنيت في بعض وسائل الإعلام على تصريح السفير الأميركي.

سجال مستأنف

في سياق الجدل عينه ستمضي إحدى مناطق السجال إلى ما يمكن

اعتباره إعادة تعويم أطروحة الفصل بين لبنان وما لا يزال عالقاً من قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وتبينّ أيضاً أن قواعد اللعبة قد تغيرت منذ الضربة الإسرائيلية الأولى لموقع سوري في لبنان، وذلك لأسباب عديدة، أولها يتعلق بإسرائيل ثم بالمجتمع الدولي.

بالنسبة لإسرائيل فقد تمّ الانسحاب من جنوب لبنان بحسب القرار ٤٢٥، لكن من جهة أخرى تم فك الارتباط منذ الانسحاب الإسرائيلي في أيار (مايو) ٢٠٠٠ بين الوجود العسكري الإسرائيلي في مزارع شبعا، سواء اعتبرت محتلة أو غير محتلة، وبين السياسة الإسرائيلية.

ثم يخلص أصحاب هذا الرأي إلى الاستنتاج بأن «الرد الإسرائيلي على سوريا في لبنان نتيجة إنهاء وضع الاحتلال في الجنوب ـ بغض النظر عما نعتبره نحن من أن الانسحاب النهائي لم يحصل بعد ـ واعتراف المجتمع الدولي بهذا الأمر والتسليم أن مزارع شبعا سورية وليست لبنانية، كلها أمور أعطت إسرائيل هامشاً من الحركة تغيرت معه قوانين اللعبة. وبذلك سيكون العمل الإسرائيلي مبرراً عند المجتمع الدولي الذي يعتبر أن إسرائيل انسحبت بحسب القرار ٤٢٥ وأن مسألة مزارع شبعا يمكن حلها بوسائل أخرى»[١٩].

لم تكن هذه الرؤية غريبة على روح السجال المزمن بين اللبنانيين في فهمهم للقضية الوطنية وبخاصة في ما يتعلق بالصراع مع إسرائيل. ولن نذهب بعيداً إلى الوراء لنجد كيف انقسم اللبنانيون في الرأي خلال الشهور التي سبقت التحرير، حيث كان الطرح الإسرائيلي بالانسحاب من طرف واحد الباعث على هذا الانقسام. وقد

ظهرت مواقف عدة، منها من أخذ على الحكومة ترددها في اغتنام فرصة الطرح الإسرائيلي وجاهر بوجوب الدخول في تفاوض مباشر مع إسرائيل حتى ولو أدى ذلك إلى فصل المسارين. (...) وفي أي حال ـ يضيف مؤيدو هذه الرؤية ـ فإن من الحكمة والتعقل ألا يوازن لبنان بين ثمن التزام «وحدة المسارين» وثمن الإقدام على فصلهما، فهذه مفاضلة لا مكان لها أكثر من سبب. ثم إن موقف إسرائيل على الجبهة اللبنانية ليس متطابقاً بالضرورة مع موقفها في الضفة الغربية وفي الجولان، وإن ما تحققه إسرائيل من الانسحاب (وليس البقاء) من الجنوب اللبناني قد يساعدها في تحقيق أهدافها على الجبهتين الفلسطينية والسورية. وهذا سبب آخر يضاف إلى أن ما تتكبده إسرائيل في الجنوب اللبناني بات يفوق ما تكسبه ببقائها هناك[٢٠].

على خط مقابل من هذه الرؤى، التي بدا أنها أخذت تدريجاً تتشكّل كتيار سياسي داخلي، استوت قناعات واعتقادات تعترض على هذا المنطق وترى في اجتهادات القائلين بالفصل، سابقاً أو لاحقاً، ضرباً من تغييب للحدود الفاصلة بين المرغوب والممكن في الواقع السياسي للبنان والمنطقة.

فالخوف المزمن من «الترابط الإكراهي» بين أزمة لبنان وأزمة المنطقة صار حقيقة سياسية لا تقبل النقض أو الجدال. بل إن تقدير عدد من المجتهدين ذهب إلى القول بضرورة أن يأخذ لبنان بمبدأ التلازم مع المسار السوري خصوصاً أن لبنان لا يمكنه التوقيع على أي اتفاق سلام مع إسرائيل إلا في إطار الحل الشامل. والحل الشامل لا يؤمنه

إلا توقيع سوريا عليه لأن الأطراف الأخرى (مصر ـ الأردن ـ فلسطين) قامت بإبرام اتفاقات منفردة معروفة. وسيأتي الوقت لنرى أن من أبرز نتائج جلاء الاحتلال على المستوى الإسرائيلي، أن القيادة الإسرائيلية بشقيها السياسي والعسكري سعت إلى إغلاق جبهة جنوب لبنان نهائياً لتوظف قواها وتحشدها على الجبهة الفلسطينية. وبعد نحو عشرة شهور من الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيلية المفتوحة، عاد التفكير الإسرائيلي إلى ضرب من خيبة الأمل. فالهزيمة في لبنان لم تنته آثارها ومفاعيلها. والجبهة الجنوبية لا تزال في المنطقة الرمادية بين الخط الأزرق وخط النار. والالتباس الذي أثاره الإسرائيليون بالتعاون مع فرق الأمم المتحدة حول لبنانية مزارع شبعا لم يُؤتِ أُكُلَهُ. وموقف الدولة اللبنانية متطابق وموقف المقاومة حيال ضرورة تحرير ما تبقى من الأرض اللبنانية المحتلة، وتسوية مشكلة ترسيم الحدود وإطلاق الأسرى والتعويضات إلخ[٢١].

على أن النقاش الذي احتدم على غير هدىً حول انتشار الجيش اللبناني على «الخط الأزرق»، كان من بين مناطق الخلاف الأساسي بين التيارات اللبنانية. لقد انطلق منطق التريث في عدم إرسال القوات المسلحة إلى الحدود تبعاً للشروط التي أعقبت جلاء الاحتلال. ذلك أن إرسال الجيش للانتشار على الحدود وفق الآليات التي وضعتها الأمم المتحدة عبر وثيقة الأمين العام كوفي أنان، هو أمر سيؤدي عملياً إلى تثبيت ما يسمى بالخط العملي وهو خط قابل للتحريك والتغيير وفق الضرورات الإسرائيلية وبتغطية من الشرعية

الدولية هذه المرة. كما سيؤدي من وجه آخر، إلى توريط الجيش اللبناني في ترتيبات أمنية تحفظ حدود إسرائيل.

لكن التساؤل الكبير الذي ظل مطروحاً في هذا المجال، هو المتصل بمصلحة لبنان الوطنية التي ترتِّب وجوب أو عدم وجوب منح إسرائيل الطمأنينة الكاملة على الحدود، وهو ما ذهبت إليه الدولة والمقاومة عن طريق المحافظة على إبقاء الوضع الحدودي في المنطقة الوسطى، ولو إلى أجل معيَّن، بين سلام الحدود الموقوف وبين التوتر المفتوح. وهو أمر سوف يفيد لبنان في أية تسوية سياسية مفترضة. وليس من قبيل الرؤية الإرادوية، ملاحظة الآثار العميقة الناجمة عن تزامن اعتراك الجبهتين اللبنانية والفلسطينية في خلال مسافة زمنية لا تتعدى الأربعة أشهر. ففي الثلث الأخير من أيار (مايو) ٢٠٠٠ ستندحر قوات الاحتلال الإسرائيلي عن الجنوب اللبناني في سابقة لم تحدث في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي منتصف أيلول (سبتمبر) من العام نفسه ستندلع شرارة الانتفاضة الفلسطينية التي وضعت التحرير وإعلان الدولة المستقلة سقفاً أعلى لها. وسنرى كيف بَنَى العقل السياسي في إسرائيل منطقه الداخلي على هاجس الأمن، حيث احتل هذا الهاجس المرتبة العليا في استراتيجية الأمن القومي.

في إطار الدينامية المشتركة بين جبهة جنوب لبنان المفتوحة على احتمالات شتّى وجبهة الداخل الفلسطيني بدت مزارع شبعا وكأنها الباب الذي لم يُوصد في وجه الرياح المتقلبة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

لقد كان اللبنانيون بأوساطهم المختلفة، ومن مواقعهم السياسية والطائفية والجغرافية المتعددة قد بنوا على الحال مقتضاه. فباتوا والجنوبيون خصوصاً منهم، على خوف مقيم. غير أن الخوف هذه المرة لم يكن خوفاً سلبياً محضاً مثلمات جرت العادة على امتداد ثلث قرن من الاحتلالات الإسرائيلية المتعاقبة. إنه الآن خوف مزدوج المنشأ. فهو من ناحية يعود إلى احتمال عودة فوضى أمنية عسكرية تكون إسرائيل فيها اللاعب التقليدي من موقع القوة الغالبة القاهرة، فتتبدد معها آمال الناس في العيش بسلام في مدنهم وقراهم. وهو من ناحية ثانية يعود إلى النصر الذي تحقّق باندحار الاحتلال معرَّض للاختراق.

ما لا يُشك فيه، أنَّ ضفتي الخوف هاتين، تنطويان في المبدأ العام، المجرد، على مشروعية تضفيها لبنانية الرؤية في السيادة والاستقلال والمصلحة الكيانية. لكن هذه المشروعية تفقد واقعيتها إذا ما قيست المسألة بالمنطق الصارم الذي حكم موقع لبنان في رحلة التحولات الإجمالية التي تعيشها المنطقة منذ اندلاع القضية الفلسطينية.

وأياً يكن الأمر، فإن قضية المزارع لن تدخل إطار التحكيم الدولي بحال من الأحوال. فلبنان سيرفض هذا التحكيم الذي من شروطه موافقة طرفي النزاع عليه[٢٢].

وبالتالي، فإن من حق لبنان السيادة على المزارع سواء حُصِّلَ هذا الحق بقوة حرب المقاومة أو عن طريق المفاوضات. مع أنه حتى وقت متأخر من السجال المحتدم في هذه القضية بقي من القرائن ما لا يترك مجالاً للشك، حول الاستمرار الفعلي لمقولة الاحتلال.

والقيادة الإسرائيلية بمختلف اتجاهاتها واجتهاداتها حرصت على إبقاء مزارع شبعا نافذة مفتوحة لشن الحروب على العرب من خلال البواب اللبنانية، وهو استهداف يدخل ضمن استراتيجية سياسية وأمنية متحركة تسعى إسرائيل إلى توظيفها في أية تسويات أو حلول مقبلة.

الهوامش:

(١) نبيل خليفة: **الوسط** (العدد ٤٤٠) ٢٠٠٠/٧/٣.

(٢) راجع منيف الخطيب: **شبعا ـ نافذة على التاريخ، الطبعة الأولى**، منريخ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ٩٩٥ (ص ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢).

(٣) راجع: **الأسبوع العربي** ٢٠٠٠/٥/١٥.

(٤) منذر جابر: **الشريط اللبناني المحتل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٥) **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٠/١٢/٣.

(٦) تسفي هرئيل، **هآرتس**، ٢٠٠٠/١٢/١٥.

(٧) **الأسبوع العربي** ٢٠٠٠/٥/١٥.

(٨) غي باخور، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠١/٥/١٠.

(٩) ب. ميخال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠١/٣/٥. راجع أيضاً: **النقاد** عدد ٤٧ في ١٢ آذار (مارس) ٢٠٠١.

(١٠) عصام خليفة: **جيوبوليتيكا جبل الشيخ السفير** ٢٠٠٠/٥/١٩.

(١١) Georges Adam Smith, the historical geography of the holy Land, London 1894, pp. 414.

(١٢) عصام خليفة: «**السفير**» ٢ كانون الأول ١٩٩٩.

(١٣) **جيوبوليتيكا جبل الشيخ** ـ مصدر سبقت الإشارة إليه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) راجع الصحف اللبنانية ـ ١٩ أيار (مايو) ٢٠٠١.

(١٦) إميل خوري: **النهار** ١ حزيران (يونيو) ٢٠٠١.

(١٧) راجع الصحف اللبنانية ١٩ أيار (مايو) ٢٠٠١.

(١٨) *Le Monde* Paris, 28/6/2001.

(١٩) فريد الخازن، «**المستقبل**».

(٢٠) ـ سيمون كرم ـ القرار ٤٢٥ بين سياسة الإهمال ولغة السجال، مداخلة في إطار ندوة أقامها المجلس الثقافي للبنان الجنوبي في ١٥ آذار (مارس) ١٩٩٨.

(٢١) محاضرة للمؤلف ألقيت في نادي جامعيي الشمال ـ طرابلس ـ لبنان في ٢٠٠١/٥/١٨.

(٢٢) راجع محمود حيدر، **الأرض المغلولة**، مزارع شبعا هل هي لبنانية؟ ملف النقاد، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.

الفصل الثامن

ملحقات ووثائق

ملحق رقم (١)
نص اتفاق الهدنة
الموقّع بين الجمهورية اللبنانية
ودولة إسرائيل في ١٩٤٩/٣/٢٣

مقدمة

إن الفريقين في هذا الاتفاق،

استجابة منهما إلى قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرني الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي دعاهما، كتدبير إضافي موقت بمقتضى المادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ومن أجل تسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، إلى التفاوض لعقد هدنة.

وحيث إنهما قررا الدخول في مفاوضات برئاسة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر)

١٩٤٨، وعينا ممثلين معتمدين للمفاوضة وعقد اتفاق هدنة.

فإن الممثلين الموقعين أدناه، بعد أن تبادلوا وثائق اعتمادهم المطلق التي وجدت مستوفية جميع الشروط، اتفقوا على الأحكام التالية:

المادة الأولى:

في سبيل تسهيل إعادة السلم الدائم إلى فلسطين واعترافاً بما للضمانات المتبادلة حول العمليات العسكرية المقبلة للفريقين من أهمية في هذا الشأن، يؤكد هذا الاتفاق المبادىء التالية التي ينبغي على كلا الفريقين التقيّد بها تقيداً تاماً أثناء الهدنة:

١ ـ يجب على الفريقين كليهما من الآن فصاعداً أن يحترما بكل أمانة توصية مجلس الأمن بعدم اللجوء إلى القوة العسكرية في تسوية القضية الفلسطينية.

٢ ـ لا يجوز للقوات المسلّحة البرية أو البحرية أو الجوية التابعة لأي من الفريقين القيام بأي عمل عدواني أو التخطيط له أو التهديد ضد شعب الفريق الآخر أو قواته المسلّحة، مع العلم بأن عبارة «التخطيط» المستعملة في هذا السياق لا تتناول التخطيط المعتاد الذي تجريه القيادات في المنظمات العسكرية عموماً.

٣ ـ يحترم احتراماً تاماً حق كل من الفريقين في أمنه واطمئنانه إلى عدم الهجوم عليه من جانب القوات المسلّحة التابعة للفريق الآخر.

٤ ـ تعتبر إقامة هدنة بين قوات الفريقين المسلّحة خطوة لا بد منها في سبيل تصفية النزاع المسلّح وإعادة السلم إلى فلسطين.

المادة الثانية:

تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، على وجه التخصيص: يؤكد هذا الاتفاق المبادىء والغايات التالية:

١ ـ يُعترف بمبدأ عدم كسب أية ميزة عسكرية أو سياسية من جراء المهادنة التي أمر بها مجلس الأمن.

٢ ـ ويُعترف أيضاً بأنه لا يمكن بشكل من الأشكال لأي من بنود هذا الاتفاق أن يمس حقوق أي من الفريقين أو مطالبه أو مواقفه في التسوية السلمية النهائية لقضية فلسطين، إذ إن أحكام هذا الاتفاق مبنية على الاعتبارات العسكرية وحدها.

المادة الثالثة:

١ ـ تطبيقاً للمبادىء الواردة أعلاه ولقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، أقرّت بهذا الاتفاق هدنة عامة بين القوات المسلّحة البرية والبحرية والجوية للفريقين.

٢ ـ لا يجوز لأي من الفريقين، بما في ذلك القوات غير النظامية، أن ترتكب أي عمل حربي أو عدائي ضد قوات الفريق الآخر العسكرية أو شبه العسكرية، أو ضد المدنيين في الأراضي التي يسيطر عليها الفريق الآخر، ولا يجوز لها لأي غرض كان أن تتخطى أو تعبر خط الهدنة المبيّن في المادة الخامسة من هذا الاتفاق أو أن تدخل أو تعبر المجال الجوي التابع للفريق الآخر أو المياه الواقعة ضمن ثلاثة أميال من الخط الساحلي التابع للفريق الآخر.

٣ ـ لا يجوز توجيه أي عمل حربي أو عمل عدائي من أراضٍ يسيطر عليها أحد فريقي هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر.

المادة الرابعة:

١ ـ يسمى الخط الموصوف في المادة الخامسة من هذا الاتفاق «خط الهدنة»، ويحدد طبقاً للغاية والقصد اللذين ينطوي عليهما قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

٢ ـ إن الغاية الأساسية من خط الهدنة، الخط الذي لا يجوز أن تتخطاه القوات المسلحة التابعة لكل من الفريقين.

٣ ـ إن تعليمات قوات الفريقين المسلّحة وأنظمتها التي تحرّم على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول المنطقة الواقعة بين هذه الخطوط تبقى سارية بعد توقيع هذا الاتفاق، وذلك بالنسبة إلى خط الهدنة المحدد في المادة الخامسة.

المادة الخامسة:

١ ـ يتبع خط الهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين.

٢ ـ في منطقة خط الهدنة تتألف القوات العسكرية لكلا الفريقين من قوات دفاعية فقط كما هي محددة في ملحق هذا الاتفاق.

٣ ـ يتم سحب القوات إلى خط الهدنة وتخفيضها إلى المستوى الدفاعي وفقاً لأحكام الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق. وكذلك يتم في المدة عينها نزع الألغام من الطرق والمناطق الملغومة التي يخليها كل من الفريقين، وإرسال المخططات التي تبيّن مواقع حقول الألغام إلى الفريق الآخر.

المادة السادسة:

يجري تبادل جميع أسرى الحرب الذين يحتجزهم أي من الفريقين والتابعين للقوات المسلحة النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر كما يلي:

١ ـ يجري تبادل أسرى الحرب تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها في جميع المراحل. يجري التبادل في رأس الناقورة خلال أربع وعشرين ساعة من توقيع هذا الاتفاق.

٢ ـ يشمل تبادل الأسرى هذا، أسرى الحرب الملاحقين جزئياً وكذلك الذين صدرت بحقهم أحكام جنائية أو غيرها.

٣ ـ تُردّ إلى أسرى الحرب المتبادلين جميع الأشياء ذات الاستعمال الشخصي والأشياء القيّمة والرسائل والوثائق ومستندات الهوية وسواها من الأمتعة الشخصية أياً كان نوعها، وإذا كان الأسرى قد هربوا أو توفوا ترد إلى الفريق الذي ينتمي هؤلاء إلى قواته المسلحة.

٤ ـ جميع الشؤون التي لم يرد عليها نص صريح في هذا الاتفاق تقرر وفقاً للمبادىء الواردة في الاتفاقية الدولية المتعلّقة بمعاملة أسرى الحرب والموقّعة في جنيف في ٢٧ تموز (يوليو) ١٩٢٩.

٥ ـ تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسؤولية البحث عن المفقودين، من عسكريين ومدنيين، داخل المناطق التي يسيطر عليها كل من الفريقين، وذلك لتسهيل تبادلهم على وجه السرعة. ويتعهد كل فريق بأن يبذل للجنة كل تعاون ومساعدة في القيام بهذه المهمة.

المادة السابعة:

١ ـ تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة هدن مشتركة من خمسة أعضاء يعين اثنين منهم كل من فريقي هذا الاتفاق، ويكون رئيسها رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو أحد كبار الضباط من هيئة المراقبين في تلك المنظمة يعينه رئيس الأركان المذكور بعد التشاور مع فريقي هذا الاتفاق.

٢ ـ يكون مقرّ لجنة الهدنة المشتركة في مخفر الحدود إلى الشمال من المطلة، وفي مخفر الحدود اللبناني في الناقورة، وتجتمع اللجنة في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية لتصريف أعمالها بصورة فعّالة.

٣ ـ تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الأول بدعوة من رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من توقيع هذا الاتفاق.

٤ ـ تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة بالإجماع كلما تيسّر ذلك، وإلا اتخذت القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين المقترعين.

٥ ـ تضع لجنة الهدنة المشتركة القواعد الإجرائية التي تتبعها. ولا تجتمع إلا بناءً على دعوة يوجهها رئيسها إلى الأعضاء حسب الأصول. ويكتمل النصاب بحضورة أكثرية أعضائها.

٦ ـ تكون للجنة سلطة استخدام المراقبين من بين المنظمات العسكرية التابعة للفريقين، أو من بين عسكريي هيئة مراقبة الهدنة

التابعة للأمم المتحدة، أو من كلتا الجهتين، بالعدد الذي يعتبر ضرورياً للقيام بمهماتها. وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة لهذه الغاية فإنهم يظلون تحت قيادة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة. أما المهمات ذات الطابع العام أو الخاص التي تسند إلى مراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة فتكون خاضعة لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة أيهما كان متولياً رئاستها.

٧ ـ تحال بشكل فوري المطالب أو الشكاوى التي يتقدّم بها أي من الفريقين، والمتعلّقة بتطبيق هذا الاتفاق، إلى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها. تتخذ اللجنة بشأن جميع هذه المطالب أو الشكاوى الإجراءات التي تراها مناسبة، وذلك بواسطة أجهزة المراقبة والتحقيق لديها، بغية الوصول إلى تسوية عادلة ومقبولة لدى الفريقين.

٨ ـ إذا اختلف على تفسير معنى بند معين من بنود هذا الاتفاق، فيما عدا المقدمة والمادتين الأولى والثانية، يعمل بتفسير اللجنة، ويجوز للجنة، بمحض تقديرها وكلما دعت الحاجة، أن تقترح على الفريقين من وقت إلى آخر تعديلات في أحكام هذا الاتفاق.

٩ ـ ترفع لجنة الهدنة المشتركة إلى كلا الفريقين تقارير عن أعمالها كلما رأت ذلك ضرورياً. وترسل صورة عن كل من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها إلى الإدارة أو الوكالة المختصة في الأمم المتحدة.

١٠ ـ يمنح أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والوصول في المناطق المشمولة بهذا الاتفاق إلى المدى الذي تراه اللجنة ضرورياً،

على أنه في حال اتخاذ اللجنة مقررات كهذه بأكثرية الأصوات يستخدم مراقبو الأمم المتحدة وحدهم.

١١ ـ توزع نفقات اللجنة، غير تلك العائدة إلى مراقبي الأمم المتحدة بين فريقي هذا الاتفاق بالتساوي.

المادة الثامنة:

١ ـ لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام، بل يصبح نافذاً فور التوقيع عليه.

٢ ـ حيث إن هذا الاتفاق قد جرت المفاوضة فيه، وعقد استجابة لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي دعا إلى إقرار هدنة لدرء الخطر الذي يهدد السلم في فلسطين ولتسهيل الانتقال من المهادنة الحالية إلى سلم دائم في فلسطين، فإنه يبقى نافذاً حتى الوصول إلى تسوية سلمية بين الفريقين، باستثناء ما ورد في البند ٣ من هذه المادة.

٣ ـ يجوز لفريقي هذا الاتفاق بالرضى المتبادل تعديله هو أو أي من أحكامه ويجوز لهما وقف تطبيقه، فيما عدا المادتين الأولى والثانية، في أي وقت. وإذا لم يتوصّل إلى رضى متبادل، وبعد أن تكون انقضت سنة واحدة على وضع هذا الاتفاق موضوع التنفيذ من تاريخ توقيعه، يجوز لأي من الفريقين الدعوة إلى مؤتمر غايته مراجعة أو تعديل أو تعليق أي من الأحكام الواردة في هذا الاتفاق باستثناء المادتين الأولى والثالثة. ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا إلزامياً للفريقين.

٤ ـ إذا لم يسفر المؤتمر المشار إليه في البند ٣ من هذه المادة عن

حل متفق عليه لنقطة مختلف عليها، جاز لأي من الفريقين أن يرفع الأمر إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة طلباً للحل المنشود على أساس أن هذا الاتفاق إنما عقد استجابة لقرار مجلس الأمن في سبيل إقرار السلم في فلسطين.

٥ ـ وقّع هذا الاتفاق على خمس نسخ، يحتفظ كل فريق بنسخة، وتسلم نسختان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسالهما إلى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين التابعة للأمم المتحدة، ونسخة إلى الوسيط لفلسطين بالوكالة.

كتب في رأس الناقورة في الثالث والعشرين من شهر آذار (مارس) سنة ألف وتسعمئة وتسع وأربعين بحضور المندوب الشخصي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة.

عن حكومة إسرائيل:

تواقيع:

المقدم مردخاي ماكليف

يهوشوع بلمان

شبطاي روزين

عن حكومة لبنان:

تواقيع:

المقدم توفيق سالم

الرائد ج. حرب

ملحق اتفاق الهدنة

تحديد قوات الدفاع

أولاً: إن قوات الدفاع العسكرية المشار إليها في البند٢ من المادة الخامسة يجب ألا تتجاوز ما يلي:

١ ـــ في ما يتعلق بلبنان

أ) كتيبتين وسريتين من مشاة الجيش اللبناني النظامي، وبطارية ميدان مؤلفة من ٤ مدافع، وسرية وحدة مؤلفة من ١٢ سيارة مصفحة خفيفة مجهزة بالرشاشات و٦ دبابات خفيفة مجهزة بمدافع خفيفة (٢٠ سيارة).

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في البند (أ) أعلاه إلى الجنوب من الخط العام الممتد من القاسمية إلى النبطية التحتا وحاصبيا.

ـــ في ما يتعلق بإسرائيل:

أ) كتيبة واحدة من المشاة، وسرية مساندة واحدة مع ستة مدافع هاون وستة رشاشات، وسرية استكشاف واحدة مع ست سيارات مصفحة وست سيارات جيب مصفحة وبطارية واحدة من مدفعية الميدان بأربعة مدافع، وفصيلة واحدة من مهندسي الميدان ووحدات إدارية للتموين والتجهيزات، على أن لا يتعدى المجموع ١٥٠٠ من الضباط والأفراد المجندين.

ب) لا يجوز استخدام أية قوات عسكرية غير تلك المذكورة في الفقرة (٢)(أ) أعلاه إلى الشمال من الخط العام الممتد من نهارية إلى

ترشيحا والجش وماروس.

ثانياً: لا تفرض أية قيود على تنقلات أي من الفريقين في ما يتعلق بتموين هذه القوات الدفاعية و/أو تحركاتها وراء خط الهدنة.

رأس الناقورة، ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩

ملحق رقم (٢)
نصوص قرارات مجلس الأمن
حول لبنان ١٩٧٨ - ١٩٨٢(*)
نص القرار ٤٢٥

تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨

إن مجلس الأمن،

بعد أن أخذ برسائل المندوب الدائم للبنان (S- 12600, S- 12606) والمندوب الدائم لإسرائيل (S- 12607).

وبعد أن استمع إلى تصريحات مندوبي لبنان وإسرائيل الدائمين.

مبدياً قلقه الشديد بالنسبة إلى تدهور الوضع في الشرق الأوسط وإلى نتائج ذلك بالنسبة إلى المحافظة على السلم الدولي.

ومعلناً قناعته بأن الوضع الحالي يعيق استتباب سلام عادل في الشرق الأوسط.

١ ـ يطلب أن تحترم بدقة وحدة الأراضي اللبنانية، وكذلك سيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطلب إلى إسرائيل أن توقف عملها العسكري ضد وحدة الأرض اللبنانية وأن تسحب قواتها بدون إمهال من كامل الأراضي اللبنانية.

(*) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي**، المجلد الثاني والمجلد الثالث، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.

٣ ـ يقرر، بناءً على طلب الحكومة اللبنانية، أن ينشىء فوراً، تحت سلطته، قوة دولية مؤقتة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة، على أن تكون هذه القوة مؤلفة من عناصر تقدمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

٤ ـ يرجو الأمين العام أن يقدّم له، خلال أربع وعشرين ساعة، تقرير حول تطبيق القرار الحالي.

نص القرار ٥٠٨

تاريخ ٥ حزيران ١٩٨٢

إن مجلس الأمن،

مذكراً بقراري مجلس الأمن الرقم ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) والقرارات اللاحقة، ولا سيما منها قرار مجلس الأمن الرقم ٥٠١ (١٩٨٢).

أخذ علماً برسالة مندوب لبنان الدائم تاريخ ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

مبدياً قلقه العميق من تدهور الوضع في منطقة الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية والوضع الراهن في لبنان ونتائج ذلك على السلام والأمن في المنطقة.

مبدياً قلقه الخطير من خرق سلامة أراضي لبنان واستقلاله وسيادته.

معيداً تأكيد البيان الصادر عن رئيس المجلس وأعضائه في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢، ودعمه كذلك النداء الملحّ الصادر عن الأمين العام في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢.

آخذاً علماً بتقرير الأمين العام،

١ ـ يحث جميع أطراف النزاع على الوقف الفوري والمتبادل لكل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية في موعد لا يتعدى الساعة السادسة بالتوقيت المحلي من يوم الأحد في ٦ حزيران (يونيو).

٢ ـ يطلب من جميع الأعضاء القادرين أن يمارسوا نفوذهم لدى

المعنيين حتى يمكن احترام وقف العمليات العدائية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن الرقم ٤٩٠.

٣ ـ يطلب من الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لضمان تنفيذ القرار وتطبيقه وإعداد تقرير إلى المجلس في أسرع وقت ممكن وفي موعد لا يتعدى ٤٨ ساعة.

نص القرار ٥٠٩

تاريخ ٦ حزيران (يونيو) ١٩٨٢

إن مجلس الأمن،

إذ يذكّر بقراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و٥٠٨ (١٩٨٢)، وإذ يعرف عن قلقه الشديد كما وصفه الأمين العام في تقريره إلى المجلس،

وإذ يؤكد الحاجة إلى الاحترام التام لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها:

١ ـ يطالب إسرائيل بسحب قواتها العسكرية فوراً، ومن دون أي شروط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطالب جميع الأطراف بالتقيد تقيداً تاماً ببنود الفقرة الأولى من القرار ٥٠٨ (١٩٨٢)، التي تدعوهم إلى وقف النشاطات العسكرية، فوراً وفي آن واحد، داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية.

٣ ـ يدعو جميع الأطراف إلى إبلاغ الأمين العام قبولهم القرار الحالي خلال ٢٤ ساعة.

٤ ـ يقرر الاستمرار في وضع يده على الموضوع.

نص القرار ٥٢٠

تاريخ ١٧ أيلول ١٩٨٢

إن مجلس الأمن، أخذ العلم بتصميم لبنان على تأمين انسحاب كل القوات اللبنانية من أراضيه، وداعياً من جديد إلى الاحترام الدقيق لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله:

١ ـ يدين اغتيال بشير الجميل، الرئيس اللبناني المنتخب، المعيّن دستورياً، وكل المحاولات الرامية إلى عرقلة عملية إقامة حكومة قوية ومستقرة في لبنان عن طريق العنف.

٢ ـ يعيد التأكيد على القرارين ٥٠٨ و٥٠٩، خصوصاً طلبه من كل الأطراف في النزاع أن يوقفوا فوراً، وفي شكل متزامن، كل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعند الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية.

٣ ـ يندد بالتوغلات الإسرائيلية الأخيرة في بيروت، التي تنتهك اتفاقات وقف النار وقرارات مجلس الأمن.

٤ ـ يطلب انسحاب إسرائيل فوراً إلى المواقع التي كانت فيها قبل ١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢، في انتظار التطبق الكامل لقرارات مجلس الأمن.

٥ ـ يطلب من كل الحكومات التي هي في وضع يسمح لها بذلك، أن تتابع بذل كل جهودها لتأمين تنفيذ هذا القرار وقرارات المجلس الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع.

٦ـ يقرر الاستمرار في وضع اليد على هذه المسألة ويطلب من الأمين العام إبلاغ المجلس تطور الوضع في غضون ٢٤ ساعة.

ملحق رقم (٣)

نص رسالة وزير الخارجية فارس بويز حول موقف لبنان من موقف إسرائيل من القرار ٤٢٥(*)

نص الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي والتي أوضح فيها الموقف اللبناني من الطرح الإسرائيلي المتعلّق بالقرار ٤٢٥.

وجاء في نص هذه الرسالة:

إن مندوب إسرائيل لدى منظمة الأمم المتحدة، قد وجّه بتاريخ ٤/٦/١٩٩٨، رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أبلغه بموجبها، مقررات «لجنة الأمن الوطني للحكومة الإسرائيلية» حول هذا الموضوع، حيث إن المندوب الإسرائيلي طلب توزيعها كوثيقة رسمية على جميع الدول الأعضاء.

إن هذه الوثيقة، بعد التصريحات الإسرائيلية الصادرة عن رئيس الحكومة أو وزير الدفاع عبر وسائل الإعلام، تشكل أول موقف رسمي صادر عن إسرائيل، بالرغم أن مصدره ليس قرار الحكومة، بل موقف «لجنة الأمن الوطني» المنبثقة عنها. إن الحكومة الإسرائيلية لم تصدر بعد قراراً واضحاً حول الموضوع.

أولاً: إن الحكومة اللبنانية، متمسكة بضرورة تطبق القرار ٤٢٥، الصادر عن مجلس الأمن نصاً وروحاً، كما ورد ذلك في القرار

(*) راجع السفير بيروت ٢٣/٤/١٩٩٨.

٤٢٦ الذي شكّل الآلية التنفيذية للقرار المذكور.

ثم إن القرار ٤٢٥ يتميز بدقة ووضوح متعمدين، حيث إن مجلس الأمن طالب من خلاله إسرائيل، بانسحاب كامل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة حتى الحدود الدولية، وفوري دون تجزئة مرحلية لهذا الانسحاب.

إن مجلس الأمن لم يربط ضرورة تنفيذ هذا القرار بشروط أمنية أو سياسية، تتطلب مفاوضات أو من شأنها أن تؤمن لإسرائيل مكاسب وأثماناً على حساب السيادة اللبنانية.

لذلك إن الحكومة اللبنانية تطالب مجلس الأمن، مصدر القرار، كما تطالب إسرائيل الدولة المحتلة، بتنفيذ هذا القرار كما ورد، ودون شروط من شأنها تغيير معالم وطبيعة وأهداف هذا القرار.

ثانياً: في الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن، كما في المواقف المطروحة من خلال وسائل الإعلام، فقد وضعت إسرائيل وبالرغم من زعمها أنها لم تفعل، عدداً من الشروط، التي من شأنها لو أُخذ بها، أن تُدخل تعديلات أساسية وجوهرية على القرار ٤٢٥ والقرار ٤٢٦ المتمم له. إن هذه التعديلات تشكل تغييراً للبنية القانونية والسياسية لا بل لكل أهداف القرار ٤٢٥.

إن مطالبة إسرائيل «بمفاوضات من أجل التوصل إلى ترتيبات أمنية وضمانات»، لا تهدف إلا إلى جر لبنان لمفاوضات، تستعمل لإثبات عدم إمكانية تنفيذ القرار المذكور، وإلغاء طابعه الملزم والواضح والصريح، لا بل إلى ربطه بمستلزمات عديدة، تنطلق من عناوين لتصل إلى تفاصيل معطلة لفحوى القرار. إن هدف إسرائيل هو

تفريغ القرار من مضمونه كما هي الحالة على مستوى اتفاق أوسلو في المساء الفلسطيني أو التراجع عن الضمانات على مستوى المسار السوري.

إن مجرد قبول لبنان مبدأ التفاوض حول قرار صادر عن مجلس الأمن، أعلى سلطة دولية، إضافة إلى عدم جوازه من ناحية صدقية هذه القرارات، سيستعمل من قبل إسرائيل حتماً كتنازل لبناني عن مضمون هذا القرار، من أجل التذرّع لتعطيله.

إن ما تهدف إليه إسرائيل هو ليس تنفيذ هذا القرار، بل استعماله كعنوان ترغيبي لمفاوضة لبنان حول طرح ورد في ١٧ أيار (مايو) سنة ١٩٨٣، يكشف نوايا إسرائيل، من خلال الشروط المتعلق بنقاط تمركز أو أدوار للميليشيا الإسرائيلية، أو تقييد لدور الجيش اللبناني، وبشكل عام انتهاك سيادة لبنان على أرضه.

إن الهدف الثاني بعد انتزاع مبدأ التفاوض، هو انتزاع مبدأ «الترتيبات الأمنية والضمانات» وكم هي غامضة، والتي من شأنها أن تعطي إسرائيل حق فرض مفهوم خاص بها، يحول عدم التوصل إلى التفاهم حوله، إلى تجميد تنفيذ القرار ٤٢٥، لا بل إن استعمال تلك المقاييس، بوجه بقية الأطراف العربية لاحقاً، قد يجعل لبنان عبر قبوله بها إضافة إلى قبوله التفرّغ عن سيادته على أرضه، مساهماً بفرض تلك المفاهيم على غيره.

ثالثاً: لا يسعنا حيال هذه الطروحات، إلا أن نضع الأمور ضمن إطارها السياسي الواقعي، عبر التذكير بكيفية تعاطي رئيس الحكومة الإسرائيلية مع عملية السلام. فبعد أن أعلن بوضوح تفسير القرارات

٢٤٢ و٣٣٨ مارس رئيس الحكومة الإسرائيلية أسلوباً مزدوجاً، يهدف إلى تفريغ العناوين السياسية من جهة، فيما يستعمل الإعلام لتجميل صورته السياسية وإخفاء معالم تعنته الباطني بهدف إسقاط السلام من جهة أخرى.

فيما يصرّ لبنان على تمسّكه بالقرارات الدولية، ليس فقط حفاظاً على مصالحه العليا، هذا حق له وواجب عليه، بل حرصاً أيضاً على صدقية الشرعية الدولية، وعلى مبدأ عدم السماح بالتلاعب بقراراتها من قبل دولة عضو في الأمم المتحدة كإسرائيل وفق أوضاعها الداخلية أو الدولية. إن حكومة إسرائيل تحاول تشويه القرار ٤٢٥، معتمدة على الاستفادة من توازنات دولية لأجل ذلك، ولأجل نسف عملية السلام الشامل وصرف الانتباه عن سلبيتها في التقدّم على باقي المسارات.

ولذلك فإن تلك الممارسات، لا تشجع على الاعتقاد بأن حكومة إسرائيل، التي تطالب بالتفاوض حيث لا يجب حول القرار ٤٢٥، فيما ترفض التفاوض حيث يجب حول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، تقوم بطرح كهذا ببراءة مما ذكرنا سياسياً وقانونياً وإعلامياً.

رابعاً: لقد دخل لبنان عملية السلام على أساس تنفيذ القرار ٤٢٥ في ما يتعلق بتحرير أراضيه المحتلة، وعلى أساس التفاوض للوصول إلى حل عادل ودائم وشامل منبثق عن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فيما يتعلق بباقي الأمور العربية المشتركة. إنه يؤكد أنه لا يزال ملتزماً بعملية السلم هذه، طبقاً لمبادئها.

إن أية مفاوضات بين لبنان وإسرائيل، لا يمكن أن تتم إلا حول المواضيع المتعلقة بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ دون سواهما، والمتعلقة بالحقوق العربية، ووضع مدينة القدس، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، والأطر المستقبلية للعلاقات السلمية، وذلك ضمن عودة إلى المفاوضات على كافة المسارات من النقطة التي كانت قد وصلت إليها.

إن لبنان ملتزم بالتضامن العربي عامة، وبالتضامن مع سوريا بشكل خاص، حيث يربطه بها اتفاق حول شمولية الحل وأسسه وحول رفض سياسة العزل والفصل والاستفراد التي تمارسها إسرائيل من خلال طروحاتها. ومن هنا فإن تلازم المسارين في عملية السلام جزء من الثوابت اللبنانية ـ السورية في المفاوضات.

إن الأمن والاستقرار الحقيقيين لا يمكن التوصل إليهما إلا عبر عملية السلام، التي إن سقطت، أدخلت معها المنطقة في صراعات يصعب التنبؤ بانعكاساتها.

وعلى هذا أرجو معالي الوزير أن تكون آراؤنا متوافقة في هذا الشأن، حيث إننا نعول دائماً على مساندتكم، من منطلق الصداقة التي تجمع بين بلدينا، وحرصنا جميعاً على تثبيت الشرعية الدولية، التي دونها لا تستقيم ديمومة للعلاقات الدولية. وإنني أود أن أؤكد لكم، أن بعض المساعي الإسرائيلية التي تهدف إلى الضغط على مجلس الأمن، من أجل تعديل قرارات اتخذها، لتصبح أكثر ملاءمة مع خططها الطامعة، من شأنها إن نجحت، أن تهدم صدقية واستمرارية

ثوابت مجلس الأمن والشرعية الدولية، عبر تغييرها كلما تغيرت التوازنات. لذلك، إننا نعول على تمسككم مثلنا بضرورة تنفيذ القرارات الدولية نصاً وروحاً وكما صدرت، وعدم القبول بتشويهها أو تفريغها من مضامينها الحقيقية.

ملحق رقم (٤)
رسالة موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة
٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان (S/1998/7)، التي يطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وكما حدث في مناسبات سابقة، وآخرها في رسالتنا المؤرخة ٣٠ تموز (يوليو) ١٩٩٧ (S/1997/603) لا يسعني إلا أن أردّ على عدد من النقاط الخاطئة والمضللة الواردة في رسالة لبنان.

إن منشأ هذه الأفكار الخاطئة هو عدم الاعتراف بحقيقة بسيطة ألا وهي أن السبب الأساسي للحالة المتقلقلة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه «حزب الله» وغيره من المنظمات الإرهابية اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلته. والحكومة اللبنانية ليست فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة لذلك، وإنما تقوم أيضاً بدعم هذا النشاط وتشجيعه، بالاشتراك مع دول أخرى معروفة للإرهاب الدولي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه الظروف، لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بغية حماية أرواح السكان المدنيين في مدنها

وقراها الشمالية. وقد أوضحت إسرائيل مراراً أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وأنه لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخراً مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) لا يطلب انسحاباً غير مشروط؛ وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصاً صريحاً، وهي «إعادة السلام والأمن الدوليين» و«مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة». وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة.

ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصّل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين. ولو أنفقت حكومة لبنان الطاقة التي تبذلها في الوقت الراهن لنشر المعلومات المضللة، بدلاً من محاربة الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها ومباشرة مفاوضات وجهاً لوجه، لتحسّنت آفاق السلام على طول حدودنا تحسّناً كبيراً.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دوري غولد
الممثل الدائم لإسرائيل لدى
الجمعية العامة للأمم المتحدة

Distr.
GENERAL. S/1998/75
27 January 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

وثيقة رقم (٥)
نص «تفاهم» نيسان ١٩٩٦(*)

«إن الولايات المتحدة تفهم أنه بعد مناقشات مع حكومتي إسرائيل ولبنان وبالتشاور مع سوريا، فإن لبنان وإسرائيل سوف يكفلان التالي:

١ ـ إن المجموعات المسلّحة في لبنان لن تقوم بهجمات بصواريخ الكاتيوشا أو أي نوع آخر من السلاح إلى داخل إسرائيل.

٢ ـ إن إسرائيل والمتعاونين معها لن يطلقوا أي نوع من السلاح على المدنيين أو الأهداف المدنية في لبنان.

٣ ـ بالإضافة إلى هذا، يلتزم الطرفان بالتأكد من عدم كون المدنيين هدفاً للهجوم تحت أية ظروف، وعدم استخدام المناطق المدنية الآهلة والمنشآت الصناعية والكهربائية قواعد إطلاق للهجمات.

٤ ـ بدون خرق هذا التفاهم لا يوجد ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

ـ تم تشكيل مجموعة مراقبة مؤلفة من الولايات المتحدة، فرنسا، سوريا، لبنان وإسرائيل ستكون مهمتها مراقبة تطبيق التفاهم المنصوص عليه أعلاه. ستقدم الشكاوى إلى مجموعة المراقبة.

في حالة ادعاء بالخرق لهذا التفاهم، سيقدم الطرف الشاكي الشكوى خلال ٢٤ ساعة.

(*) السفير، ١٩٩٦/٤/٢٧.

ستوضح إجراءات التعامل مع الشكاوى من مجموعة المراقبة.

ـ كما ستنظم الولايات المتحدة أيضاً مجموعة استشارية تتألف من فرنسا، الاتحاد الأوروبي وروسيا وأطراف أخرى مهتمة بهدف المساعدة على تلبية حاجات الإعمار في لبنان.

ـ من المعترف به أن التفاهم من أجل إنهاء الأزمة الحالية بين لبنان وإسرائيل لا يمكن أن يكون بديلاً عن حل دائم. تفهم الولايات المتحدة أهمية تحقيق سلام شامل في المنطقة. من أجل هذه الغاية، تقترح الولايات المتحدة استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل في وقت يتفق عليه، بهدف التوصل إلى سلام شامل. تفهم الولايات المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تجري المفاوضات في جو من الهدوء والاستقرار.

ـ سيعلن هذا التفاهم في الوقت نفسه الساعة ١٨,٠٠ في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٦ في جميع البلدان المعنية».

وثيقة رقم (٦)
اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين، أو اتفاق بوله ــ نيو كومب[*]

إن الأعضاء المعينين في لجنة ترسيم الحدود، وتطبيقاً للشروط المنصوص عنها في المادة الثانية من الاتفاق (الفرنسي ـ الإنكليزي) الموقّع في ٢٣ ك٢ (ديسمبر) ١٩٢٠، ومن أجل توضيح الترسيم النهائي للحدود الفلسطينية ـ السورية (واللبنانية) فيما بين البحر والحمة، قد أنهوا أعمالهم ووضعوا تقريراً على أثر مناقشاتهم في بيروت في ٣ شباط (فبراير) ١٩٢٢. ويرفق بهذا التقرير ثلاث خرائط ١/٥٠,٠٠٠ موضح عليها الترسيم الذي توصّلت إليه اللجنة.

إن وزارة الخارجية، إذ ترسل نسخة من التقرير إلى سعادة سفير بريطانيا في باريس ملحقاً بالخرائط الموقعة من قبل الكولونيل بوله Paulet، المندوب الفرنسي، وباعتبار أن هذا التوقيع يلزم الدولة الواقعة تحت الانتداب، تتشرف بإطلاعه أن حكومة الجمهورية (الفرنسية) توافق على تصديق مقترحات اللجنة وتعتبر هذه الرسالة بمثابة تصديق.

إن التوجيهات اللازمة سترسل إلى المفوض السامي للجمهورية (الفرنسية) في سوريا (ولبنان) لكي يصبح هذا الاتفاق نافذاً ابتداءً من العاشر من آذار (مارس) المقبل.

(*) راجع عصام خليفة ـ **لبنان في مواجهة مفاوضات التسوية** ـ بيروت ٢٠٠٠.

إن نسخة أخرى من تقرير اللجنة بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٢٢ موقع من الكولونيل Paulet، وكذلك نسخة من المراسلة هذه، ستقدم إلى عصبة الأمم من قبل الحكومة الفرنسية.

تقرير انتهاء العمل لترسيم الحدود بين لبنان الكبير وسوريا من جهة، وفلسطين من جهة أخرى، ابتداءً من البحر المتوسط إلى نقطة الحمة (وادي اليرموك السفلي)، تنفيذاً لمنطوق المادتين ١ و٢ من اتفاق باريس الموقع في ٢٣ ك١ (ديسمبر) ١٩٢٠.

لقد تمّ الاتفاق، بين الموقعين والمعنيين بشكل رسمي، وطبقاً لمنطوق المادة ٢ من الاتفاقية (المنوّه عنها أعلاه) على أن الحدود ابتداءً من المتوسط حتى الحمة هي الآتية:

تبدأ الحدود انطلاقاً من البحر الأبيض المتوسط، من نقطة تسمى رأس الناقورة، وتتبع خط القمم انطلاقاً من هذا المرتكز نحو:

العلامة رقم ١: موجودة على بعد خمسين متراً شمال مركز البوليس الفلسطيني في رأس الناقورة، وتتبع خط القمم لتصل إلى

العلامة رقم ٢: موجودة في مكان يدعى خربة دنيان، وتتبع باستمرار خط القمم، لتصل إلى

العلامة رقم ٣: وهي نقطة مثلثة قديمة موجودة على بعد ٤٠٠ متر جنوب غرب قرية لبونة وتستمر على خط القمم لتصل إلى

العلامة رقم ٤: موجودة على بعد كليومتر واحد شرق ـ جنوب ـ شرق قرية لبونة، حيث تمر الحدود في مجرى الوادي (Thalweg) متجهة نحو الجنوب، عبر واد لا يحمل اسماً وصولاً إلى ملتقاها مع

وادي قطيه (Kutayeh)، ثم تصعد متابعة لوادي قطيه في الاتجاه الشرقي ـ الشمالي ـ الشرقي لمسافة كيلومترين وتصعد بعدئذٍ في تالويج مجرى مائي صغير على يسار وادي قطيه، آتية من الشرق إلى

العلامة رقم ٥: موجودة في موقع طرفي للجهة الجنوبية ـ الشرقية من الأراضي المزروعة لهذه الوادي، وبعدئذٍ تتجه الحدود بخط مستقيم حتى

العلامة رقم ٦: الموجودة على القمة بين وادي قطيه ووادي الدلم، وتتجه بعدئذٍ بخط مستقيم طوله ٧٠٠ (سبعماية) متر للجهة الجنوبية ـ الشرقية حتى

العلامة رقم ٧: الواقعة عند ملتقى وادي الدلم مع تالويج صغير آتٍ من الشمال، وتصعد وادي الدلم مسافة ألف وثلاثماية متر باتجاه شرقي ـ جنوبي ـ شرقي، ومن ثم باتجاه الشمال لمسافة أربعماية متر، ومن ثم باتجاه الغرب والجنوب ـ الغربي لمسافة ستماية متر، ومن ثم باتجاه الشمال والشمال ـ الشرقي لمسافة كيلومتر حتى

العلامة رقم ٨: الواقعة على طريق علما الشعب قرية يورديت (Yourdeth) وعلى بعد كيلومترين وخمسماية متر شرق قرية علما الشعب، بعد ذلك تتجه الحدود على الطريق المارة نحو الشمال على بعد أمتار من قرية يورديت في الجنوب وعلى بعد أمتار قليلة من بركة الريشة حتى:

العلامة ٩: الواقعة على بعد سبعماية متر جنوب شرق خربة بلاط (Kh. Blat) الواقعة على مفترق طرق رامية علما الشعب ورامية طربيخا. وبعدئذٍ (تتجه الحدود) بخط مستقيم حتى

العلامة ١٠: الواقعة على بعد ستماية متر جنوبي ـ جنوبي شرقي القمم بين وادي طربيخة في الجنوب ومنخفض رامية في الشمال حتى

العلامة رقم ١١: الواقعة على بعد كيلومتر نحو جنوب ـ شرقي بلدة رامية، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً نحو

العلامة رقم ١٢: الواقعة على رأس الجبل على بعد سبعماية متر غربي قرية عيتا الشعب، ثم تتبع الحدود خط القمم باتجاه جنوبي على العموم نحو

العلامة رقم ١٣: الواقعة على تل الراهب، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى ملتقى وادي وول (Waul) مع وادي أخرى دون اسم تمرّ بين منصورة في الغرب وسموقلية في الشرق حتى

العلامة رقم ١٤: الواقعة على بعد ستماية متر من عين قطمون، ثم تتبع بعدئذٍ خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ١٥: الواقعة في مجرى وادي بدية، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ١٦: الواقعة في نقطة تلاقي وادي بدية مع وادي خلال، ثم تتابع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ١٧: الواقعة على الرأس الغربي لجبل حرمون، وتتابع الحدود بعدئذٍ خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ١٨: وهي الواقعة على الرأس الشرقي لجبل حرمون، ومن ثم تتابع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ١٩: الواقعة على هضبة على بعد ألفين ومئة متر للجهة الجنوبية الشرقية من قرية يارون، وبعد ذلك تتبع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٢٠: الواقعة على نتؤ صخري على بعد كيلومترين شرق قرية يارون، وبعد ذلك يتجه خط الحدود بشكل مستقيم نحو

العلامة رقم ٢١: الوقاعة على قمة جبل العاصي، ومن ثم تتجه الحدود بخط مستقيم نحو

العلامة رقم ٢٢: الواقعة على حافة وادٍ تبتعد ستماية متر شمال خربة اوبا (Kh. Auba) وعلى بعد كيلومتر تقريباً جنوب البركة، ثم تتجه الحدود بخط مستقيم حتى

العلامة رقم ٢٣: الواقعة على قمة جبل الغابية الذي يبعد ستماية متر جنوب دير الغابية، ومن تتجه الحدود في خط مستقيم حتى

العلامة رقم ٢٤: الواقعة على نتؤ صخري شرق جبل الغابية، ثم تتجه بخط مستقيم حتى

العلامة رقم ٢٥: الواقعة في الوادي على حفة تالويج بيد (٦٠٠) ستماية متر شمالي غربي قرية المالكية، ومن ثم يتبع مجرى التالويج باتجاه الشمال نحو

العلامة رقم ٢٦: الواقعة في الموضع الذي ينقطع التالويج بطريق قادس (Kades) عيترون، بعدئذٍ تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٢٧: الواقعة على بعد سبعماية متر غربي ـ شمالي غربي قرية قادس (Kades) وعلى مقربة من شجرة خربة المنافير، بعد

ذلك تتجه بخط مستقيم نحو

العلامة رقم ٢٨: الواقعة على تقاطع طريق قادس ميس مع وادي عتابة، بعدها تتبع الحدود تالويج وادي عتابة حتى

العلامة رقم ٢٩: الواقعة في تقاطع وادي عتابة مع خلة غزلة، بعد ذلك تتبع خطاً مستقيماً نحو

العلامة رقم ٣٠: الواقعة على القمة شرق مرج توفة، ثم تتجه الحدود بخط مستقيم نحو

العلامة رقم ٣١: الواقعة على نتوء صخري صغير على بعد ثمانماية متر شرق القرية الأكثر بعداً نحو الشرق ميس، ثم تتبع خطاً مستقيماً نحو

العلامة رقم ٣٢: الواقعة على بعد ثلاثماية متر شمالي شرقي خربة المنارة (Kh. el-menarah)، وعلى تقاطع الطريق من ميس إلى حونين ومن خربة المنارة إلى حولا، ثم تتبع خط القمم باتجاه الشمال والشمال الغربي نحو

العلامة رقم ٣٣: وهي النقطة القديمة المثلثة المسماة الشيخ عباد، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً نحو

العلامة رقم ٣٤: وهي موجودة في وادي هونين على بعد كيلومترين في الشمال والشمال الغربي من قرية هونين، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٥: وهي واقعة على خط تقاسم المياه بين حوض

الليطاني وحوض الحولة وعلى بعد ألف وثلاثماية متر شمال قرية هونين، ثم تتبع الحدود خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٦: الموجودة على قمة جبل المروج، ثم تتبع خطاً مستقيماً حتى

العلامة رقم ٣٧: الموجودة في الممر الجبلي للعديسة على بعد ثلاثماية متر شرق آخر بيوت البلدة وجنوب الطريق التي تصل العديسة بالمطلة. ثم تتبع الطريق الذاهبة من ممر العديسة والتي تتجه شمال شرقي وشمال جبل ارياق، ثم تتجه بعدئذٍ نحو الجنوب الشرقي لتصل إلى تقاطع الطرق التي تصل إلى جديدة مرجعيون، وإلى الخيام وإلى القليعة، ثم بعد ذلك تمر الحدود على الجسر الذي يبعد مئتي متر شمال ـ شرقي قرية المطلة، ثم تتبع الطريق الممتدة بين المطلة وبانياس باتجاه عام شمال ـ جنوب نحو

العلامة رقم ٣٨: الموجودة على هضبة علوها ٩٠٠ تسعماية متر في الشمال والشمال الشرقي لقرية ابل (Abl) ومن هذه العلامة حتى تل القاضي، التي هي ضمن الأراضي الفلسطينية، تستمر الحدود بخط موازٍ للطريق التي تربط المطلّة ببانياس وعلى بعد مئة متر، بحيث تمر على الجسر الروماني القديم المشيّد فوق نهر الحاصباني. وبعد تل القاضي تتجه الحدود فوق طريق المطلّة إلى بانياس حتى

العلامة رقم ٣٩: (ومنها تبدأ الحدود السورية ـ الفلسطينية حتى تصل إلى العلامة رقم ٧١).

من حق حكومة فلسطين أو الجهات المكلّفة من قبل هذه الحكومة

إقامة سد لإعلاء منسوب المياه في بحيرة الحولة وبحيرة طبريا وذلك بما يزيد على المستوى العادي، شرط أن تدفع تعويضات عادلة للملاك أو للمستوطنين في الأراضي التي سيغمرها الماء.

كل المنازعات التي يمكن أن تحصل بين الحكومة أو الأفراد المكلّفين من قبلها من جهة، وملاك الأراضي أو المستوطنين من جهة أخرى، يجب أن تحل من قبل لجنة مؤلفة من أربعة أعضاء، وهؤلاء يعينون من قبل السلطات المنتدبة (الفرنسية والإنكليزية) بمعدل اثنين لكل منهما.

كل الحقوق الناجمة عن استعمال مياه الأردن من قبل سكان سوريا (ولبنان) يجب المحافظة عليها. (...).

كل سكان سوريا ولبنان لهم الحقوق نفسها في الصيد والملاحة التي يتمتع بها سكان فلسطين في بحيرتي الحولة وطبريا وفي مياه الأردن الواقعة بين البحيرتين، ولكن مسؤولية البوليس في البحيرتين منوطة بحكومة فلسطين.

من المفهوم أن هذا التقرير، الذي هو النتيجة النهائية لأعمال اللجنة، لا يتعلّق إلاّ بالحدود الممتدة من المتوسط إلى الحمة ومن حق الحكومة البريطانية أن تطرح مسألة تعديل الحدود في المنطقة الواقعة بين بانياس والمطلّة، وذلك في إطار معطيات يتم التفاهم عليها بين الدولتين المنتدبتين، وضمن أفق جعل الطريق الشمالية التي تصل القريتين المذكورتين (بانياس والمطلّة) هي الحدود الشمالية النهائية.

لقد تقررت مسألة الحدود، (كما هو مبيّن أعلاه) من قبل اللجنة

على نحو ميداني، وتم الترسيم باللون الأحمر على الخرائط المرفقة والموقعة من قبل أعضاء اللجنة.

بيروت في ٣ شباط ١٩٢٢

عن الحكومة الفرنسية	عن الحكومة الإنكليزية
الليوتنان كولونيل	الليوتنان كولونيل
N. Paulet	S.F. Newcomb

وثيقة رقم (٧)

تقرير عن المسح الجغرافي للحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية بين ٥ و١٥ كانون الأول ١٩٤٩(*)

أولاً: موضوع مسح الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية الذي أقرّته اللجنة الفرعية المشتركة لترسيم الحدود هو على الوجه التالي:

أ ـ التدقيق بحالة علامات الحدود القائمة بين بير الشجات Bir Chajat في الشرق ورأس الناقورة غرباً.

ب ـ دراسة عدد ووضعية العلامات الموجودة ما بين النقاط الأساسية تأميناً لعملية ترسيم الحدود.

بدأ هذا المسح في ١٩٤٩/١٢/٥ وانتهى في ١٥ من الشهر ذاته بعد انقطاع لمدة ٣ أيام من قبل الإسرائيليين.

يتضمّن التقرير التالي نتيجة هذا المسح:

في أقصى نقطة شرقية للحدود الإسرائيلية اللبنانية لا توجد علامة بتاتاً. إننا نوصي بوضع حجر أو علامة فئة (A) على بعد (... الرقم غير واضح في الوثيقة) جنوبي محور الجسر والضفة الغربية من النهر.

عند تغيير نقطة الانحدار وعلى بعد مئة متر جنوبي خط الترسيم (الوارد في الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني للعالم ١٩٢٣) يجب وضع حجر فئة (B).

على بعد مئة متر من خط الترسيم الوارد أعلاه وبموازاته نوصي

(*) راجع: **لبنان في مفاوضات التسوية**، مرجع سبق ذكره.

بوضع تسعة أحجار، اثنان منها من فئة A وسبعة من فئة B.

إجمالاً بين أقصى النقاط شرقاً و BP38 يجب أن يكون هناك أحد عشر حجراً ثلاثة منها من الفئة A.

انطلاقاً من النقطة BP38 الموجودة حالياً يجب وضع ستة أحجار إلى الغرب من خط الترسيم المؤدّي إلى المطلة. واحد منها من الفئة A وأربعة من الفئة B (راجع المخطط وخط الترسيم هذا موجود ضمن الأراضي اللبنانية كنقطة التقاء لخطوط الترسيم:

X-204. 980 Palestine

Y-297. 245 Gird.

تدعو الحاجة إلى ثماني علامات (أحجار)، واحدة من الفئة A، لتوضع جنوب وجنوب شرق خط السير من خط الترسيم بين جسر المطلة وتل النحاس.

بين تل النحاس والنقطة ٣٧ في العديسة يجب وضع ثلاث علامات (أحجار) فئة B من الجهة الإسرائيلية لخط السير بين العديسة إلى الشرق من خندق الطريق BP37 موجودة لكنها بحاجة إلى ترميم.

مجموع عدد العلامات (الحجار) التي يجب وضعها بين BP37 وBO38 يبلغ سبع عشرة علامة. من بينها اثنتان فقط فئة A.

PB36 موجودة كاملة ويجب وضع علامتين بين BP36 وBP37.

BP35 مقتلعة من الأرض، ولا أثر لها وعليه فإنه يجب إعادة تركيزها. ولا تدعو الحاجة لوضع علامات بين BP35 وBP36 لأنه بالإمكان تعيين الحدود بسهولة.

BP34 موجودة بكاملها في الوادي بين BP34 وBP35، والحاجة تدعو إلى وضع علامتين.

BP33 موجودة على مقربة من الشجرة المنعزلة في الشيخ عباد، لكنها محطّمة بنسبة خمسين بالمئة وتدعو الحاجة إلى وضع خمس نقاط بين BP33و BP34.

BP32 موجودة إنما مخرّبة. ويجب إعادة وضعها، كما يجب وضع علامتين بين BP32 و BP33.

أما خط السير المنطلق جنوباً من المنارة فهو ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP31 موجودة كاملة، ويجب وضع خمس نقاط بين BP31 وBP32.

BP30 موجودة لنها نصف محطّمة ويجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP30 وBP31

BP29 موجودة لكن محطّمة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامتين بين BP29 و BP30.

BP28 موجودة لكن محطّمة فيجب إصلاحها، ولا تدعو الحاجة إلى وضع أية علامة بين BP28 وBP29 لأن تعيين الحدود سهل باعتبار أنه يتبع خطاً طبيعياً (وادي البير) مع العلم أن البئر يقع في الجانب الإسرائيلي.

BP27 يجب إعادة إقامتها، فهي محطّمة ويجب وضع ثلاث علامات بين BP27و BP28.

BP26 يجب إعادة إقامتها لأنها محطّمة ووضع علامة واحدة بين

BP26و BP27.

BP25 موجودة بكاملها ويجب وضع علامة واحدة بين BP25و BP26.

BP24 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامتين بين BP24 وBP25.

BP23 موجودة بكاملها ويجب وضع علامة واحدة بين BP23 وBP24 عند منعطف طريق السير المتفرع عن الطريق المؤدية إلى الأراضي الإسرائيلية.

BP22 قائمة وإنما نصف مخرّبة. يجب إصلاحها ووضع علامة واحدة بين BP22 وBP23.

BP21 مقتلعة ويجب إعادة إصلاحها ووضع علامة بين BP21 وBP22.

BP20 موجودة بكاملها. ويجب وضع علامة واحدة بين BP20 وBP21.

BP19 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP19 وBP20.

BP18 مقتلعة ويجب إعادة إصلاحها ووضع أربع علامات بين BP18 وBP19.

BP17نصف محطّمة ويجب إعادة إصلاحها ووضع علامة واحدة بين BP17 و BP18.

BP16 موجودة لكن هناك حلقة أو اثنتان مفقودتان يجب تكميلهما

ووضع علامة واحدة بين BP16 و BP17.

BP15 موجودة إنما نصف مدمّرة. يجب إكمالها ويجب وضع علامة واحدة بين BP15 و BP16.

BP14 موجودة إنما مدمّرة، يجب إعادة إقامتها ووضع ثلاث علامات بين BP14 وBP15.

BP13 موجودة إنما مدمّرة يجب إعادة إقامتها ووضع خمس علامات بين BP13 وBP14.

طريق طربيخا ـ حاحا تقع ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP12 موجودة بكاملها ويجب وضع علامتين إحداهما من الفئة A التي يجب وضعها بين BP12 و BP13.

BP11 مقتلعة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامة واحدة بين BP11 وBP12.

BP10 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع أربع علامات، علامتان منها من الفئة A، بين BP10و BP11.

BP9 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع علامة واحدة بين BP9 وBP10.

BP8 مدمّرة ويجب إعادة إقامتها ووضع إحدى عشرة علامة واحدة منها من الفئة A، بين BP8 و BP9.

وإن الخط الذي يصل القرى الإسرائيلية الجردية والمزرعة، والواقع بمحاذاة الحدود، هو ضمن الأراضي الإسرائيلية.

BP7 قائمة وإنما نصف مدمّرة. ويجب إعادة إقامتها ووضع أربع

علامات منها واحدة فقط من فئة A بين BP7 وBP8 على جانبي مجرى الوادي.

BP6 قائمة بكاملها، لا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP6 وBP7.

BP5 قائمة بكاملها، لا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP5 وBP6.

BP4 قائمة بكاملها، ولا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP4 وBP5.

BP3 قائمة بكاملها ولا تدعو الحاجة إلى أية علامات بين BP3 وBP4.

وتعتبر النقطة 79AG، المجسّمة بكركور، بين BP3 وBP4، علامة من الفئة B.

BP2 قائمة بكاملها ويجب وضع علامة احدة بين BP2 وBP3.

BP1 مقتلعة ويجب إعادة تأسيسها ووضع أربع علامات بين BP1 وBP2.

كما يجب وضع علامة من فئة B غربي BP1 والطريق من جهة رأس الناقورة من جهة أخرى.

يبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة A إحدى عشرة علامة.

ويبلغ مجموع العلامات الحدودية التي يجب إقامتها من الفئة B مئة وأربع علامات.

يبلغ مجموع العلامات الحدودية المقتلعة تسعة.

ثانياً: استناداً إلى الاتفاق المتبادل نعلن أن جميع العلامات التي يجب إقامتها و/أو إكمالها و/أو إعادة بنائها تقسم تكاليفها بالتساوي بين الحكومتين.

أ ـ عشر علامات فئة A يجب إقامتها.

ـ إثنتان وخمسون علامة فئة B يجب إقامتها.

ـ ست علامات فئة A يجب إعادة بنائها.

ـ علامة واحدة فئة A يجب إكمالها.

يقع إنجاز هذه العلامات جميعها على عاتق الحكومة اللبنانية.

ب ـ عشر علامات فئة A يجب إقامتها.

ـ إثنتان وخمسون علامة فئة B يجب إقامتها.

ـ ست علامات فئة A يجب إقامتها.

ـ علامة واحدة فئة A يجب إكمالها.

يقع إنجاز هذه العلامات جميعها على عاتق الحكومة الإسرائيلية.

ثالثاً: نقترح إقامة إشارة ميدانية Land Mark باتجاه الحدود على مسافة متر واحد من كل علامة من فئة A بحيث تجعلها ظاهرة للعيان من قبل سكان البلدين.

رابعاً: نوصي بإقامة كركور غربي كل علامة من الفئة B باتجاه الحدود على مسافة تراوح بين متر وثلاثة أمتار.

خامساً: ونعتقد أنه يجب أن يبلغ ارتفاع كل كركور مترين ويتركّز

على قاعدة تساوي متراً ونصف. ويطلى بالدهان الأبيض.

وعلى الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية إقامة هذه الكراكير إضافة إلى العلامات الحدودية التي يجب أن تتخذ شكلاً مثلث القبب.

سادساً: نعترف أن خط المسح المؤدي من BP28 إلى المطلة هو ضمن الأراضي اللبنانية ونقترح أن يعطى سكان المطلة حق استخدام هذا الخط الذي هو السبيل الوحيد للوصول إلى حقولهم.

سابعاً: يتبيّن لنا أن بئر شعيب (بليدا) كانت تستعمل من قبل سكان بليدا، ونقترح أن يسمح لهم بالاستمرار باستعمال هذه البئر.

ثامناً: يتبيّن لنا أن نبع عين قطمون الواقع عند مركز الشرطة على طريق رميش - حاحا يستعمل من قبل سكان رميش ونقترح السماح لهم بالاستمرار في استعمال هذا النبع.

تاسعاً: نوصي بقطع الأشجار حول العلامات الموجودة في الأراضي الحرجية.

عاشراً: يجب على الحكومتين تقاسم بناء العلامات حسب المقاييس الملحقة بنسبة واحد على عشرين ألف. والعلامات اللبنانية تكون زرقاء أما الإسرائيلية فتكون حمراء.

حادي عشر: نقترح تأجيل العمل في بناء العلامات حتى نهاية فصل الشتاء. وتعقد اللجنة الفرعية اجتماعاً يوم الخميس في الثاني من آذار (مارس) ١٩٥٠ الساعة التاسعة صباحاً في الناقورة لتحديد تاريخ المباشرة بالعمل ميدانياً.

ثاني عشر: يعقد الاجتماع التالي نهار الخميس في الخامس من

كانون الثاني (يناير) ١٩٥٠ الساعة التاسعة صباحاً في الناقورة لدراسة الشكل الذي سيعتمد في بناء علامات فئتي A و B وكذلك الإشارات الميدانية Land Marks للترسيم.

١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٩

وثيقة رقم (٨)
حديث صحافي لوزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي، عن استعداد إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥(*) [مقتطفات]

س ـ اشتد النقاش الداخلي في الآونة الأخيرة في إسرائيل، حول ضرورة الانسحاب من جانب واحد من الشريط الحدودي في الجنوب اللبناني، ليشمل قيادة الجيش الإسرائيلي. هل من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير في موقفك وموقف الحكومة إزاء هذا الموضوع؟

ج ـ تمت بلورة سياستنا الراهنة في لبنان في أواخر العام ١٩٨٤ مع انتهاء الحرب في لبنان بحيث اتضح لنا آنذاك أن لبنان ليس معنياً وربما غير قادر على التوصّل إلى اتفاقية مع إسرائيل تتيح المجال أمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، أو اتفاقية على غرار معاهدة السلام تقريباً التي أبرمت في السابع عشر من شهر أيار (مايو) العام ١٩٨٣ أو تسوية ذات صبغة أمنية بحتة كالتي جرت بصددها محادثات عقيمة في الناقورة أواخر العام ١٩٨٤، وعلى أساس ذلك قررت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، في الرابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥ إجلاء معظم الوحدات العسكرية الإسرائيلية من لبنان مع مواصلة العمل على مكافحة الإرهاب من خلال فعاليات أمنية متواصلة لجيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي في

(*) **الوطن العربي**، باريس، العدد ١٠٨٧، ٢/١/١٩٩٨، ص ٤، وقد أجرت الحديث عبير عقل.

حزام على امتداد الحدود المشتركة يدعى «المنطقة الأمنية». مبدأ «المنطقة الأمنية»، هذا الذي استهدف، من وجهة النظر الإسرائيلية، ضمان الأمن للجليل وسلامة المواطنين على جانبي الحدود، تبنته حكومات إسرائيل المتعاقبة من اليمين ومن اليسار على حد سواء منذ ذلك العام وحتى يومنا هذا، وإذا كانت هناك إمكانية لتغيير السياسة الراهنة فهذا مشروط بالتوصّل إلى حل يلتزم بموجبه لبنان الحفاظ على الأمن والهدوء داخل حدوده بما في ذلك الجنوب. كل اتفاق يضمن أمن شمال إسرائيل سيكون موضع بحث رصين جداً.

س ـ ولكن هذه السياسة فشلت، لماذا لا يتم تغييرها؟

ج ـ لا أعتقد بأن هذه السياسة فشلت، بل على العكس، ذلك أننا تمكّنا على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية، وما زلنا، من ضمان أمن سكان قرى الجليل الحدودية وتوفير ظروف حياتية يومية هادئة على فترات طويلة، وفي الوقت ذاته وفّرت هذه السياسة حياة طبيعية وانفتاحاً اقتصادياً للسكان اللبنانيين الذين يعيشون في المنطقة الأمنية إضافة إلى علاقات حسن الجوار القائمة على جانبي الحدود. صحيح أن الازدهار الاقتصادي هذا منوط بدفع ثمن باهظ وأحياناً مؤلم يتمثل في الإصابات بالأرواح في صفوف جيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي، بيد أنني شخصياً لا أرى بديلاً أمنياً آخر يضمن الأمن والأمان والحياة الطبيعية على امتداد حدودنا الشمالية. فعليه لا أرى إمكانية لتغيير هذه السياسة، اللهم ذلك البديل الذي يعتمد على اتفاق يؤدي إلى انتشار الجيش اللبناني وبسط مسؤوليته على الجنوب مع الحفاظ على الأمن وحقوق سكان المنطقة و«جيش لبنان الجنوبي».

س ـ رغم ذلك نجد أن النقاش الداخلي في إسرائيل آخذ بالتصاعد ليس فقط على المستويين السياسي والشعبي إنما في الجيش الإسرائيلي هناك علامات استفهام كثيرة حول السياسة الإسرائيلية في لبنان؟

ج ـ بالفعل هناك جدل شعبي وسياسي حول سياسة إسرائيل في لبنان وتماماً كما نشهد نقاشات ساخنة بصدد قضايا أخرى تتعلّق بالشؤون الخارجية والأمنية، وهذا يجسّد بوضوح حرية التعبير القائمة في مجتمعنا، لكني مع ذلك أقترح على لبنان وسوريا وعدم المبالغة في فهم مغزى هذا النقاش الدائر في مجتمع ديموقراطي ومنفتح، وعدم إيهام نفسيهما بأنه عن طريق القيام بعمليات إرهابية ضدنا يستطيعان إرغام إسرائيل على القبول بمواقف لا تتلاءم مع مصالحها الأمنية وأمر كهذا لم يحدث في السابق ولن يحدث مستقبلاً.

س ـ الموقف اللبناني واضح ويرتكز على أساس المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ نصاً وروحاً وبدون شروط مسبقة، لماذا إذن ترفضون القيام بانسحاب غير مشروط من جانب واحد حتى الحدود الدولية كما ينص عليه القرار ٤٢٥؟

ج ـ الانسحاب أحادي الجانب دون ترتيبات أمنية، لن يضع حداً للعمليات الإرهابية المنفذة من الأراضي اللبنانية. وأنا أراقب عن كثب التصريحات التي تدلي بها شخصيات لبنانية وسوريا والتي يوضحون فيها المرة تلو الأخرى بأنه في حال انسحبت إسرائيل إلى الحدود اللبنانية فإن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضمان أمن إسرائيل. وبصراحة، فإن لبنان عاجز عن القيام بذلك دون إذن مسبق من سوريا، كما أننا نسمع بأن منظمة «حزب الله» تعتبر

الجليل بمثابة شمالي فلسطين، علماً بأن رؤساء هذه المنظمة وفي مقدمهم الأمين العام الشيخ نصر الله يوضحون بأنهم سيواصلون عملياتهم «الإرهابية» ضد إسرائيل حتى تحرير «فلسطين» ناهيك عن تقديمهم المساعدة والدعم اللازمين للمنظمات الإرهابية الفلسطينية. لماذا إذن ينبغي علينا تمكين «حزب الله» من مواصلة نشاطه الإرهابي من بنت جبيل أو من الخيام أو قرى لبنانية أخرى متاخمة للحدود؟ لماذا يجب علينا التفريط؟ أو هل يخطر ببال أي كان أن نعرّض سلامة جنود جيش لبنان الجنوبي البواسل الشجعان لخطر التهديد من قبل «حزب الله»، علماً بأن هؤلاء الجنود وجميع السكان اللبنانيين في المنطقة الأمنية، يقيمون على مدى عشرين عاماً ونيف علاقات حسنة وعادية مع جيرانهم وراء الحدود على مدى العشرين سنة الفائتة كما هو عليه الحال بين الدول التي تنشد السلام.

إننا سنواصل محاربة الإرهاب من لبنان دون كلل أو ملل حتى يتم التوصل إلى اتفاقات تشكل بديلاً أفضل للحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد «جيش لبنان الجنوبي» والمواطنين في المنطقة الأمنية. وأنا أعتقد بأن هذه المطالب معقولة وتلزم أية حكومة بالإصرار على تنفيذها. وهنا نود أن نشدد من جديد على أنه ليس لدينا أية مصالح في لبنان ما عدا المصلحة الأمنية، وأننا لا نريد التواجد على الأرض اللبنانية، من هنا فإذا رغب لبنان فلا مانع من التوصّل إلى اتفاق محترم للجميع.

س ـ إن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ واضح ويطالبكم بالانسحاب بصورة قاطعة.. لماذا بالواقع ترفضون تنفيذ هذا القرار

والانسحاب دون أي شرط كان؟

ج ـ قد يكون ذلك سبقاً صحافياً بالنسبة إليك! إسرائيل مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ليس من اليوم والأمس فقط، وأنتهز هذه الفرصة لتوضيح هذه الأمور بصورة مفصلة، إن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي أُقر في ١٩ آذار «مارس» العام ١٩٧٨ لا يطالب بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي دون شروط، فإذا قرأت جيداً هذا القرار تجدين أنه قرار متوازن ويشتمل على عدة عوامل يتصل الواحد منها بالآخر: ففي الجزء الأول من القرار هناك دعوة لانسحاب جيش الدفاع من المناطق التي تواجد فيها بعد عملية «الليطاني» لكن في السياق تحدث القرار عن تشكيل قوات دولية «اليونيفيل» بهدف «إعادة السلام والأمن الدولي» بين البلدين ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها في المنطقة، لذا لا يمكن التطرّق إلى الجزء الأول من القرار وتجاهل الجزء الثاني. بدون «إعادة السلام والأمن الدولي»، «والإشارة هي طبعاً بين البلدين»، كما أنه دون عودة السيطرة القوية للحكومة اللبنانية على الأرض فإنه ليس من المعقول ولا يمكن تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب، كما يطالب لبنان، وفقاً لمفهومه الضيق لقرار مجلس الأمن ٤٢٥. لذا فمن أجل إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان لا بد من «إعادة السلام والأمن الدولي» كما نصّ عليه القرار. وأنا شخصياً أعرف سبيلاً واحداً لتحقيق هذا الهدف وهو منع الإرهاب ووقف دائرة العنف ووقف العمليات ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتوفير الظرف والمناخ الملائمين لضمان حياة طبيعية وعلاقات حسن

الجوار على جانبي الحدود وتعاون مشترك بين جيش الدفاع والجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب والعنف. هناك عامل آخر تنبغي الإشارة إليه وهو أن سوريا، مع مزيد الأسف، تتخذ سياسة مستهترة بحيث تشجع لبنان على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وفي الوقت ذاته تحظّر عليه اتخاذ خطوات عملية لإعادة الأمن والسلام كما ينصّ عليه القرار، ونحن نتذكر جيداً الضجة التي أثيرت بين بيروت ودمشق في أعقاب قرار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري إرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني إثر عملية «تسديد الحساب» حيث تمّ منعه من قبل سوريا.

س ـ بأية شروط إذن ستوافق إسرائيل على الانسحاب من لبنان؟

ج ـ السؤال عما إذا كانت إسرائيل مستعدة لإخراج جيش الدفاع من لبنان ليس في محله، ذلك أن إسرائيل أعلنت مراراً وتكراراً أنه ليست لها أية مطامع إقليمية في لبنان، والأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى عن نية إسرائيل وضع اليد على مياه الليطاني ليست سوى حرب نفسية رخيصة، وأنا شخصياً أعلنت أكثر من مرة أنني لا أحبّذ بقاء جيش الدفاع في لبنان وأنه لو وجد بديل أمني أفضل للحفاظ على سلامة القرى الشمالية لكنت قد تبنيته على الفور وليس لديّ أدنى شك بأن باقي أعضاء الحكومة سيؤيدونه أيضاً. نحن مستعدون للتوصّل حتى مع حكومة لبنان، بدعم سوري، إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة، هذه الترتيبات الانتقالية ستضع حداً لدائرة العنف في جنوب لبنان وتشكّل بمثابة خطوة حسنة نحو

بناء الثقة، من شأنها تذليل العقبات أمام استئناف المفاوضات على المسار الإسرائيلي ـ السوري والمسار الإسرائيلي ـ اللبناني. هذه الترتيبات الأمنية ستضمن دون شك سلامة السكان على جانبي الحدود وتمنح رداً شافياً للمطالب الأمنية الإسرائيلية من جهة والمطالب اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وبسط السيادة اللبنانية على المنطقة الأمنية من جهة ثانية. وهكذا تجدين بنفسك أنني لا أخشى من الكلمات الثلاث «قرار مجلس الأمن ٤٢٥» فهذه الكلمات ليست غير مقبولة، ومن جانبي أكرر وأقول إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ هذا القرار بحذافيره وليس على أساس تفسير هادف وأحادي الجانب.

س ـ هل لديك أفكار محددة أكثر عن طبيعة وتفاصيل الترتيبات الأمنية الانتقالية التي تحدثت عنها؟

ج ـ نعم بالطبع، ترتيبات من هذا القبيل يجب أن تتضمن وقفاً نهائياً للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية، ضمان سلامة أفراد «جيش لبنان الجنوبي» والمواطنين اللبنانيين في «المنطقة الأمنية» وفي منطقة جزين، انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن، فإننا على استعداد لمناقشة الموضوع، تحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة. هذه هي العوامل الحقيقية بالنسبة إلى الترتيبات التي لن نجد صعوبة في بلورتها

نحو ترتيبات أمنية انتقالية عن طريق الحوار الموضوعي، بصورة مباشرة أو بوساطة طرف ثالث.

س ـ لكن الحكومة اللبنانية تعاود الحديث عن أنكم ستطرحون أيضاً مطالب تمسّ بالسيادة اللبنانية، فعلى سبيل المثال يقول وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن إسرائيل تطالب بفرض رقابة على تشكيلة وحدات الجيش اللبناني التي ستنتشر في الجنوب اللبناني، وكذلك إبقاء نقاط استكشاف ورقابة في المنطقة التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي إضافة إلى إنشاء لواء لجيش لبنان الجنوبي داخل الجيش اللبناني وخطوات مماثلة من شأنها المس بالسيادة اللبنانية.

ج ـ إن ادعاءات وزير الخارجية فارس بويز لا تستند إلى أي أساس من الصحة، وتهدف إلى وضع العقبات أمام الحوار بين إسرائيل ولبنان، وعندما تباشر الحكومة اللبنانية بحوار حقيقي وموضوعي معنا سيتبين لها بسرعة أننا لسنا معنيين بالمس بالسيادة اللبنانية أو بالمصالح اللبنانية وأنها تتمكن من بسط سيادتها في الجنوب اللبناني وتحقيق مصالحها الوطنية في إطار الترتيبات الأمنية.

[......]

س ـ وزير الأمن الداخلي كهلاني ومسؤولون إسرائيليون آخرون اقترحوا توجيه ضربة للبنية التحتية في لبنان كرد فعل على عمليات «المقاومة». كيف تنظر إلى هذه الاقتراحات؟

ج ـ لا أنوي الكشف عن الخطط العسكرية لجيش الدفاع في وسائل الإعلام، يكفي أن أقول بالنسبة لهذا الموضوع إننا نبدي قدراً

كبيراً من ضبط النفس والتروي إزاء الحكومة اللبنانية، وأقترح على الزعامة في بيروت عدم الاعتماد على هذا الاتجاه لفترة طويلة، إلى جانب وجوب الامتناع عن تقديم الدعم للمنظمات الإرهابية أو السماح لها بجر لبنان إلى مواجهات مباشرة مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

س ـ خلال زيارتكم الأخيرة لباريس اقترحتم على حكومة فرنسا المساهمة في القوات الدولية في جنوب لبنان بغية تسهيل عملية الانسحاب الإسرائيلية من المنطقة. هل ما زالت هذه المقترحات قائمة؟

ج ـ باديء ذي بدء أؤكد مجدداً بأن فكرة انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجنوب اللبناني غير واردة بالحسبان في المرحلة الراهنة، ولكننا مع ذلك نعتقد بأن القوة الرئيسية المسؤولة عن فرض النظام العام والأمن في الجنوب اللبناني هي جيش لبنان، إلا أنه إذا دعت حاجة الجيش اللبناني لمساعدة، ولفترة ما، من قبل قوات دولية كجزء من ترتيبات إسرائيلية ـ لبنانية، فإننا سننظر بإيجاب إلى انضمام فرنسا أو دول أخرى للجهود المبذولة لإعادة الهدوء إلى جنوب لبنان.

[......]

وثيقة رقم (٩)(*)

رسالة الرئيس اللبناني إميل لحود إلى كوفي أنان

الجمهورية اللبنانية

رئاسة الجمهورية

مذكرة رئاسية إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان المحترم،

يسعدني أن أنقل إليكم شكري الخاص على الجهود التي تبذلونها شخصياً في مساعدة لبنان وفي السعي لتطبيق القرار ٤٢٥ والتثبت من الانسحاب الإسرائيلي حتى الحدود الدولية، كما يهمني أن أنقل إليكم الشكر للجهود التي يبذلها الفريق الدولي برئاسة مبعوثكم السيد تيري رود لارسن.

وبمناسبة عزمكم على تقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول النتائج التي توصلتهم إليها، يهمني أن ألفت نظركم إلى النقاط الواردة أدناه والتي تكتسب أهمية استثنائية بالنسبة إلينا فيما يخص تلك النتائج وما يمكن أن يترتب عنها).

أولاً: في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥:

لقد نص هذا القرار على «... الاحترام الصارم لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً»، كما دعا إسرائيل على الفور إلى سحب قواتها من كافة الأراضي اللبنانية...».

(*) نقلاً عن www.elaph.com.

ثانياً: في تقرير سعادة الأمين العام في ٢٢ آذار ٢٠٠٠:

لقد نصت الفقرة (١١) من التقرير على أن: «من أجل الهدف العملي لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي، تحتاج الأمم المتحدة للتثبت من خط يعتمد متطابقاً للحدود المعترف بها للبنان... وأن الأمم المتحدة ستعتمد بعدها المعاينة الميدانية على الأرض، للأجزاء من الخط، الضرورية أو المثبتة لتأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية...».

لقد نصّت الفقرة (١٣) من التقرير نفسه على: «أن الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل هي تلك المعتمدة استناداً لاتفاق ١٩٢٣ بين فرنسا وبريطانيا العظمى... وإن هذا الخط قد أعيد تأكيده ضمن اتفاقية الهدنة المعقودة بين لبنان وإسرائيل في ٢٣ آذار ١٩٤٩، وإنه حصلت لاحقاً عدة تعديلات توافق عليها سوياً إسرائيل ولبنان.

ثالثاً: في خلاصة القرار والتقرير أعلاه، وعمل السيد لارسن وفريقه:

إن القرار والتقرير، كما الوقائع التاريخية والمستندات والخرائط على أنواعها، بما فيها الموجودة لدى الأمم المتحدة، تؤكد بما لا يقبل الالتباس أو التأويل أن بين البلدين وإسرائيل حدوداً دولية معترفاً بها، لم تكن في أي يوم، موضع نزاع بين البلدين. بل إن الرسم الوصفي لتلك الحدود والذي جرى عام ١٩٢٣، قد أعيد ترسيمه بصورة دقيقة وبإشراف الأمم المتحدة ومراقبيها في العام ١٩٤٩ من النقطة BP1 إلى النقطة CP38 بما فيها النقاط الوسيطة.

فوجىء لبنان، خلال الاجتماعات التي عقدت مع ممثلي الأمم المتحدة، بكلام يوحي بأن حدوده مع إسرائيل ليست مؤكدة بدقة: وإن إسرائيل لم تقدم أي مستندات أو خرائط، كما إن الأمم المتحدة

قد فقدت مستندات ترسيم الهدنة عام ١٩٤٩ في أحد الفيضانات!!! في حين أن لبنان قدم مستندات ١٩٢٣ و١٩٤٩ وجميع الخرائط المعتمدة لهذه الحدود والتي لا مجال للشك بصحتها وبأصاليتها، في الوقت الذي لم يتقدم فيه أحد بإثبات معاكس للخرائط وللمستندات والاتفاقات والوقائع المنوّه عنها.

فوجىء لبنان أيضاً بطرح يقول باعتماد «خط انسحاب» لتثبيت الانسحاب الإسرائيلي في حين أن القرار ٤٢٥ وتقرير الأمين العام لا يشيران مطلقاً إلى هذا الخط بل إلى خط يتطابق مع الحدود الدولية. وبالتالي فإنه لا يمكن تأكيد الانسحاب إلا على أساس خط هذه الحدود وليس على أساس خط وهمي غير موجود «خط الانسحاب».

فوجىء لبنان أيضاً بجواب يقول إنه: «ليس من مهمة الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل...». وعلى هذا أجاب لبنان بوضوح أنه: «بالطبع ليس من مهمة الأمم المتحدة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل، كما أنه ليس من مهمة فريق الأمم المتحدة في الوقت نفسه، أن يذكر حدوداً موجودة ومعترفاً بها، لينشىء بدلاً عنها «خط انسحاب وهمي» كي يعتمد كأساس لتأكيد الانسحاب الإسرائيلي خلافاً لنص وروحية القرار والتقرير. هذا عدا أن إسرائيل نفسها وفي المادة الأولى من اتفاقية ١٧ أيار الموقعة بين لبنان وإسرائيل، (والملغاة لاحقاً)، تعترف بما يلي: «توافق الطرفان على احترام السيادة والاستقلال السياسي وسلامة الأراضي لكل منهما، وهما يعتبران أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك»، (ربطاً النص في المعاهدة وقد جرى عرضه حينذاك على السيد لارسن).

إن هناك حدود دولية قائمة ليست موضع شك ومثبتة بالوقائع والتاريخ وهي واضحة لتأكيد حصول الانسحاب أو عدمه.

أما بالنسبة لمزارع شبعا فقد كان واضحاً في تقرير سعادة الأمين العام أنه اعتمد خطاً عملياً في تلك المنطقة على ضوء عدم توفر خرائط قديمة تؤكد الحدود هناك بين لبنان وسوريا. وعلى هذا الأساس اعتبر الخط العملي هو الخط الفاصل ما بين انتداب «UNIFIL» وانتداب «UNDOF»، مع إشارة الأمم المتحدة بأن هذا الخط العملي لا يمكن بأي حال اعتباره يمس بالحقوق الحدودية الدولية بين الأطراف المعنية.

وقد وافق لبنان على هذا التقييم بانتظار إيجاد صيغة مشتركة لمنطقة المزارع موقعة بينه وبين سوريا لتقديمها للأمم المتحدة. في حين أن مثل هذا الالتباس لا يتناول خط الحدود بين لبنان وسوريا شمالي تلك المزارع وبالتالي يصبح انسحاب إسرائيل من المرتفعات اللبنانية لجبل الشيخ أمراً تابعاً لتنفيذ القرار ٤٢٥ بما يعنيه «من كل الأراضي اللبنانية».

وقد فوجىء لبنان بأن مفهوم الخط العملي الذي أشار إليه تقرير الأمين العام على الوضع في مزارع شبعا فقط، فوجىء لبنان بمحاولة تطبيق هذا المفهوم أيضاً، الخط العملي، على الحدود بين لبنان وإسرائيل وهو ما يتناقض كلياً مع تقرير الأمين العام والقرار ٤٢٥، إذ حيث حدود دولية معترف بها لا يمكن أن يوجد خط عملي، بل إن هذا الخط اعتمده سعادة الأمين العام حيث وجد الالتباس بالنسبة لحدود مزارع شبعا.

رابعاً: في التعاون مع الأمم المتحدة في صياغة NON PAPER:

لقد أمضى الجانب اللبناني ما يزيد عن الأسبوع مع السيد لارسن

وفريقه من أجل صياغة مسودة NON PAPER، وقد تخللها مناقشات واسعة أسفرت عن التوصل إلى تفاهم مبدئي عليها بانتظار التثبت من الانسحاب الإسرائيلي، إلا أنه فوجىء لبنان بالبيان الصحفي بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٦ الذي تخلله عرض نتائج عمل الفريق الدولي تتعارض عدة نقاط مع ما جرى التوافق عليه في NON PAPER وأهمه أن وضع الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل موضع تشكيك وتبنى مجدداً مبدأ «خط الانسحاب» وليس «خط الحدود» خلافاً للقرار ٤٢٥ ولتقرير الأمين العام. وبهذا يكون قد ترك غموضاً خطيراً يتعلق بالمسافة والأرض الفاصلة بين خط الحدود الدولية، وخط الانسحاب الوهمي، مما يعني بأن خط الانسحاب سيشكل حماية لبقاء الخروقات الإسرائيلية على خط الحدود الدولي الموجود خلفه، وهنا نلفت النظر إلى ضرورة تصحيح هذا الوضع.

لقد أثار لبنان أيضاً مع السيد لارسن وفريقه موضوع المعتقلين والرهائن اللبنانيون في السجون الإسرائيلية، وموضوع استعادة جثث شهداء المقاومة، وطلب لبنان تحريرهم فوراً، لأن وضع الاعتقال وخطف الرهينتين (الشيخ عبد الكريم عبيد والحاج مصطفى الديراني) قد حصل في فترة الاحتلال الإسرائيلي على أن يحمل هذا الموضوع مع حصول الانسحاب.

كما أثار لبنان موضوع سرقة المياه من الأراضي اللبنانية واعتبار تفكيك كل التجهيزات والمنشآت الإسرائيلية التي تخدم هذا الغرض، خطوة متلازمة مع الانسحاب. بالإضافة إلى طلب تحقيق من قبل الأمم المتحدة في موضوع تجفيف نهر الحاصباني على مقربة

من الحدود الدولية.

خلاصته: سعادة الأمين العام:

إن لبنان، المتعاون دائماً مع الأمم المتحدة، والراغب بالإلحاح بتطبيق القرار ٤٢٥ وتقرير سعادتكم نصاً وروحاً، يهمه أن يلفت نظركم إلى الملاحظات الواردة أعلاه بالنظر للأهمية التي تتسم بها وللخطورة الناتجة عنها. كما يلفت لبنان نظركم إلى الصعوبات التي تعترض عمله مع فريق الـ «UNIFIL» المكلّف بالتحقق من الانسحاب على الأرض، حيث إن الخط الوهمي للانسحاب والذي رسمه فريق لارسن على الأرض، هذا الخط أيضاً وبالرغم من اعتراضنا عليه كما سبق وذكرنا، يشهد في عدة نقاط منه اختراقات إسرائيلية، وتحديداً غير دقيق ناتج عن الضغط الذي يتعرّض له فريق الأمم المتحدة للإسراع في عمله على حساب الدقة ونخشى أن يؤدي ذلك أيضاً إلى تعقيد الأمور.

أغتنم أخيراً هذه المناسبة، لأشكركم مجدداً على كل المساعي التي تبذلونها وإنني أقدّر الجهود التي بذلها أيضاً موفدكم وفريقه وقواتكم العاملة في لبنان أملاً أن تكلل تلك الجهود والمساعي بكل النجاح الذي نتمناه.

مع أطيب تمنياتي

العماد إميل لحود

رئيس الجمهورية اللبنانية

وثيقة رقم (١٠)
رسالة التطمينات الأميركية إلى لبنان(*)
١٩٩١/١٠/١

في ما يلي النص الحرفي:

مسودة رسالة التطمينات ـ لبنان.

بيروت في ١٥ تشرين الأول ١٩٩١.

«السيد العزيز رئيس الجمهورية.

يشكّل قرار لبنان بحضور مؤتمر السلام الذي سيطلق المفاوضات المباشرة الثنائية بين لبنان وإسرائيل، وتلك المتعددة الأطراف بينها وبين الدول العربية الأخرى خطوة مهمة في جهودنا المشتركة لإنجاز تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي. لقد عانى لبنان طويلاً من غياب حل لهذا النزاع. وفي الواقع فإننا نأمل في أن يؤدي التقدم نحو هذه التسوية إلى تعزيز الآمال في الوصول إلى لبنان مستقر وسيد وحر وخال من وجود القوات غير اللبنانية.

إن الولايات المتحدة الأميركية مستعدة لتوفير تطمينات معينة تتصل بالعملية التي دخلنا فيها. وتشكل هذه التطمينات مفاهيمنا على المؤتمر والمفاوضات اللاحقة ونوايانا في ما يتعلق بها.

وتنسجم هذه التطمينات مع سياسة الولايات المتحدة، وهي لا

(*) راجع الصحف اللبنانية، ١٩٩١/١٠/٢٩.

تتناقض مع مؤتمر السلام ومع الإطار الذي أوجدناه لعقده ولا تؤدي إلى تقويضه.

وأكثر من ذلك لن تكون هناك تطمينات تقدم لطرف معين من دون أن يكون الأطراف الآخرون على علم بها. وبهذا نستطيع تعزيز الشعور بالثقة وتقليل فرص حصول سوء التفاهم.

وكما أعلن الرئيس بوش في كلمته أمام الكونغرس في السادس من آذار ١٩٩١، فإن الولايات المتحدة ما زالت على إيمانها الثابت بأن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، إن نتيجة كهذه يجب أن تؤدي أيضاً إلى الأمن والاعتراف بكل دول المنطقة بما فيها إسرائيل والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد أشار الرئيس بوش إلى أن أي شيء غير هذا سيؤدي إلى الفشل في اختباري عدم التحيز والأمن المتلازمين.

وكما تعلمون، سترعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي معاً مؤتمر السلام الذي لا يمكن أن ينعقد إلا في حالة موافقة الأطراف جميعها عليه. وستبدأ المفاوضات الثنائية بعد أربعة أيام من افتتاحه. وستجتمع الأطراف بعد أسبوعين من هذا الافتتاح لتنظيم هذه المفاوضات. وستتخذ العملية مسارين: من خلال التفاوض المباشر بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، وبالصورة التي شرحناها لكم وللأطراف الأخرى، وبين إسرائيل والفلسطينيين.

وستتصرف الولايات المتحدة كوسيط نزيه في محاولة وضع حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، إن هدفنا يتمثل، جنباً إلى جنب مع

الاتحاد السوفياتي، بتأدية دور القوة المحرّكة في هذه العملية لمساعدة الأطراف على التقدم باتجاه سلام شامل، وسيكون بإمكان أي طرف الوصول إلى ممثلي الدولتين راعيتي المؤتمر (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) في أي وقت يريده. إن الولايات المتحدة مستعدة للاشتراك في جميع مراحل المفاوضات مع موافقة الأطراف جميعها في كل مرحلة منها. وستقوم الولايات المتحدة، من جانبها، بالعمل على إجراء مفاوضات جدية كما ستحاول تجنّب إطالتها أو دفعها إلى المراوحة من جانب أي طرف.

وتستمر الولايات المتحدة في تأييدها قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥، وهي تعتقد بأن للبنان الحق في الاستقلال ووحدة أراضيه، ضمن حدوده المعترف بها دولياً. وتؤمن في الوقت نفسه بأن للبنان وإسرائيل الحق في حدود آمنة.

ويتمثل موقف الولايات المتحدة في أن التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها، لكن تسوية كهذه يمكنها تعزيز السلام والاستقرار في لبنان.

وبودي التأكيد لكم على أن ما من شيء، خلال هذه العملية، قادر على تغيير التزام الولايات المتحدة أو تعديله في ما يتعلق بوحدة لبنان وسيادته ووحدة أراضيه كما بانسحاب القوات غير اللبنانية كافة منه ونزع سلاح جميع الميليشيات. وتواصل الولايات المتحدة دعمها للحكومة اللبنانية ولجهودها من أجل بسط سلطتها على أراضي البلاد كلها من خلال تطبيق اتفاق الطائف. وفي هذا الصدد، إننا نثني على الحكومة اللبنانية لجهودها الراسخة في تنفيذ هذه العملية

من خلال نزع سلاح الميليشيات.

وفي الواقع، فإن وجهة نظرنا تتمثل في أن إطلاق عملية السلام وحده القادر على تعزيز الاستقرار والأمن في لبنان وجعلهما أقرب إلى متناول الشعب اللبناني الذي يستحقهما».

وثيقة رقم (١١)
اتفاق ١٧ أيار (مايو) ١٩٨٣
النصوص الرسمية الكاملة(*)

نص الاتفاق

إن حكومة جمهورية لبنان وحكومة دولة إسرائيل

إدراكاً منهما لأهمية وتعزيز السلام الدولي القائم على الحرية والمساواة والعدالة واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

تأكيداً لإيمانهما بأهداف شرعة الأمم المتحدة ومبادئها وإقراراً بحقهما وواجبهما في العيش بسلام مع بعضهما ومع جميع الدول داخل حدود آمنة ومعترف بها،

بناءً على اتفاقهما على إعلان إنهاء حالة الحرب بينهما،

رغبة منهما في إقامة أمن دائم بين بلديهما وتلافي التهديد واستعمال القوة فيما بينهما،

رغبة منهما في إقامة علاقاتهما المتبادلة وفقاً لما نص عليه هذا الاتفاق،

وبعد أن زوّدتا مندوبيهما المفوّضين الموقعين أدناه بصلاحيات مطلقة لتوقيع هذا الاتفاق، بحضور ممثل الولايات المتحدة الأميركية،

اتفقتا على الأحكام الآتية:

(*) **وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية**، كتاب أبيض، بيروت، وزارة الخارجية ــ وزارة الإعلام، ١٩٨٣.

المادة ١:

١ ــ يتعهد كل من الفريقين باحترام سيادة الفريق الآخر واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، ويعتبر أن الحدود الدولية القائمة بين لبنان وإسرائيل غير قابلة للانتهاك.

٢ ــ يؤكد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة.

٣ ــ عملاً بأحكام الفقرتين الأولى والثانية، تتعهد إسرائيل بأن تسحب قواتها المسلّحة من لبنان وفقاً لملحق هذا الاتفاق.

المادة ٢:

في ضوء مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يتعهد الفريقان بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية وبطريقة تؤدي إلى تعزيز العدالة، والسلام والأمن الدوليين.

المادة ٣:

رغبة في توفير الحد الأقصى من الأمن للبنان وإسرائيل، يقيم الفريقان ويطبقان ترتيبات أمنية، بما في ذلك إنشاء منطقة أمنية، وفقاً لما هو منصوص عليه في ملحق هذا الاتفاق.

المادة ٤:

١ ــ لا تستعمل أراضي أي من الفريقين قاعدة لنشاط عدائي أو إرهابي ضد الفريق الآخر، أو ضد شعبه.

٢ ــ يحول كل فريق دون وجود أو إنشاء قوات غير نظامية أو

عصابات مسلّحة، أو منظمات أو قواعد أو مكاتب أو هيكلية تشمل أهدافها أو غاياتها الإغارة على أراضي الفريق الآخر أو القيام بأي عمل إرهابي داخل هذه الأراضي، أو أي نشاط يهدف إلى تهديد أو تعريض أمن الفريق الآخر أو سلامة شعبه للخطر. لهذه الغاية، تصبح لاغية وغير ملزمة جميع الاتفاقات والترتيبات التي تسمح ضمن أراضي أي من الفريقين بوجود وعمل عناصر معادية للفريق الآخر.

٣ ــ مع الاحتفاظ بحقه الطبيعي في الدفاع عن النفس وفقاً للقانون الدولي، يمتنع كل من الفريقين:

أ) عن القيام أو الحث أو المساعدة أو الاشتراك في تهديدات أو أعمال حربية أو هدامة، أو تحريضية أو عدوانية أو الحث عليها ضد الفريق الآخر، أو ضد سكانه أو ممتلكاته، سواء داخل أراضيه أو انطلاقاً منها، أو داخل أراضي الفريق الآخر.

ب) عن استعمال أراضي الفريق الآخر لشن هجوم عسكري ضد أراضي دولة ثالثة.

ج) عن التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية للفريق الآخر.

٤ ــ يتعهد كل من الفريقين باتخاذ التدابير الوقائية والإجراءات القانونية بحق الأشخاص والمجموعات التي ترتكب أعمالاً مخالفة لأحكام هذه المادة.

المادة ٥:

انسجاماً منهما مع إنهاء حالة الحرب يمتنع كل فريق، في إطار

أنظمته الدستورية، عن أي شكل من أشكال الدعاوى المعادية للفريق الآخر.

المادة ٦:

فيما عدا حق العبور البريء وفقاً للقانون الدولي، يمنع كل فريق دخول أرضه أو الانتشار عليها أو عبورها لقوات عسكرية أو معدات أو تجهيزات عسكرية عائدة لأية دولة معادية للفريق الآخر، بما في ذلك مجاله الجوي وبحره الإقليمي.

المادة ٧:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الاتفاق وبناءً على طلب الحكومة اللبنانية وموافقتها، ليس هناك ما يحول دون انتشار قوات دولية على الأرض اللبنانية لمؤازرة الحكومة اللبنانية في تثبيت سلطتها. ويتم اختيار الدول المساهمة الجديدة في هذه القوات من بين الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الفريقين.

المادة ٨:

١ ـ أ) عند دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ينشىء الفريقان لجنة اتصال مشتركة تبدأ ممارسة وظائفها من وقت إنشائها وتكون الولايات المتحدة الأميركية فيها مشاركاً. يعهد إلى هذه اللجنة بالإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق في جميع جوانبه. وفيما يخص القضايا ذات العلاقة بالترتيبات الأمنية، تعالج هذه اللجنة المسائل غير المفصول بها والمحالة إليها من قبل لجنة الترتيبات الأمنية المنشأة بموجب الفقرة (ج) أدناه.

تتخذ اللجنة قراراتها بالإجماع.

ب) تهتم لجنة الاتصال المشتركة بصورة متواصلة بتطوير العلاقات المتبادلة بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك ضبط حركة البضائع والمنتوجات والأشخاص، والمواصلات، إلخ.

ج) في إطار لجنة الاتصال المشتركة تنشأ لجنة الترتيبات الأمنية المحدد تشكيلها ووظائفها في ملحق هذا الاتفاق.

د) يمكن إنشاء لجان فرعية للجنة الاتصال المشتركة حينما تدعو الحاجة.

هـ) تجتمع لجنة الاتصال المشتركة في لبنان وإسرائيل دورياً.

و) لكل من الفريقين، إذا رغب في ذلك، وما لم يحصل أي اتفاق على تغيير الوضع القانوني، أن ينشىء مكتب اتصال على أرض الفريق الآخر، للقيام بالمهام المذكورة أعلاه في إطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذا الاتفاق.

ز) يرئس أعضاء كل فريق في لجنة الاتصال المشتركة موظف حكومي رفيع المستوى.

ح) تكون جميع الشؤون الأخرى المتعلقة بمكاتب الاتصال هذه، وبموظفيها، وكذلك بالموظفين التابعين لأي من الفريقين والموجودين على أرض الفريق الآخر لسبب ذي صلة بتنفيذ هذا الاتفاق، موضوع بروتوكول يعقد بين الفريقين ضمن لجنة الاتصال المشتركة، وبانتظار عقد هذا البروتوكول تعامل مكاتب الاتصال والموظفون المشار إليهم وفقاً للأحكام المتصلة بهذا الموضوع المنصوص عليها في اتفاقية البعثات الخاصة تاريخ ٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٩، بما

فيها الأحكام المتعلقة بالامتيازات والحصانات. وهذا دون المساس بموقف الفريقين من تلك الاتفاقية.

٢ ـ خلال فترة الستة أشهر التالية لانسحاب القوات المسلّحة الإسرائيلية من لبنان وفقاً للمادة الأولى من هذا الاتفاق، وبعد الإعادة المتزامنة لبسط سلطة الحكومة اللبنانية على طول الحدود الدولية بين لبنان وإسرائيل، وفي ضوء إنهاء حالة الحرب، يشرع الفريقان، في إطار لجنة الاتصال المشتركة، بالتفاوض، بنية حسنة، بغية عقد اتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والأشخاص وتنفيذها على أساس غير تمييزي.

المادة ٩:

١ ـ يتخذ كل من الفريقين، في مهلة لا تتعدى عاماً واحداً من دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، جميع الإجراءات اللازمة لإلغاء المعاهدات والقوانين والأنظمة التي تعتبر متعارضة مع هذا الاتفاق، وذلك وفقاً للأصول الدستورية المتبعة لدى كل من الفريقين.

٢ ـ يتعهد الفريقان بعدم تنفيذ أية التزامات قائمة تتعارض مع هذا الاتفاق وبعدم الالتزام بأي موجب أو اعتماد قوانين أو أنظمة تتعارض مع هذا الاتفاق.

المادة ١٠:

١ ـ يتم إبرام هذا الاتفاق من قبل الفريقين طبقاً للأصول الدستورية لدى كل منهما، ويسري مفعوله من تاريخ تبادل وثائق الإبرام، ويحل محل الاتفاقيات السابقة بين لبنان وإسرائيل.

٢ ـ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق كل المرفقات له (الملحق والذيل، والخريطة والمحاضر التفسيرية المتفق عليها).

٣ ـ يمكن تعديل هذا الاتفاق أو تنقيحه أو استبداله برضى الفريقين.

المادة ١١:

١ ـ تجري تسوية الخلافات الناجمة عن تفسير هذا الاتفاق أو تطبيقه بطريقة التفاوض ضمن لجنة الاتصال المشتركة. وكل خلاف من هذا النوع تعذّرت تسويته بهذه الطريقة يجري طرحه للتوفيق. وإذا لم يحل، يصار إلى إخضاعه لإجراء يتفق عليه للفصل فيه بصورة نهائية.

المادة ١٢:

يبلّغ هذا الاتفاق إلى أمانة الأمم المتحدة لتسجيله وفقاً لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حُرر في خلدة وكريات شمونة في اليوم السابع عشر من أيار (مايو) ١٩٨٣ على ثلاث نسخ بأربعة نصوص رسمية باللغات العربية والعبرية والانكليزية والفرنسية. في حال أي اختلاف بالتفسير يعتمد على حد سواء النصان الانكليزي والفرنسي.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية	عن حكومة دولة إسرائيل
أنطوان فتّال	**دايفيد كمحي**

بشهادة

عن حكومة الولايات المتحدة الأميركية

موريس درايبر

وثيقة رقم (١٢)
التقرير الشامل للأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان(*)

هذا التقرير الذي صاغه وقدّمه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان إلى مجلس الأمن الدولي سيشكل فاتحة لسجال واسع ومتشعب حول الوضع القائم على الحدود اللبنانية ـ «الإسرائيلية» بعد الخامس والعشرين من أيار (مايو) ٢٠٠٠ تاريخ جلاء الاحتلال حتى حدود الخط الأزرق.

في التقرير دعا أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان الحكومة اللبنانية إلى بسط سيطرتها الفعلية على كامل المنطقة التي أخلتها إسرائيل في الجنوب في الربيع المنصرم «وأن تتحمل مسؤولياتها كاملة بما في ذلك وضع حد للاستفزازات الخطيرة التي استمرت على «الخط الأزرق» وما لم يتم ذلك فهناك خطر من أن يتحول لبنان مرة أخرى إلى مسرح للصراع بين الآخرين بالرغم من أنه لن يكون بالضرورة المسرح الوحيد لذلك».

وفي ما يلي النص الكامل لتقرير أمين عام الأمم المتحدة:

مقدمة:

١ ـ يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٧ تموز ٢٠٠٠، الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠ وطلب مني تقديم تقرير مؤقت عن التقدم المحرك نحو

(*) راجع الصحف اللبنانية، ٢٠٠٠/١١/٣.

تحقيق الأهداف المتوخاة في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ونحو إنجاز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المهام الموكلة إليها أصلاً، وإدراج توصيات بشأن المهام التي يمكن أن تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

صون وقف إطلاق النار:

٢ ـ من نهاية تموز (يوليو) حتى بداية تشرين الأول (أكتوبر)، اتّسم الوضع في منطقة عمليات القوة بالهدوء عامة، باستثناء العديد من التجاوزات البسيطة لخط الانحساب، أو ما يسمى «الخط الأزرق». وتعزى هذه التجاوزات في المقام الأول إلى قيام إسرائيل ببناء مواقع عسكرية جديدة وإقامة الأسلاك الشائكة على طول الخط؛ وقد تمّ تقويم هذه التجاوزات في كل حالة من الحالات بعد تدخل القوة. وحدثت تجاوزات لبنانية بسيطة سببها عبور الخط من جانب الرعاة أو سفن الصيد؛ وفي حالات قليلة جداً تمّ عبور الخط بالسيارات. ولأسابيع عديدة، احتفظ «حزب الله» بموقع عبر الخط شرقي كفر شوبا. وأفاد الموظفون هناك بأن لديهم إذناً بالتواجد في ذلك الموقع وأنهم سيغادرون إذا ما أمرتهم الحكومة بذلك. وقد أثارت القوة في مرات متكررة هذا الانتهاك مع السلطات اللبنانية دون أي نتيجة. وأخلى «حزب الله» الموقع يوم ٧ تشرين الأول بالاقتران مع الهجوم الذي شنّه عبر «الخط الأزرق».

٣ ـ وإضافة إلى هذه التجاوزات تقع يومياً أحداث ناتجة من قيام المدنيين والسياح اللبنانيين برمي الحجارة وزجاجات الزيت الحارقة، وغير ذلك من المواد عبر «الخط الأزرق» في اتجاه الجنود والمدنيين

الإسرائيليين حيث ألحقت إصابات ببعضهم. وفي عدة مناسبات أطلق الجنود عيارات تحذيرية وعيارات مطاطية مما أدّى إلى بعض الإصابات. وقد وقعت معظم هذه الأحداث فيما يسمى «بوابة فاطمة» شرقي المطلة، كما حدث احتكاك في مقام على تل الشيخ عباد (شرقي حولا) الذي يتداخل مع «الخط الأزرق» ويعتبر موقعاً مقدساً للمسلمين واليهود على السواء. وفي أيلول نظّم المدنيون اللبنانيون عدة مظاهرات شرقي كفر شوبا وتجاوزوا الخط في بعض الحالات. وحثّ ممثلي الشخصي رولف كنوتسن واللواء سيت أوبنغ قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان السلطات اللبنانية مرات عديدة على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لتلك الأحداث والانتهاكات.

٤ ـ ووقع حادث خطير يوم ٧ تشرين الأول. ففي إطار التوتر داخل الأراضي المحتلة وإسرائيل، اقترب حوالى ٥٠٠ فلسطيني وأشخاص يدعمونهم من الخط جنوبي مروحين للتظاهر ضد إسرائيل. وإثر محاولة هذه الحشود عبور السياج الذي أقامته إسرائيل على الحدود، فتحت القوات الإسرائيلية النار فقتلت ٣ أشخاص وأصابت حوالى ٢٢٠ آخرين. ومنذئذ منعت السلطات اللبنانية الفلسطينيين من القيام بمزيد من المظاهرات على الخط.

٥ ـ وفي وقت متأخر من نفس اليوم شن «حزب الله» هجوماً عبر «الخط الأزرق» على بعد حوالى ٣ كليومترات جنوبي شبعا وأسر ٣ جنود إسرائيليين، منتهكاً بذلك إطلاق النار بشكل خطير. وانسحب المهاجمون تحت غطاء قصف مكثف بمدافع الهاون والقذائف، استهدف جميع المواقع الإسرائيلية في المنطقة. وقد أطلقت حوالى

٣٠٠ قذيفة على مدى ٤٥ دقيقة. ولم ترد القوات الإسرائيلية على النار فوراً ولكنها أطلقت النار لاحقاً على بعض المركبات من الجو. وإثر هذا الحادث، استأنفت القوات الجوية الإسرائيلية تحليقها فوق الأراضي اللبنانية، وقد تمّ ذلك يومياً ومن ارتفاعات شاهقة في كثير من الأحيان.

٦ ـ وأفاد «حزب الله» أنه خطط لتلك العملية قبل ذلك بغرض أخذ أسرى ومن ثم الحصول على إطلاق سراح ١٩ أسيراً لبنانياً لا تزال إسرائيل تحتجزهم. ولا يزال الأمين العام، الذي يتابع مسألة هؤلاء الأسرى مع السلطات الإسرائيلية، على استعداد للعمل مع الحكومتين الإسرائيلية واللبنانية بغرض حل هذه المسألة.

٧ ـ وفي ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر)، قام ثلاثة فلسطينيين، في ما يبدو أنه مبادرة محلية، بعبور «الخط الأزرق» شرقي كفر شوبا وحاولوا اختراق السياج التقني الإسرائيلي، الذي يمتد مسافة معينة خلف «الخط الأزرق». وردّت القوات الإسرائيلية بنيران كثيفة، وقتل أحد الأشخاص الثلاثة؛ وتمكّن الآخران من الهرب.

عودة السلطة الحكومية

٨ ـ وفي ٩ آب، نشرت الحكومة اللبنانية قوة أمن مشتركة قوامها ١٠٠٠ فرد من جميع الرتب، اختير أفرادها من قوات الأمن الداخلي والجيش اللبناني. ولدى قوة الأمن المشترك مقر في مرجعيون وآخر في بنت جبيل، حيث تجري هذه القوة دوريات مكثفة وتقيم حواجز على الطرق في بعض المناسبات. كما أن لأجهزة الأمن اللبنانية وجوداً قوياً في الناقورة. واستأنفت الشرطة اللبنانية عملياتها

في القرى الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن الجيش اللبناني انتشر، في منتصف أيلول، في منطقة جزين التي أخلتها قوات الأمر الواقع في كانون الثاني (يناير)، هذا بالرغم من أن عملية الانتشار تمت خارج منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٩ ـ وفي الوقت الراهن يعمل الإداريون اللبنانيون والشرطة وأفراد الأمن والجيش اللبنانيون في منطقة بأكملها حيث يتنامى وجودهم وأنشطتهم. فهم يعيدون بناء الإدارة المحلية في القرى، وأحرزوا تقدماً في إعادة ربط الاتصالات والهياكل الأساسية ونظم الصحة والرعاية مع بقية الشبكات والنظم في البلد. وفي آب (أغسطس) الأخير شارك سكان المنطقة التي كانت تسيطر عليها إسرائيل سابقاً في الانتخابات البرلمانية لأول مرة منذ عام ١٩٧٢.

١٠ ـ لكن السلطات تخلت، في الواقع، عن السيطرة لحزب الله بالقرب من «الخط الأزرق». ويعمل أفراد «حزب الله» بالزي المدني وهم عادة غير مسلحين. كما أنهم منضبطون جداً ويخضعون لقيادة ومراقبة فعالين. ويتولون رصد «الخط الأزرق» والحفاظ على الأمن العام كما يقدمون الخدمات الاجتماعية والطبية والتعليمية في بعض القرى. وفي مناسبات عدة، أعاق أفراد «حزب الله» حرية حركة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد سجل أخطر الأحداث من هذا النوع في أعقاب العملية التي شنها «حزب الله» يوم ٧ تشرين الأول (أكتوبر)، حيث وقع أول تلك الأحداث في ذات اليوم، بينما سجل الحدث الثاني بعده بأربعة أيام. وفي كلتا الحالتين، أرغم «حزب الله» أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تحت التهديد بالسلاح على

تسليم مركبات ومعدات عسكرية وجدوها في الميدان. وقد قدمت القوة احتجاجات بشأن كل هذه الأحداث إلى السلطة اللبنانية.

١١ ـ وكان موقف الحكومة اللبنانية أنه ما دام لا يوجد سلام شامل مع إسرائيل فإن الجيش لن يعمل كحارس حدود لإسرائيل ولن ينتشر على طول الحدود.

أنشطة الأمم المتحدة:

١٢ ـ قامت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان برصد المنطقة عن طريق دوريات برية وجوية وشبكة من مراكز المراقبة. وقد عملت على تقويم التجاوزات عن طريق التحدث بشأنها مع الجانب المعني، كما بذلت قصارى جهودها من أجل الحد من الاحتكاك والتقليل من الحوادث، عن طريق مواصلة الاتصال الوثيق مع الجانبين. لكن القوة لم تتمكن لحد الآن من إقناع السلطات اللبنانية بتحمل مسؤولياتها كاملة على طول «الخط الأزرق».

١٣ ـ وفي آخر تموز (يوليو) وبداية آب (أغسطس)، أعادت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان انتشارها في اتجاه الجنوب وحتى الخط الأزرق. وتمت عملية إعادة الانتشار بسلاسة، حيث ساعدت السلطات اللبنانية القوة في تأمين الأراضي والأماكن لإقامة المواقع الجديدة. وفي ذات الوقت، قامت القوة بإخلاء منطقة خلفية وسلمتها للسلطات اللبنانية، وذلك لكي تتمكن القوة من توفير القدرة اللازمة للتحرك جنوباً. وتوخياً للاقتصاد، تواصل القوة استخدام مرافقها الأوسع في تلك المنطقة. وقد أرفقت بهذا التقرير

خارصة تبين مواقع الانتشار الحالي للقوة.

١٤ ـ وما فتىء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقود الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع السلطات اللبنانية، على تنفيذ خطة عمل لتنمية واستصلاح المنطقة التي أخلتها إسرائيل. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الشأن تعاوناً وثيقاً مع السيد تيرجيه رود ـ لارسن منسّق الأمم المتحدة الخاص الذي يقود الجهود على المستوى الدولي إلى جانب الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وعقد اجتماع للمانحين يوم ٢٧ تموز (يوليو) لحشد الدعم. وانضم السيد كوتسن إلى هذه الجهود بعد أن تسلم مسؤولياته في بيروت في منتصف آب (أغسطس). وفي ٢٧/ ٢٨ أيلول (سبتمبر) نظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيروت مؤتمراً للمنظمات غير الحكومية، بتمويل من الحكومة الإيطالية. وكما هو الشأن في الماضي قدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المساعدة للسكان المدنيين مستخدمة ما أتاحته لها الحكومات المساهمة بقوات من موارد.

١٥ ـ وشكّلت إزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة مصدراً كبيراً للانشغال، ولا سيما بالاقتران مع إعادة الانتشار. كما ساعدت القوة في أنشطة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية وأقامت نظاماً لإدارة المعلومات عن الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي مدينة صور، لبنان، أنشئت خلية إقليمية للأعمال المتعلقة بالألغام، بمساعدة دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام في الأمم المتحدة، تعاونت بشكل وثيق مع المكتب الوطني اللبناني لإزالة الألغام. وخلال تلك الفترة، توفي ثلاثة أطفال وأصيب ثمانية أشخاص جراء انفجار الألغام والذخائر.

ملاحظات:

١٦ ـ شهدت الأشهر الثلاثة الأخيرة مزيداً من التحرك نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، وباستثناء الهجوم الذي شنه «حزب الله» يوم ٧ تشرين الأول (أكتوبر)، كانت المنظمة هادئة نسبياً. فقد تمّ نشر كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمن المشتركة اللبنانية بشكل سلس في حين تتواصل عودة الإدارة اللبنانية. وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإعادة الخدمات الحكومية بكاملها إلى مستوى يضاهي مستواها في بقية البلد، فإن تقدماً ملموساً قد أحرز في هذا الاتجاه.

١٧ ـ ويتّسم تسلسل الخطوات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) بالوضوح والمنطق: وجوب انسحاب القوات الإسرائيلية، ضرورة عدم وقوع مزيد من الأعمال القتالية، وضرورة استعادة الحكومة اللبنانية سلطتها الفعلية. وبعد ذلك ستكون الحكومتان الإسرائيلية واللبنانية مسؤولتين بالكامل؛ وفقاً لالتزاماتهما الدولية، عن منع انطلاق أي أعمال عدائية من أراضي كل منهما ضد أراضي الجار. ويجدر التذكير في هذا الصدد، بأن الحكومتين التزمتا، على الرغم من بعض التحفظات، باحترام «الخط الأزرق» الذي أقامته الأمم المتحدة بغرض تأكيد الانسحاب الإسرائيلي وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

١٨ ـ وأعتقد بأن الوقت قد حان لإحلال الأوضاع المتوخاة في ذلك القرار. ويتطلب هذا أولاً وقبل كل شيء أن تبسط حكومة لبنان سيطرتها الفعلية على كامل المنطقة التي أخلتها إسرائيل في

الربيع المنصرم، وأن تتحمل مسؤولياتها الدولية كاملة بما في ذلك وضع حد للاستفزازات الخطيرة التي استمرت على «الخط الأزرق». وما لم يتم ذلك، فهناك خطر من أن يتحول لبنان مرة أخرى إلى مسرح للصراع بين الآخرين، بالرغم من أنه لن يكون بالضرورة المسرح الوحيد لذلك الصراع.

١٩ ـ وقد كانت لي فرصة التباحث بشأن هذه الأمور مع الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء خلال زيارتي الأخيرة إلى بيروت. وقد ناقشنا أيضاً حاجة لبنان إلى المساعدة الدولية لمعالجة المشاكل المطروحة منذ أمد بعيد، ولا سيما إعادة إدماج المنطقة التي كانت محتلة حتى وقت قريب. وأناشد المانحين مساعدة لبنان على تلبية احتياجاته الملحة بخصوص الإغاثة والانتعاش الاقتصادي في الجنوب، في انتظار عقد مؤتمر حقيقي للمانحين.

٢٠ ـ وتأتي كتابة هذا التقرير في وقت يشهد توتراً شديداً في العلاقات العربية الإسرائيلية ومواجهات متواصلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذه الظروف، ارتأيت أنه من باب الحكمة عدم تقديم اقتراحات، كما هو مطلوب في الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٣١٠ (٢٠٠٠)، لإعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في جنوب لبنان. وأود أن أقترح، بعد إذن مجلس الأمن، تناول هذا الموضوع في التقرير الذي سأقدمه قبل انتهاء ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

فهرس الأعلام

ح

خ

د

ر

س

ش

ع

غ

ف

ك

ل

م

ن

هـ

و

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

م

ن

هـ

و

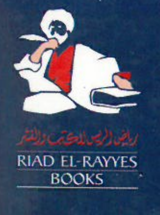




لم يكن السادس والعشرون من كانون الثاني/يناير ١٩٧٦، يوماً عارضاً في تاريخ لبنان. في هذا اليوم ستعلن إسرائيل قيام «الجدار الطيب». فقد كان ثمة شغف إسرائيلي، بأن من الممكن حمل لبنان على علاقة حسن جوار تتطور مع الزمن إلى صلة قربى. يومذاك حظي «الجدار الطيب» بفلسفة سياسية لخصها شمعون بيريز بقوله «إن الأسلوب السليم للسيطرة هو عدم السيطرة على مناطق، بل إقامة شبكة علاقات طيبة بالأهالي في لبنان».

وبعد حوالى ربع قرن من الزمن انهار «الجدار الطيب» على وقع انتصارات المقاومة واندحار جيش الاحتلال الإسرائيلي.

في هذا الكتاب يقوم الباحث محمود حيدر باستعادة سيرة الاحتلال والحروب الإسرائيلية على لبنان والتحولات التي طرأت على مفاهيم ونظريات الأمن في إسرائيل، مستعرضاً عقوداً كاملة من الاختبارات الأمنية التي أفضت إلى خلاصات تراجيدية في العقل الإسرائيلي اعتبرت أن حروب التدخل في لبنان هي «حروب رجال بلا أمل».





ISBN 9953-21-066-7
9 789953 210667